

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

بوزريعة - الجزائر-

التخصص: حضري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري بعنوان:

البناءات الجاهزة بين متطلبات السكان

والتوسع العمراني غير المخطط

دراسة حالة لمدينة سنجاس بالشلف

تحت إشراف:

الدكتور: القاسيمي الحسني محمد رؤوف

إعداد الطالب:

طيب أحمد صالح

السنة الجامعية

2012 / 2011

شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.
وبعد، أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى:

- الدكتور "القاسيمي الحسني محمد رؤوف" المشرف على هذا العمل والذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته القيمة من أجل إتمام هذا البحث.
- كما أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

صالح طيب أحمد

مقدمة:

نظراً لتشعب دراسة المجال السكني الذي يمثل حقل معرفي متعدد المجالات يتناوله عدة علماء من اختصاصات مختلفة، كان حصر مجال معالجة هذا الموضوع من خلال تركيب علاقة تفاعلية بين الأسرة والمسكن، وذلك بإظهار فاعلية الأسرة ضمن مجالها السكني، هذه العلاقة تنتج لنا الظاهرة المدروسة وهي متطلبات الأسرة اتجاه مسكنها مما يجعلها فاعلة اجتماعية نحوه، وهذا الأخير أي المسكن نعتبره مجال لممارسة تصورات واحتياجات وطموحات أفراد.

حيث ينقسم المجال السكني إلى مجالين يكمل كل واحد منهما الآخر فالواجهة التي تطل على الحي تمثل المجال الخارجي بينما يمثل المجال الداخلي للمسكن على خصائصه البنائية وتوزيع مجالاته التحتية. بما فيها من تجهيزات خاصة تساعد في تنظيم وتسيير الاعتناء به والأسرة كمسؤول مباشر في هذا التنظيم والتعديل وتحافظ على مسكنها وتعني به كونها تقضي فيه أغلب الأوقات في معاملاتها وممارستها اليومية تتبع أسلوباً معيناً تنظم به مجالها وتحافظ عليه، ومن خلال اختلال التوازن بين المجال والسكان على مستوى الأحياء أو على مستوى المسكن ذاته، أعطت صورة فوضوية وغير منسجمة لعمران الحضري للأحياء، وهذا بعد التغييرات التي تمس البناءات السكنية التي تعبر عن تصورات واحتياجات وعن الثقافة والقيم الاجتماعية لأفرادها.

ولهذا نبني مجموعة من التساؤلات المحورية التي نريد الإجابة عليها من خلال هذا البحث.

ما هي العوامل التي أدت بالأسرة إلى تكيف المجال مع الحياة الاجتماعية اليومية لها وفق تصوراتها واحتياجاتها وذلك بإدخال تغييرات على المسكن

أما فيما يتعلق بسرد محتوى الدراسة فإنها تضمنت ثمانية فصول، تدرج تحت بابين يمثل الباب الأول الإطار النظري ويحوي أربعة فصول بينما يحوي الباب الثاني على أربعة فصول أيضاً والتي تشكل الإطار الميداني، حيث احتوت مضمين الفصول مايلي:

يضم الفصل الأول على المنهجية العامة للبحث وهي عبارة عن طرح شامل لأهم الخطوات المتبعة، بدءاً بتحديد موضوع الدراسة من خلال التطرق لأهم الأسباب والأهداف في اختيار الموضوع، ثم نتطرق إلى تحديد المفاهيم، بينما يشير المبحث الموالي على الإشكالية، والفرضيات التي هي عبارة عن ثلاثة فرضيات رئيسية ويضم أيضاً التصور النظري للبحث، كما يحتوي على المنهج المستعمل في الدراسة وعلى العينة وكيفية بناءها ثم تناول خطوات البحث الميداني من خلال المراحل



المعارف عليها وهي حدود البحث تقنيات جمع المعطيات وأخرى للفرز والتحليل وعرض الصعوبات التي واجهت الدراسة

فيما يتناول الفصل الثاني العلاقة التي تربط الأسرة بالمسكن من خلال مجموعة من المباحث حيث نتطرق للمجال وعلاقة الأسرة بالمسكن ثم في المبحث الموالي نبين المجال عند ابن خلدون ثم المجال السكني ثم نعالج إشكالية التكيف بالمجال السكني

أما الفصل الثالث نتعرض من خلاله للإسكان الحضري ومتطلبات العمران وذلك عبر خمسة مباحث أساسية، حيث نتطرق في الأول للإسكان كمشكلة قديمة ثم تليها مبحث الإسكان كمشكلة حضرية ثم مبحث الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الإسكان ثم يليه مبحث الإسكان الحضري بالجزائر وفي الأخير مبحث متطلبات العمران بالجزائر.

أما عن الفصل الرابع فهو يتعلق بسياسة الإسكان في الجزائر من 1962 إلى 2008 حيث نتطرق لخمس مباحث بداية بوضعية السكن في الجزائر من 1962 إلى 1966 ثم يليها مبحث مخططات التنمية وسياسة الإسكان من 1966 إلى 1989 ثم يليه مبحث سياسة الإصلاحات وأنماط السكن الجديد من 1989 إلى 1995 ثم يليه مبحث توسيع سياسة إسكان من فترة 1995 إلى 1999 وفي الأخير مبحث الإسكان وقواعد العمران من 1999 إلى 2008.

أما الإطار الميداني، يعرض أهم نتائج البحث الميداني، بدءاً بتقديم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة في الفصل الخامس، بينما الفصل السادس نتناول فيه تحليل الفرضية الأولى، بينما يتعلق الفصل السابع تحليل الفرضية الثانية، أما الفصل الثامن وهو الفصل الأخير في هذا البحث ويتضمن تحليل الفرضية الثالثة ونهني الفصول بملخصات بينما يشمل الاستنتاج العام خلاصة لما توصلنا إليه وكخاتمة نهائية تمثل حوصلة شاملة للبحث.



الباب الأول
الإطار النظري

الفصل الأول

المنهجية العامة للبحث

- 1- أسباب وأهداف اختيار الموضوع
- 2- الدراسات السابقة
- 3- الإشكالية
- 4- الفرضيات
- 5- تحديد المفاهيم
- 6- التصور النظري للبحث
- 7- المنهج
- 8- العينة
- 9- خطوات البحث الميداني

1- أسباب وأهداف اختيار الموضوع:

أ / أسباب الاختيار:

شهدت المدن الجزائرية خلال العشرية الأخيرة نهضة تنموية شاملة في ميدان السكن، تميزت هذه النهضة بسرعة مواكبتها للمعطيات المعاصرة، هذه الوتيرة المتسارعة في الانجاز لم يصاحبها بالقدر الكافي إهتمام بالتنوع النوعية والكيفية.

وولاية الشلف عينة من هذا الشكل إذ تميزت هي ومجموعة من المدن بتغير مجال إيكولوجي اجتماعي، ولم تحضى بدراسة وأبحاث إلا القليل من الباحثين ومن أبناء المنطقة.

- كون تخصص علم الاجتماع الحضري من مهامه البحث في التغيرات التي يشهدها المجتمع والبحث عن أسبابها واتجاهاتها وأهدافها.

- إثراء الدراسات على المدن الصغيرة والداخلية للوطن للكشف عن التنوع السكاني والسكني.

- نظرا لإنجاز السكنات دون مراعاة متطلبات الاستدامة

- استمرار الاستعمال الواسع لمواد البناء غير المستدامة

- نقص الدراسات المتخصصة في الربط بين التغير الايكولوجي والتغير الاجتماعي المحلي

- إعطاء تحليل وتشخيص واقع الإسكان بالبناءات الجاهزة ومدى تأثيره على التركيبة العائلية ونظام الحي وعلاقة الجوار

- معرفة التغيرات والتوسعات غير المخططة في إقامة في هذا النوع من السكنات الجاهزة

- مدينة سنجاس (عينة الدراسة لم تجلب إليها أنظار الباحثين، إذ اهتمت الدراسات السابقة بالمدن والمراكز الحضرية الكبرى

- حاجة السكان إلى تغيير سكناتهم خاصة بعد نهاية صلاحية البناءات الجاهزة وتدهورها وانتشار الأمراض المزمنة بين سكانها

- إقامتي بالمدينة ومعايشتي لمجريات التغيير

ب / أهداف البحث

- توفير مساكن لائقة تراعي متطلبات الاستدامة
- محاولة وضع حلول ومعالجة وبدائل للحد من آثار البناءات غير المستدامة
- معرفة ما إذا كان لتركيبة وثقافة العائلة تأثير في إحداث التغيير المحلي والسكني
- أهمية التسيير العقلاني والمخطط لهذه الأحياء من أجل إعطاء صورة عمرانية للمدينة

2- الدراسات السابقة:

إن هناك عدة دراسات قد تناولت موضوع السكن والسياسات الخاصة به، فهناك دراسات تناولته من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأخرى تناولته من الناحية التقنية ذلك أن السكن يمثل عنصر مؤثر في الاقتصاد والمجتمع وهو بذلك أصبح أزمة صعبة الحل في الجزائر.

ومن بين أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع نذكر الدراسة السوسولوجية حول السكن في العالم الثالث التي قام بها "نور الدين بن معاطي" حيث تناول وضعية السكن في العالم الثالث من خلال حالة السكن في الجزائر.

لقد ركزت هذه الدراسة على مكانة السكن في سياسات ونظريات التنمية وهذا إسقاطا على حالة الجزائر أي ما هي مكانة السكن في مشروع التنمية الذي تبنته الجزائر، وهذا بالنظر للمعطيات والأهداف المسطرة والنتائج، فالمشروع المتبني كان يقضي بالاهتمام بدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي من خلال انتهاج النظام الاشتراكي، فغالبا ما توجه السلطات العمومية استثمارها نحو القطاعات المنتجة، الصناعية، الزراعية، بينما ينظر لصناعة السكن بطريقة هامشية، لكن السكن له أهمية اقتصادية معتبرة تفوق الأهمية الاجتماعية.

لقد قامت هذه الدراسة على الأخذ بسياسة الإسكان في الدول المتقدمة وكذلك في الدول النامية وسياسة الإسكان في الجزائر وما هي إمكاناتها الحالية والمستقبلية بحيث توصلت إلى نتيجة أن أزمة السكن في الجزائر تعود إلى المعطى الاقتصادي اللامتوازن والنمو الديمغرافي ونتائجه الغير مباشرة على سياسة الإسكان، لذلك فالدولة مجبرة على التحكم في العامل الاقتصادي والنمو الديمغرافي.

كذلك هناك دراسة قيمة قام بها "جيلالي بن عمران" والتي تناولت الجانب الاجتماعي للسكن وتأثيره في التطور والتنمية من خلال متغير نسبة الاستقبال في السكن مع الأخذ بالجانب الديمغرافي إضافة إلى اعتماد عدة فرضيات مستقبلية للسكن في الجزائر وهذا بوضع الأسس والأهداف والنتائج التي يمكن اعتمادها حتى لا تكون هناك أزمة للسكن في الجزائر.

إضافة إلى الدراسة القيمة التي قام بها (رشيد حميدو، بعنوان المسكن تحدي)، والتي تناولت الموضوع من الجانب الاقتصادي والإحصائي وكذا التركيز على الجانب المالي ومشكلة التمركز السكاني، فمجمول الدراسات تركز على هذا الجانب.

3- الإشكالية:

إن التخطيط للمجال الحضري (للمدينة) من وجهة نظر علم الاجتماع هو تخطيط: للعلاقات الاجتماعية، للأنماط الثقافية، للنشاطات الاقتصادية، للطبيعة البشرية ولاحتياجات السكان حسب الفئات الاجتماعية المختلفة، وهذا الأمر يسري على جميع عناصر المدينة من مسكن وعمارات وشوارع وأحياء وفضاءات وحدائق وأسواق ومرافق عمومية أخرى وغيرها من العناصر الكثيرة التي يتكون منها المجال الحضري، فالإنسان عند تصميم مسكنه بطريقة حرة يعتمد على عدة اعتبارات أهمها: التركيبة العددية والنوعية لأسرته، وظيفته المهنية، علاقة الجوار، معتقداته، علاقاته مع غيره من الأقارب والأصدقاء...، أما بالنسبة لاختيار الموقع فإنه سيعتمد على عدة اعتبارات أخرى أهمها: جماعته الاجتماعية، شبكة علاقاته الاجتماعية، مكان عمله، مواقع الخدمات الحضرية المختلفة...

إن المدينة بطبيعتها قد تؤدي دورين متناقضين، قد تساهم من جهة في نهضة المجتمع إذ أصبحت تمثل بيئة الإشعاع الحضري والثقافي، وذلك عندما يسيطر فيها التنظيم على الفوضى والتخطيط على العشوائية، كما قد تساهم من جهة أخرى في تدهور المجتمع وتخلفه إذ أصبحت تمثل بيئة للتلوث والأمراض وعدم الاستقرار الاجتماعي وذلك عندما تسيطر فيها الفوضى على التنظيم العشوائية على التخطيط.⁽¹⁾

ومن هنا يأتي التخطيط الحضري في قمة اهتمامات المجتمعات المعاصرة والذي يأخذ أبعادا متعددة كالتخطيط الفيزيقي الايكولوجي والتخطيط الاجتماعي أي التخطيط للعلاقات الاجتماعية والتخطيط للحركة الجغرافية للسكان وتحديد الحجم المرغوب فيه للمدن.

وانطلاقا من هاته الاعتبارات في دراسة المجال والسكان، يضع علماء الاجتماع تصورا للسكان وما يرتبط به من الظواهر، إذ ينظر بعضهم إلى كل كتلة بشرية تعرف باسم السكان على أنها جسم بشري ينمو ويتحرك ومن ثم فإنهم يتصورون أن لهذا الجسم بناء كما أن هذا البناء يطرأ عليه التغيير، وينظر البعض لآخر إلى السكان على أنه عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع ويتمتع مثل غيره من عناصر البناء بقدر من الثبات والاستقرار النسبي إلا أنه يتغير أيضا شأنه شأن غيره من عناصر بنائية أخرى.

(1) محمد بومخلوف، التحضر، شركة دار الأمة، الجزائر، الطبعة الأولى، ماي 2001، ص

إن انعدام التوازن بين المجال والسكان، سواء على مستوى الأحياء عامة الذي يعاني من نقص المجال العمومي أو على مستوى المسكن ذاته، وهذا إضافة إلى التباين بين المساكن المشيدة فوقها والذي يعطي صورة غير منسجمة لعمران الحي، وتتمثل أخيرا في عدم استجابة المجال السكني للتغيرات التي تصيب لأسرة على المستوى الديمغرافي والاجتماعي والتي تؤدي تدريجيا إلى تأزم الوضع السكني في الأحياء في ظل ندرة السكن الحضري.

مما انعكس هذا بصفة مباشرة على البناء الاجتماعي الحضري كما انعكس على البناء التكنولوجي للمدينة، وذلك بسبب عدم قدرة المدينة على استيعاب سكانها وعدم مواكبة تطور الأنظمة الحضرية المختلفة لتطور الحضري السريع، الذي يتجلى في عدم التحكم في تسيير المجال الحضري وتسيير المدينة العامة، والتفاوت بين الديناميات الاجتماعية الحضرية من ناحية وديناميات الاقتصاد والتشريع الحضريين، وكان من نتائج ذلك على مستوى البناء الاجتماعي التمسك بالبناءات الاجتماعية الأولية واستمرار الأنماط الأولية للتضامن الاجتماعي في الوسط الحضري، أما على المستوى التكنولوجي يتجلى في النمو التلقائي للمدن.

حيث التكفل بالعمران الحضري، وذلك بتوفير السبل والآليات التي تضمن نموا حضريا متوازنا وسليما سواء بتوفير المسكن ذاته أو بتوفير الآليات والعوامل المؤدية إلى توفيره بالمعايير المطلوبة، بغية امتصاص الفائض الديمغرافي للأحياء غير المخططة والتخفيف من الضغط الذي تعاني منه ليسهل إصلاحها من جهة ويجدد من ظهور أحياء جديدة غير مخططة من جهة أخرى.

إن زلزال الشلف عام 1980 الذي هز الولاية بقوة 7,3 على سلم ريشر ألحق أضرارا بكل الهياكل القاعدية بالولاية إذ قدرت نسبة الدمار ب 80% فقد بلغ عدد المباني المنهارة 29747 مسكن، حيث شرعت الولاية في إعادة إسكان المنكوبين في خيم كمرحلة أولى ثم في مباني جاهزة مستوردة من مؤسسات أجنبية كمرحلة ثانية مست 19075 عائلة موزعة على عدة أحياء سكنية صالحة لمدة عشرة سنوات ومع غياب وتعطل المرحلة الثالثة الخاصة بإعادة بناء الشلف إلى يومنا هذا (30 سنة)، جعل هذه المجمعات السكنية الحضرية تعيش حياة بدوية، حيث تسابق سكان البناءات الجاهزة على تشييد بناءات فوضوية وغير مخططة على المساحات المحاذية وتأميم الممرات والأرصفة مع تعديلات أخرى أدخلت على الإطار الداخلي للمبنى.

قصد الاستجابة لحاجة اقتصادية اجتماعية للعائلة بهدف التغلب على أزمة السكن وهذا قادنا إلى تساؤلات محورية:

- ما هي العوامل التي أدت بالأسرة إلى تكيف المجال مع الحياة الاجتماعية اليومية لها وفق تصوراتها وقيمها واحتياجاتها عن طريق إدخال تغييرات وتعديلات على الحالة الداخلية والخارجية للمسكن الجاهز؟

- هل لعامل النمو الديمغرافي دفع في تغيير وتعديل حالة المسكن داخليا وخارجيا؟

- هل غياب دور السلطات والهيئات المكلفة بمراقبة البناءات ساهمت في انتشار هذا النوع من العمران غير المخطط؟

4- الفرضيات:

الفرضية الأولى:

- مدة صلاحية البيوت الجاهزة المحددة زمانيا ومكانيا وظروف ظرفية ترتب عنها إدخال تعديلات مست الإطار الفيزيقي للمسكن في بنيته الداخلية ومورفولوجياته الخارجية.

الفرضية الثانية:

- توسع تركيبة العائلة وامتدادها أديا إلى إعادة توزيع لوظائف الإطار المبني للمسكن داخليا وخارجيا.

الفرضية الثالثة:

- ملكية الأفراد للمسكن وغياب الإجراءات القانونية والتوجيهية للعمران تساعد على انتشار النسيج العمراني غير المخطط.

5- تحديد المفاهيم:

أ) المسكن: إنه البناء الذي يأوي إليه الإنسان، ويشمل هذا البناء كل الضروريات والتسهيلات والتجهيزات والأدوات والأجهزة التي يحتاجها أو يرغب فيها الفرد لضمان تحقيق الصحة الطبيعية والعقلية والسعادة له ولأسرته⁽¹⁾.

ب) العمران غير المخطط: العمران غير المخطط كظاهرة حضرية ارتبط أساسا بظهور العمران الحضري الحديث القائم أساسا على التخطيط بصفته يقع على النقيض منه، وقد ازدادت أهميته مع التصنيع والتحضر والتزوح الريفي والانفجار الحضري، ولذلك يعتبر من الظواهر العمرانية التي أصبحت تميز المدن الحديثة الناشئة عن النمو التلقائي للمدن خاصة في الضواحي والأطراف بعيدا عن أي توجيه أو تخطيط، سواء من حيث اختيار المكان الذي قد يعيد التطوير المخطط للمدينة مستقبلا أو من حيث تجزئة المنطقة وتهيئتها من أجل البناء والسكن حيث عادة ما تكون القطع الأرضية لهذا النوع من البناء متباينة تباينا كبيرا، أو من حيث تخطيط الشوارع وترك المجال العمومي وفضاءات لإقامة المنشآت العمومية الحضرية مستقبلا، أو من حيث احترام قواعد البناء والتعمير أو من حيث مستوى التجهيز بالمرافق الحضرية الضرورية.

● يطلق على العمران غير المخطط مسميات عديدة منها، شبه غير الرسمي، العشوائي، الهامشي، العفوي، الفوضوي، غير المشروع⁽²⁾.

ج) العمران: العمران يعني السكان في نشاطاتهم وعلاقاتهم وتكيفهم مع البيئة التي يوجدون فيها في وقت معين مهما كانت هذه البيئة حضرية أم ريفية، ومن هنا فإن العمران يشمل على أربعة عناصر أساسية وهي السكن والسكان والنشاط والبيئة، ويوضح حسين الساعات بأن العمران بهذا المعنى لا يدل فقط على التعمير والنمو والنشاط، فقد يدل أيضا على ما هو ضد العمران من خراب وتدهور⁽³⁾.

د) العائلة: حسب تعريف شومباردلو يرى بأن هذا المفهوم واسع يعني في بعض الأحيان علاقات جيولوجية دموية، وفي أحيان أخرى مجموعة اجتماعية ضيقة أو ممتدة واعية بنفسها وفي أحيان أخرى

(1) - عبد القادر القصير، "الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 169

(2) - محمد بوخلوف، "التحضر" شركة دار الأمة، الجزائر، الطبعة الأولى، ماي 2001، صفحة 44.

(3) - حسن السعاني، "علم الاجتماع الصناعي" دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1980، ص 285

علاقات مؤسساتية ما بين أفراد مجتمع ما وتقوم هذه المؤسسة (العائلة) بوظيفة اقتصادية، وهناك شكلين لنمط العائلة.

العائلة الممتدة: وهي العائلة التي تحتوي إلى جانب الزوجة والزوج، الأبناء المتزوجين، آباء الزوجين، أخوة الزوجين...

العائلة النووية: وهي التي تحتوي على الزوجين وأبنائهم فقط.

ه) مشكلة الإسكان (تعريف إجرائي): تختلف تعريفات مشكلة الإسكان باختلاف الأولوية التي تعطى لبعض عناصرها أو أبعادها على البعض الآخر، فقد ينظر إليها على أنها عبارة عن حالة أو موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة المسكن المتاح والملائم للأفراد الذين يشعرون بحاجة إليه، ومن ناحية أخرى قد ينظر إلى مشكلة الإسكان على أنها تجسيد واقعي لارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن على نحو قد يفوق القدرة الشرائية للأفراد ذوي الدخل المنخفض.

و) مفهوم سياسة الإسكان: إن سياسة الإسكان هي سياسة تختص بها الدولة باعتبارها السلطة التي تعني بتنظيم المجتمع وتأمين كافة طلباته، والتي من بينها السكن الذي يعتبر متطلباً حيوياً شأنه في ذلك شأن الغذاء، بحيث أن الدولة مجبرة على توفير السكن لمواطنيها في إطار السياسة العامة للسكن. والسياسة العامة للسكن تتضمن السكن الخاص الذي يستطيع الفرد تأمينه لنفسه وذلك نظراً لوفرة الإمكانيات المادية لديه، أما السكن العام فهو السكن الذي تعنى بتوفيره الدولة لمواطنيها العاجزين عن توفير مسكن، وذلك في إطار سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية. إن السكن يعتبر سلعة استهلاكية دائمة كما يعتبر استثمار مكلفاً بالنسبة للدولة فالتطلبات على السكن في تزايد مستمر، إضافة إلى تكاليفه الباهظة ورغم ذلك فلا يمكن الاستغناء عنه⁽¹⁾.

إن سياسة الإسكان هي عبارة عن مجموعة منتظمة من البرامج المتبناة والموضوعة من طرف الدولة، بحيث أنها تهدف أساساً إلى وضع الوسائل القانونية التي تمكنها من التحكم في السوق السكني، الذي بواسطته تضمن التوازن العام بين العرض والطلب، وذلك في احترام معايير السعر والكمية المحددة.

(1) JEANPAGEEYHIEU, le financement de la construction du logement. pagearis: édition Sirey, 1991, page 3, page 4

كما أن سياسة الإسكان تهدف إلى توفير الدولة السكن لمواطنيها، وذلك باتخاذ إجراءات وتدابير تتميز بالأداء والفعالية في الإنتاج والتسيير، وهذا ضمن الإمكانيات المادية والبشرية التي توفرها الدولة لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

إن سياسة الإسكان هي أولويات الدولة التي تحاول النجاح فيها فرهان السكن يعتبر رهانا على تطور الدولة، لذلك فالسياسة التي تنتهجها الدولة في هذا المجال لها عدة أهداف، يظهر هذا من خلال ما يلي:

إن السكن محركا هام للاقتصاد لذلك نجد أن الدولة تتوخى في سياستها للإسكان التي تتبناها تحقيق الأهداف الاقتصادية، فقطاع السكن يستقطب جزءا هاما من اليد العاملة، خاصة وأن النشاط السكني يمثل أكثر من 60% من النشاط الصناعي العام إضافة إلى أن هذا القطاع يمكنه أن يساهم في حل مشكل البطالة باعتباره نشاط دائم يساهم في استثمار الموارد البشرية واستقطاب اليد العاملة البسيطة التي تتمكن من التدريب والارتقاء في عملها باعتباره نشاطا متجددا⁽²⁾.

كما أن سياسة الإسكان تمكن من ترقية الصناعات الخفيفة والمحلية الصغيرة خاصة منها ما يتعلق بمواد البناء والمواد التزيينية والكمالية المستعملة في السكن مما ينشط الاستثمار ويساهم في وجود منابع جديدة للدخل والتي تثري خزينة الدولة.

إضافة إلى أن سياسة السكن لها ارتباط وثيق بالنشاط الضريبي في إطار أعمال البنوك التي تختص بالسكن وتمويله ويظهر هذا في أسعار الفائدة والإعفاءات من الرسوم الجمركية والقروض الممنوحة، بحيث أن الدولة هي التي تضع الأطر القانونية التي تكفل تسيير القطاع بشكل يضمن حقوق الفرد.

كما أن برامج الإسكان التي تعدها الدولة تساهم في تنمية البيئة المالية الاقتصادية، فهي تنشط عمليات الادخار وتساهم في إنشاء نظام للرهن يضمن مصدرا آخر لتمويل السكن إضافة إلى تنشيط القدرة الشرائية وتنمية الصناعة الداخلية وهذا من شأنه تقليل الاعتماد على الخارج⁽³⁾.

كما أن سياسة الإسكان لها دور كبير من الناحية السياسية، ذلك أن السكن يعد مشكلا مستعصي الحل على الحكومات التي تحاول جاهدة حله وذلك من خلال محاولة تلبية أكبر عدد ممكن

(1) J. E HAVEL, habitat et logement. (France: pageresses universitaires de France, 1968) page 11

(2) - مارتا أنسويرت، "مقالة حول السياسة السكنية" مجلة التمويل والتنمية. رقم 03، سبتمبر 1984، ص 18

(3) - عبد القادر بلطاس، السياسات الحديثة في تمويل السكن، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ماي 2001، ص 19

من الطلبات على السكن وهذا في محاولة منها لتطوير المجتمع عن طريق التقليل من الفروقات الاجتماعية بتوفير سكن ملائم للذين لديهم دخول منخفضة حتى تضمن نوعا من التوازن الاجتماعي الذي يسمح باستمرارها في الحكم⁽¹⁾.

كما أن نوعية الخدمة التي تضمنها الدولة في المجال خاصة في إطار البرامج المعلنة حول السكن والتي تسعى الدولة لترويجها حتى تضمن مستوى مقبول من الرضا الشعبي عن أدائها تساهم في تقوية الدولة وتعزيز مكانتها.

كذلك ونظرا للأهمية الاجتماعية للسكن نجد أن سياسة الإسكان المتبناة من طرف الدولة تحاول أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار، وذلك بتوفير السكن للطبقات التي لا تستطيع الحصول عليه وهذا لان سياسة الإسكان قد وجدت من أجل هذا، فالسكن سلعة ضرورية يستطيع بواسطتها الفرد تحقيق ذاته ووجوده من خلال ضمان الحق في نوعية حياة مقبولة.

ويكون ذلك بمحاولة ضمان توزيع جغرافي عادل للسكان خاصة وان التمرکز في المناطق الصناعية أصبح يعد عبئا جديدا يضاف إلى أعباء السكن، إضافة إلى التنوع في السكنات وتمويلها حتى تضمن عرضا واسعا للسكن في إطار سياسة الإعانات المالية أو توفير سكنات بمبالغ رمزية ودعم تكلفة السكن للحد من الطبقة والفروقات الاجتماعية ومحاولة ضمان الرفاهية للأفراد لأن ذلك يعد مؤشرا هاما على تطور الدولة ونموها⁽²⁾.

غير أن أهداف سياسة الإسكان تختلف باختلاف الدولة ونظام حكمها، والآليات المستخدمة للتحكم في القطاع ويظهر هذا من خلال التخطيط السكاني الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والطلبات المقدمة على السكن وتطور المدن والنمو الديمغرافي.

(ز) التخطيط السكاني: بأخذ الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الحسبان والتي تظهر في شكل برامج ومشروعات، فالتخطيط السياسي يتضمن محاولة الأخذ بكل الطلبات الممكنة حول السكن.

(1) FRANCOISE CHOAY, L'urbanisme, utopies et réalités. (France: Edition du seuil, 1988) Page 09

(2) - JEANPAGEEYTHEU, ibid page 05

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فهو محاولة ترقية الخدمات المرافقة للسكن من بيئة وتعمير وتخطيط للحى والطرق وضمان وجود المرافق الضرورية المصاحبة للسكن من مدارس ومستشفى ومراكز ترفيه⁽¹⁾.

إن التخطيط السكني له علاقة وطيدة بسياسة الإسكان التي تتوخى الدولة تحقيقها بناء على التخطيط السكني الذي يرسم الخطوط العريضة لها.

والتخطيط السكني هنا يضمن رسم السياسة العامة التي على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار، بحيث أن هذه السياسة تكون على المدى الطويل وتكون واقعية تأخذ بعين الاعتبار، الإمكانيات المادية والبشرية الممكنة وتضمن التأييد السياسي لها.

كما أن التخطيط السكني يقوم بمراعاة البيئة والمناخ المميز للبلد عن طريق تكثيف وتنويع الدراسات التي تأخذ بهذه الجوانب إضافة إلى نوعية المجتمع ودرجة تحضره، والتشريعات والقوانين المنظمة للقطاع وهذا من جميع الزوايا الإدارية.

نلاحظ هنا أن التخطيط السكني يقوم بتوضيح سياسة الإسكان وترشيد العمل الحكومي بما تتضمنه من أدوار تتقاسمها عدة هيئات في هذا القطاع لوحده وهذا من ناحية التمويل والبناء والإشراف.

إن الدولة في التخطيط السكني هي المنوطة بوضع كافة القوانين والتشريعات التي تضبط سير القطاع من حيث احترام مقاييس الجودة في العمل وتطبيق كافة الإجراءات المتعلقة بال عمران والبناء، إضافة إلى الرقابة التي يجب أن تتوفر خلال وبعد انجاز السكنات.

كذلك نجد أن البناء لا يكون عشوائي وغير منظم لذلك يتوخى التخطيط السكني تنظيم الأحياء والمرافق الضرورية، وهنا تتدخل الدولة للتنسيق بين مختلف القطاعات حتى يكون هناك تنظيم سكني وعمراني يعكس تطور المجتمع والدولة.

كما أن دور الحكومة في التمويل يعتبر أمرا هاما في أي تخطيط سكني ذلك أن الخطة ستكون وفق سبل التمويل المتاحة.

(1) - شادية محمد عزيزي، الملامح الأساسية للسكن في مصر، دار المستقبل العربي: مصر، 1985، ص 15

6- التصور النظري لموضوع البحث:

تمثل سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي من النظريات الميكروسوسيولوجية في علم الاجتماع والتي ترتبط مستويات تحليلها بالوحدات الصغرى للمجتمع وهي العلاقات القائمة بين الأشخاص وما ينتج من تفاعلات التي لا تخضع للصدفة بل تكون مبنية وموجهة،⁽¹⁾ كما أن الدراسة الميكروسوسيولوجية تدرس النماذج المتنوعة للعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أعضاء والجماعة الواحدة وتعالج أيضا الأطراف المختلفة التي يرتبط ويتصل بها الأشخاص بالكل الاجتماعي⁽²⁾ كما أنه يمكن تحليل المجتمع الكلي دون الرجوع لمفاهيم ومبادئ مقدمة من طرف البحث الميكروسوسيولوجي "فمن غير الممكن أن نقوم بالدراسة المجتمعية للوحدات الصغرى دون أن ندخل لاعتبار النموذج التبايني للمجتمعات ونموذج المجتمعات الكلية. كذلك لا يمكن أن نقوم بالدراسة المجتمعية للوحدات الكبرى مغفلين الدراسة المجتمعية للوحدات الصغرى"⁽³⁾. فالاختلاف بين مستويات التحليل بين (الماكرو والميكرو) ليس فيه تعارض لأن كلاهما يؤديان وظيفة البناء في الموضوع السوسيولوجي.

وعلى هذا الأساس تم تبني نظرية الفعل الاجتماعي كمنظرة ميكروسوسيولوجية والتي تدرس من خلالها الفرد وما ينتج عنه من تفاعلات ضمن مجال محدد موضوعا لتحليل المواقف اتجاه البناءات الجاهزة والمجال السكني كظاهرة اجتماعية.

ومن المقاربات الفردانية التي تجعل الفعل الاجتماعي بؤرة انشغالاتها الفكرية -المقاربة الفيرية التي نتخذها من خلال هذا البحث الموجه النظري لدراسة المواقف اتجاه البناء الجاهز والمجال السكني حيث ينطلق تفسيرنا لها من حيث أنها أفعال اجتماعية لها دلالة ذاتية نستطيع فهمها وتفسيرها اجتماعيا.

ولتأكيد على ضرورة تكامل البحوث الماكروسوسيولوجية في تناول المواضيع الاجتماعية وظفنا نظرية ماكروسوسيولوجية كدعم لنظرية الفعل الاجتماعي الفييري وليس كطرح نظري يفسر إشكالية تكيف المجال مع الحياة الاجتماعية وهذا لتوضيح أهمية التكامل بين النظريتين في الشرح الاجتماعي حيث اعتمدنا على نسقية الفعل الاجتماعي عند بارسونز كتمثيلا للمستوى الماكرو على فردانية الفعل الاجتماعي لفيير تجسيدا للمستوى الميكروسوسيولوجي.

(1) Guy Rocher, Introduction à la Sociologie général: L'action sociale.Paris: edt H.M.H, 1968, P23

(2) Ibid.P 16

(3) Ibid P16-17

فمن خلال المناهج الكيفية التي تبني عن طريق الفهم طرح فيبر موضوع علم الاجتماع بطريقة جديدة وهو الفعل الاجتماعي التي تكون دراسته بإتباع النمط التصوري. فتأسيس المواضيع السوسيولوجية يكون في وعي وفهم الفعل الاجتماعي الذي تكمن دلالاته في المعنى الذي يعطيه الفاعل لتصرفه. حيث يرتبط هذا المعنى بالقيمة ويتطلب بناء أي موضوع في علم الاجتماع حسب المنظور الفيبري اعتماد النموذج المثالي الذي يمثل "بناء أو تشيد عقلي يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر أو جهات نظر يمكن ملاحظتها في الواقع تسهل لنا عملية المقارنة بين الظواهر الاجتماعية"⁽¹⁾ فالنماذج الأربعة لأفعال الاجتماعية ليست موجودة في الواقع لكنها تساعدنا في فهم الواقع الاجتماعي يقول فيبر: "إن السلوك الإنساني سواء الخارجي والداخلي يشمل في تطوره سلسلات وانتظامات نستطيع تأويلها عن طريق الفهم الإنساني فهذا التأويل غايته فهم السلوك فهو يتضمن وضوح نوعي خاص له درجة من التنوع حيث لا يمكن إثباته ما لم تحقق مصداقيته الإمبريقية"⁽²⁾ وهذا إلا بمطابقتها بالنموذج المثالي حيث يعتمد مستوى التحليل للفعل الاجتماعي على نمذجته حسب الأفعال الأربعة التي تنتظر بطريقة عقلانية⁽³⁾ فهناك فعل عقلائي موجه نحو الهدف وذلك عن طريق توقعات السلوك نحو موضوعات العالم الخارجي أو عن طريق توقعات أشخاص آخرين. حيث تستغل هذه التوقعات كشروط أو وسائل للوصول بصفة عقلانية للأهداف لأجل تحقيقها. بينما الفعل العقلائي الموجه بقيمة يكون نتيجته اعتقاد بقيمة ضمنية إلزامية ذات تنظيم أخلاقي أو جمالي أو ديني.

فالفاعل هنا لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج المتوقعة من فعله لأنه لا يخدم اقتناعه الشخصي الذي يمكن أن يكون مصدره واجب أو عمل فالفعل العقلائي في قيمة يتطابق مع مستلزمات أو مطالب يعتقدونها الفاعل مفروضة عليه.

أما تعريفه للفعل العاطفي ينطلق من كونه انفعال للأحاسيس حاضرة حيث يوجه بدلالة واعية كما يمكن أن يكون رد فعل لتهيج غير مألوف ولكن عندما يشترط الفعل العاطفي بتأثيرات وجدانية ذات دلالة ذاتية واعية قد يقترب نحو عقلانية موجهة بقيمة أو بهدف معا.

⁽¹⁾ محمد خليل معن، غزوي سليم فهمي وآخرون، مدخل إلى علم الاجتماع: عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع 1992، ص 46

⁽²⁾ Max (weber) Traduction Julien Freund, Essai sur la théorie et la science. Paris: edt Laplon, 1965, P 303

⁽³⁾ P Birnbaum, Fchazel, théorie Sociologique. Paris: edt PUF, 1977, P 31-32

وأخيرا الفعل التقليدي الذي يكون متأصل في العرف كما يمكن أن يكون رد الفعل ناتج لتقليد أو بوجه لتوقعات ناتجة من عادات ويكون الفعل هنا خاضع للأعراف والعادات والتقاليد. فما يمكن أن نستخلصه من "التحليل الفيبري للسلوك الفردي أنه يفترض تصور يشمل ثلاثة عناصر وهي الفعل. التفاعل. الشعور"⁽¹⁾.

حيث يرتبط الفعل بالوسائل التي تحقيقه بينما التفاعل بمستوى التوقعات بمواضيع العالم الخارجي أو الأشخاص وأخيرا يحمل الشعور دلالة أو معنى موجه للفعل.

في حين نجد تعريف بارسونز للفعل الاجتماعي يكمن حيث أنه عملية ترتبط إلى حد ما بمكانة ووضعية الأشخاص داخل النسق كما "يوجه السلوك لتحقيق الأهداف وذلك ضمن وضعيات ويضبط بالمعيار ويستلزم إنفاق طاقة أو جهد أو دوافع ينظمها الفاعل بطريقة مستقلة"⁽²⁾.

فالنسق الذي يحوي الفعل "يشمل تعدد من فاعلين فردانيين بينهم روابط متفاعلة ومتواجدين ضمن وضعية ذات خصائص فيزيائية إيكولوجية يميلون على تحقيق أكبر قدر من رغباتهم ويتحددون عبر وضعية فيزيائية وإيكولوجية تتضمنهم وتتوسطهم بنسق من الرموز المشتركة"⁽³⁾.

وحسب بارسونز تمثل كل من " الثقافة الشخصية والمجتمع مرجعيات بنائية من نسق الفعل"⁽⁴⁾ الذي يعطي بعد بنائي ويؤسسه عن طريق لاختيار الذي يشكل للفاعل بدائل لفعله⁽⁵⁾. فالفاعل الاجتماعي يقوم باختيار الدوافع ما يناسبه حسب سلسلة معنية من الاختيارات فهذه العملية تولد نوع من الحركية في نسق الفعل. إن تعرضنا لتفسير الفعل الاجتماعي عند بارسونز حتى تبين النظرة الشمولية في تحليله لنسقيه الفعل التي نراها انصب مقارنة تعالج المواضيع الخاصة بتكييف المجال مع الحياة الاجتماعية التي تمثل موضوع متشعب ومتعدد المجالات الفكرية.

وفي لأخير ما يمكن قوله نظرية الفعل الاجتماعي لفيبر أنها تشكل أنسب تصور نظري نعالج وفقه إشكالية تكييف المجال مع الحياة الاجتماعية للأسرة ضمن مجالها السكني (البنائات الجاهزة) والتي نفسرها من خلال الرؤية الفيبرية على أنها تصورات تتبناها لأسرة لتحافظ وتعني بمسكنها.

(1) Michel lallement, Histoire des idées Sociologique: De Parsons au Comtemporains, tome 2, Paris: edt. Nathan, 1993, P 196

(2) François Bourricaud: L'individualisme institutionnel: essai sur la Sociologie de Talcott Parsons.Paris: edt PUF, 1977 P 65

(3) Ibid,P 68

(4) Ibid, P 68

(5) Ibid, P 69

7) المنهج المستعمل في الدراسة:

ترتبط نجاعة البحث في تحقيق أهدافه العلمية والعملية بالتحكم الجيد بآليات منهجية باستطاعتها تقديم البحث حسب المعايير المعمول بها.

حيث أن البحث مهما كان طابعه علمي يخضع إلى ثلاث مستويات لا تختلف عن اثنان. جميعها لها خاصة تميزها عن الأخرى لكنها تتفق في ارتقاء البحث عبر الافتكاح، فالبناء ثم التحقيق حيث لكل مرحلة من هذه المراحل أدواتها وتقنياتها غير أنها لا تجد فاعليتها بدون ما يكون هناك منهج ملائم يسير عليه البحث حيث يشير اصطلاحه العلمي إلى أنه "مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم"⁽¹⁾. فهذه القواعد أو المعايير تسمح باقتناء وتنسيق التقنيات⁽²⁾.

كما أن إتباع منهج معين في البحث يساعد في "وضع مخطط للشرح"⁽³⁾. هذا المخطط له دور في بناء موضوع البحث من خلال مرحلة الوصف والتصنيف والشرح.

وبما أن نوعية الدراسة هي التي تفرض على الباحث انتقاء المناهج المناسبة وذلك حسب طبيعة الطرح الإشكالي المعتمد عليه الذي عادة ما يقترن بالأهداف المراد تحقيقها.

بدا لنا المنهج المقارن المنهج الرئيسي في معالجة العوامل التي أدت بالأسرة إلى تكييف المجال مع الحياة الاجتماعية للمسكن الجاهز حيث استعمل هذا المنهج في مرحلة الوصف كتوجيه للملاحظات التراكمية المستقاة من القراءات لأولية للمراجع وما يأتي من الدراسة الاستطلاعية للميدان وذلك بانتقاء ما يلائم الطرح الإشكالي للموضوع.

وإضافة للمنهج المقارن استعنا بالأساليب لإحصائية التحليلية في تصنيف المعطيات الإمبريقية، وكون هذا المنهج "لا يمكن لاعتماد عليه كلياً في إعطاء تفسير حقيقي مقترن بالنظرية"⁽⁴⁾ أو بالفرضيات وظفنا النموذج المثالي الذي صنّفه فير وهذا في شرح المواقف وتأويلها اجتماعياً لكن ليس كمنهجية في الطرح الإشكالي أو في بناء الموضوع ولكن كتقنية للتصنيف والشرح في مرحلة تفسير الجداول والتأويل السوسولوجي للعلاقات السببية بين المتغيرات.

⁽¹⁾ عمار بوخوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 ص 89

⁽²⁾ Madeliene Gravit, Méthodes en Sciences Sociales, 8 ed, Paris: ed Dalloz 1990, P 385

⁽³⁾ Ibid P 384

⁽⁴⁾ Ibid P 473

8) العينة:

تعتبر العينة في العلوم الاجتماعية نقطة منهجية هامة حيث في كل بحث اجتماعي يستوجب وجود مجتمع البحث الذي نختار منه عينة تمكن من تمثيل المجتمع الأصلي، "فعملية المعاينة هي اختيار جزء من المجتمع للاستدلال على خواص المجتمع كله"⁽¹⁾ وذلك حتى يستطيع الباحث أن "يأخذ صورة عن تفكير العام"⁽²⁾ ولتحديد عينتنا قمنا بالتوجه مباشرة إلى حي البناء الجاهز والمعروف في المنطقة من قبل العام والخاص نظرا لتميزه بنمطه المعماري الخاص، حيث تنتشر فيه 147 مسكن جاهز كنتيجة لعملية الإسكان التي تمت بعد زلزال 10 أكتوبر 1980. وقصدنا الحي مباشرة حتى ندرس المجتمع كله، ونتيجة لصعوبة استرجاع بعض الاستثمارات وعدم تقبل بعض الأسر ورقة الاستبيان وإلى غياب بعض الأسر عن مساكنها فإننا فقدنا 11.56% من العينة مما جعلنا نحصر العينة في 130 مسكن جاهز ببلدية سنجاس.

9) خطوات البحث الميداني:

استنادا للإشكالية المطروحة في هذا البحث تم وضع مخطط للدراسة الميدانية يتوافق مع هذا الطرح ويمكننا من تحقيق الأهداف العامة للدراسة، حيث تضمن هذا المخطط مجموعة من لإجراءات الميدانية نلخصها فيما يلي:

حدود البحث:

يهدف موضوع البحث إلى معرفة العوامل التي أدت بالأسر إلى تكييف المجال مع الحياة الاجتماعية وفق تصورات واحتياجات أدخلت على المسكن الجاهز، وعليه تم تحديد ثلاثة مجالات خاصة بهذا البحث:

أولها - المجال البشري: فقد تم انتقاء متغيرات هذا المجال اعتمادا على الأسرة ونوع المسكن الذي تسكن فيه.

أما المجال الجغرافي فقد وقع اختيارنا على حيين بوسط حضري بمدينة سنجاس أي بمركز المدينة، والحيين يمثلان مجموعة من المساكن الجاهزة التي أخذت كعينة للدراسة على غرار بقية الأحياء التي يطغى عليها البناء الصلب لإسمنتي وهما (حي صالح وحي سرباح).

(1) - أحمد عبادة سرحان وثابت محمود أحمد "مقدمات العينات"، دار الكتب الجامعية، مصر 1971 ص 2-3

(2) - د. بوحوش ع-د الدينات محمود "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 53

أما فيما يخص المجال الزمني فقد استغرقتنا مدة ستة أشهر موزعة على مراحل بدءا بالزيارات الاستطلاعية لبعض الأسر والأقارب قصد الإلمام بالصعوبات التي قد تواجهنا أثناء نزولنا الميدان ودامت شهر، كانت بين التردد لهذه الأسر وطرح عليهم أسئلة عامة فكانت عبارة عن مقابلات غير موجهة هي أكثر منها تدرّب وتوقع لما سوف يكون قائما عند النزول للميدان.

بينما المرحلة الثانية فتمثلت في الاتصال بمصلحة الإحصاء ببلدية سنجاس لطلب المعطيات والإحصائيات والخرائط للأحياء التي ستجري عليها البحث الميداني، وهذا بتقديم الوثائق الإدارية المصرح بها قصد الحصول على هذه البيانات وهذا لتشكيل القاعدة السرية، فكانت هناك نقاشات مع بعض الطلبة المتخرجين وبعض الأساتذة المختصين للمساعدة والتوضيح ودامت المدة نصف شهر.

أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة النزول إلى الميدان باستمارات نهائية وقد دامت أربعة أشهر بداية بمرحلة توزيع الاستمارات وملا الاستمارات بالمقابلة مع العلم أنه كان هناك توقف عن التوزيع خلال شهر أوت (شهر رمضان).

الفصل الثاني

الأسرة والمجال السكني

- 1- المجال وعلاقة الأسرة بالمسكن
 - 2- المجال عند ابن خلدون
 - 3- المجال السكني عند بورديو
 - 4- الدلالة الرمزية في تنظيم المجال السكني
 - 5- إشكالية التكيف بالمسكن
- ملخص الفصل

الفصل الثاني: الأسرة والمجال السكني

1 - المجال وعلاقة الأسرة بالمسكن:

يمثل المجال الحيوي حصيلة تجمع بين العناصر الفيزيائية ذات المنشأ الكوني كالمكان الذي يعيش فيه الإنسان بما فيه من تجهيزات مادية تؤمن بقاءه، والعناصر الاجتماعية التي تعبر عن العلاقات المعاشة التي تنشأ نتيجة التفاعل القائم بين الوسط والإنسان حيث يجد علماء الاجتماع يولون اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي عند دراستهم للمجال، فعادة ما يعرفونه بأنه معاش عن طريق العلاقات.

فمن بين هؤلاء العلماء Raymond Ledrut الذي يرجع إنتاج المجال إلى العيش فيه عبر نسيج من العلاقات الداخلية والخارجية، وان استثمار الفرد للمجال يأتي نتيجة علاقة التعايش التي تجمعها⁽¹⁾ وهذا لإضفاء الصفة الاجتماعية في العيش، ويثني Jean Remy على هذه الصفة قائلاً أن هناك تركيب متكامل للمجال من حيث أنه بناء يجسد الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد كشرط مادي للوجود وحسبه هذا التركيب هو بمثابة تفاعل يدخل ضمن تمثيلات للحياة الاجتماعية⁽²⁾.

في حين يعرف Roger Brunet المجال بأنه ليس فقط إطار مبنى أو مرآة تعكس الإسقاط الأرضي للمجتمع الذي ينتجه، ولن يعرف المجال على أنه منتج لسلوكيات متكررة أو جديدة⁽³⁾ كما يعرفه على أنه وحدة للإدراك هي معقدة غير متحكم فيها كونها ترتبط بتصور الشخص الذي يرى وما يريد أن يرى⁽⁴⁾.

وما يمكن استخلاصه من هذه التعريفات أنه هناك تأثير وتأثر بين العناصر الفيزيائية والاجتماعية المكونة للمجال، فإذا اعتمدنا على المجال كعنصر مادي فله قدرة على احتواء عناصر مختلفة وتحويلهم إلى عناصر اجتماعية، يجسد بعض منها ويقضي البعض الآخر للمحافظة على اتزان المجموع ويساهم بفاعلية في الإنتاج عبر الوقت⁽⁵⁾.

كما تقوم العناصر الاجتماعية فيه بإنتاجه عن طريق التنظيم الاجتماعي الذي يسلكه الفاعلين في مسارهم الحياتي، فبالإضافة إلى كونه بناء يصبح عن طريق هذا التنظيم بنية لها معنى وتمثيل اجتماعي، وحسب Raymond Ledrut فإن إنتاج المجال بالنسبة للمجتمع هو خلق تصورات مميزة من

(1) Raymond Ledrut, L'espace en question ou le nouveau monde urbain, PARIS, éd. Anthropos, 1976, P357

(2) - Jean Remy, Lilian Voye, la ville et l'urbanisme, Gembloux, éd. Duculot, 1974 PP 36-37

(3) - Roger Brunet, Espaces, jeux et enjeux, PARIS, éd. Fondation Diderot, 1986, P23

(4) - Ibid, P36

(5) - Jean Remy, Liliane Voyé, OP.cit, P37

التعايش تختلف حسب طرق التعلم للأشخاص⁽¹⁾، فتأثير العناصر الاجتماعية على المجال يؤدي إلى إنتاج نسق مرجعي من العلاقات المعاشة⁽²⁾.

فالمجال زمن اجتماعي يرتبط بالممارسات والتمثيلات لهذا يتناوله التحليل السوسيولوجي من حيث أنه بنية ليس من حيث بنائته لأنه عنصر مادي، وعن طريقه تنظم التركيبات والتفاعلات ذات المعاني، فهناك بعض السيمولوجيون يعتبرون أن الفئات محددة لهيكله الرمز الاجتماعي⁽³⁾ وباعتبار المسكن جزء من المجال الحضري فإنه ليس بمجال شخصي يحوي النشاطات العائلية فقط بل هو مفترق طرق مجموعة من الممارسات تتعلق بالمكانات التي يحتلها أعضاء الجماعة العائلية ضمن مجالات خارجية عن المسكن، وتخضع ههنا المجال إلى قيمة الاستعمال فيه كونه حامل لمجموعة من الأعمال متأتية من نسق مرجعي خاص⁽⁴⁾ والذي يرتبط بدوره بالتمثيلات الرمزية العامة.

كما يرتبط التنظيم الاجتماعي للمجال السكني بالنماذج الثقافية المتعارف عليها والتي نجدها عند أغلبية الأسر وهذا مهما اختلفت مستوياتها الاجتماعية، فمثلا تنظيم المجالات التحتية يتبع تقسيم معين يخضع لهذه النماذج

إن المسكن هو مجال لإنتاج الممارسات، فهذا البناء الفيزيقي يخلق الاجتماعي في شكل شبكة من العلاقات الاجتماعية المشيرة والمنظمة له فإذا اعتبرنا أفراد الجماعة العائلية من منطلق الفعل الاجتماعي فإنهم يبادرون في إنتاج العلاقات الاجتماعية ضمن مسكنهم، حيث يعطونا للمجالات التحتية المهياة مسبقا رمزا اجتماعيا، ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة جدلية بين المسكن كمجال والأسرة كفاعلة وأساس هذه العلاقة هو التفاعل القائم بين هذين العنصرين، فتأثير الذي تمارسه الأسرة ضمن هذا المجال هو انه تخضعه في تنظيم اجتماعي يمثل مستواها المعيشي بينما التأثير الذي يمارسه المسكن كمجال على الأسرة يكمن كمحدد للبنية العائلية لأنه يدخلها ضمن سيوررات التركيب وإعادة التركيب.

2 - المجال عند ابن خلدون:

يعتبر مفهوم العمران من كلمات المفاتيح لمقدمة "ابن خلدون" فيوظفه ليشير به "مجموع مركبات البيانات التحتية والفوقية للمجتمع"⁽⁵⁾ وهذا بمعنى الحديث، بينما يورد تعريفه في مقدمته على

(1) - Raymond Ledrut OP.cit,P357

(2) - Ibid,P359

(3) - Jean Remy, liliane Voyé,OP, cit, P38

(4) - Bouchara Traki Zannad,Tunis,une Ville est son double, édtt Maison tunisienne de l'édition P163

(5) - عبد الغاني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، (محمد الشريف بن دالي حسين). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 127.

النحو التالي فمن العمران ما يكون بدويا، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلال المنتجة في القفار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضريا، وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدن والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها"⁽¹⁾

يتضح لنا من هذا التعريف أن العمران يشمل كل الموضوعات المادية الطبيعية الخارجة عن إرادة الإنسان والتي أقامها للحياة في المدينة، فهذا العمران يمثل الجانب الجغرافي، ومن ميزات هذا العمران أنه يؤثر في عوائد الأفراد فحسب "ابن خلدون" هناك نوعين من العمران البدوي والعمران الحضري فبين "العمران البشري المرتبط بالبادية يشمل مفهومين أو معنيين وهما الاقتصادي والجغرافي ومن ثم فإنها تدل على السهل والجبل كما تدل على الصحراء... تعني كل المساحة الموجودة خلف أسوار المدينة"⁽²⁾

بينما يعرف العمران البشري الخاص بالحضر فهو كل ما يتعلق بالمدينة. أما عن العمران البشري المرتبط بحياة المدينة فهو كل ما يتعلق بداخل أسوارها.

وهذا يقابل مفهوم العمران عند ابن خلدون في الوقت الحالي مفهوم المجال، فتقسيمه لنوعين من العمران إنما يعكس طبيعة الاجتماع الإنساني في عصرنة وإلى طريقة العيش، كما يشرح في مقدمته أن هذه البيئة الطبيعية لها تأثير واضح في الحياة الاجتماعية للأفراد حيث حلل شخصيتهم حسب إقامتهم، فهناك اختلاف بين السكان الذين يعيشون داخل أسوار المدينة وسكان البادية الذين يعيشون خارج أسوارها.

يتضح لنا من هذا أن "ابن خلدون" جعل من المدينة مرجعية لتحليل شخصيات السكان حسب مكان عيشهم.

3 - المجال السكني عند بورديو (Bourdieu):

حاول بورديو في كتابه "سوسيولوجيا الجزائر" إعطاء نظرة عن المجتمع الجزائري وذلك بوصف الحياة الاجتماعية الحضرية الريفية بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة، حيث اعتمد على تيبولوجية عرقية في تقسيم المجتمع الجزائري وذلك إلى ثلاث مناطق: القبائل، العرب، الشاوية، ومن خلال هذه المناطق تناول حسب دراسة الأسرة الجزائرية حسب هذا التقسيم.

إن ما يهمنا من هذه الدراسة كيف تناول بورديو المجال بشكل عام والمسكن بشكل خاص.

(1) - نفس المرجع، ص 127 - 128

(2) - نفس المرجع ص 131.

يتطرق بورديو إلى نوعين من التنظيم الاجتماعي وهما التنظيم القبلي والتنظيم الجديد ناتج من السياسة الاستعمارية للتجمعات السكانية ضمن قرى ودشر، هذين التنظيمين يعتمد على الأرض كمجال معاش يحقق للسكان والأفراد النشاط الاقتصادي والتضامن الاجتماعي.

فقوام الحياة الاجتماعية مصدرها الأرض مجال للاستزاق ومبدأ يكفل الوحدة والتضامن الأفراد الجماعة القبلية أو المتزلية. فالأرض تمثل بدلالة اجتماعية قوية متأتية من قيمة الثورات بين الأجيال، بينما تمثل المجال السكني ضمن التنظيم المتزلي للجماعة العائلية يظهر عندما يتكلم عن طريقة توزيع هذه المساكن وكما أسلفنا يعد فرض سياسة التجمعات السكنية التي قضت على روح الجماعة القبلية، فبالرغم من أن هناك وضع اجتماعي جديد ناتج من التوزيع الجغرافي في شكل دشرات تضم خليط من القبائل إن الوضع استطاع أن يخلق وجود اجتماعي يتلاءم مع هذا النمط الإسكاني الجديد وذلك بترسيخ بعض القيم القبلية، كإبقاء روح التضامن العائلي بين أفراد الجماعة العائلية حيث تتجسد هذه القيمة مثلاً مبدأ التعاون ENTRAID عند بناء مسكن جديد أو عندما يكون موسم جني الزيتون. فحسب بورديو هذا النمط المعيشي يجسد الريف وذلك إقصاء القبيلة ففي هذه التجمعات تتواجد بها ثكنات عسكرية كما أقام المستعمر مؤسسات أخرى غيرت حياة الأهالي.

فالمسكن لا ينظر له كبناء فيزيقي فحسب بل من حيث أنه يكفل الوحدة العائلية ومجال المجموعة من الممارسات الاقتصادية حيث يفصل الجنس بين أنواعها فهناك أعمال تكون في الهواء الطلق تخص الرجال وأخرى خاصة بالنساء، كالبناء، الحرث، الزرع، صناعة الفخار، هي أعمال تخص أفراد الجماعة العائلية⁽¹⁾.

بينما وصفه للحياة الحضرية من خلال تموضع المسكن في الحي، فهذا المسكن يعكس نمط معيشي مغاير عن المناطق الريفية لكنه يحقق للجماعة العائلية استقلاليتها وحرمتها وسريتها بالنسبة لما هو خارج المسكن فهو عالم مغلق خاص بالنساء، بينما العالم المفتوح يخصصه للرجال قائم على تبادلات تجارية، اقتصادية التي قوامها العلاقات العامة.⁽²⁾

4 - الدلالة الرمزية في تنظيم المجال السكني:

يخضع تنظيم المسكن الاعتبار الثقافية التي تعطي لهذا المجال تمثيل رمزي يساعد الأفراد على فهمه وإدراكه، حيث ترتبط ممارسات الفاعلين فيه لتمثيلات اجتماعية مبنية على قيمة الاستعمال.

(1) - Pierre burdieu ; Sociologie de 'Algérie 5 éd Paris: édt PUF, 5^{eme}edt, 1974, p13

(2) - Ibid, p56

فالمسكن مبنى عمراني لا تأتي قيمته إلا بتزاوج المعاني الاجتماعية التي تحدد الوظائف الاستعمالية للمجالات التحتية في المسكن.

وما يميز هذا المجال عن المجالات الأخرى أنه مجال مغلق "خاص بالجماعة العائلية يضمن لها خصوصيتها التامة واحترام شخصيتها"⁽¹⁾.

وإضافة إلى هذه الميزة، فهناك ميزة التوافق بين المسكن كبناء فيزيقي والتوزيع الديموغرافي للتركيبة العائلية وهذا للراحة والعيش السليم ولتلبية الحاجات النفسية للأفراد كونه المكان الذي يقضي فيه الإنسان معظم الأوقات والأهم منها فأغلبية "الرهانات العائلية تعتقد فيه من حيث أنه أرضية للاستهلاك."⁽²⁾ إن هذه الخصوصية تجعل من المسكن مسرح الحياة اليومية للإنسان والأهم حوادث التي عاشها كالاختتان والزواج... حيث تتجسد هذه الحوادث في قلب المسكن"⁽³⁾.

ولا يمكن أن نعتبر الفروقات الموجودة بين أنواع المساكن من الناحية العمرانية مفضية إلى فروقات في الدلالة الرمزية التي يحملها كل نوع من أنواع المسكن بين المعترفة بها لأن الدلالة ترتبط بثقافة المجتمع ليس بالمستوى المعيشي وهذا باعتبار أن نوع المسكن من بين المؤشرات التي تقيس بها المستوى المعيشي للأسرة.

فبالرغم من الاختلافات الموجودة في نمطية المساكن إلا أن هذه الأخيرة تؤدي وظيفة واحدة وهي أن المجالات التحتية لأي نوع من المساكن ترسخ مبدأ الاشتراك والتعاون. حيث نجد في التصميم العمراني للمساكن الاجتماعية كالعمارات مثلا بها مجالات داخلية تشترك فيها الأسر، فهناك مجال للعب الأطفال ومجالات لنشر الغسيل كما نجد أيضا المساكن الفردية وعلى مستواها الداخلي خصوصا طريقة تقسيم المجال الداخلي يفرض على الحياة الاجتماعية تعاملًا مميّزا فمثلا وسط الدار في المسكن التقليدي له دلالة رمزية تنظم الحياة اليومية للأفراد كونهم يستعملون هذا المجال باستمرار دائم.

وللحديث عن هذه الدلالة الرمزية نركز على الفضاء الداخلي للمسكن التقليدي كونه الأقرب والأنسب للمجتمع الجزائري وأن هناك العديد من علماء الاجتماع تطرقوا لدراسة مرفولوجية المسكن التقليدي بإسقاط المعاني الاجتماعية في تحليلاتهم السوسولوجية.

(1) - Côte, L'Algérie ou l'espace retourné. Algérie: édit Média –plus, 1993, p 25

(2) - Chérifa Hadjij, « Famille, logement, propriété », Op cit, p100

(3) - Bouchara Tracki zannad, Symboliques Corporelles et Espace Musulman Tunis édit Léré

فالدلالة الرمزية تغذي المجال بإعطائه معنى اجتماعي يساعد الأفراد على إدراكه، كما أنها تساعدهم في تنظيم وتقسيم المجال حسب الأعمال المنوطة فيه كتمارين يومية معمولة بها. فمن الباحثين الذين تكلموا عن هذه الدلالة وتأثيرها في المسار الحياتي للأفراد داخل المسكن، نجد الباحثة التونسية "زناد تراكي بوبشرة" التي تربط الحركة الجسمية للمرأة لوجودها الدائم ضمن هذا المجال فهي "تعالج التنقل الجسمي كشكل ندرکه له طول وحجم يتأثران بشكل وحجم المجال في زمن تواجد هذا الجسم"⁽¹⁾، كما أنها تربط هيكل المسكن من خلال هذه الحركة الجسمانية الخاصة بالمرأة وذلك بتركيزها على التهيئة المخصصة لوسط الدار كمجال مفترق للمجالات الأخرى التي نتوسطه، حيث تقول بأن تنقلات المرأة ضمن هذا الوسط تكون Centripète مقابل الرجل الذي تكون نشاطاته اتجاه هذا المجال نحو الخارج ونضيف أن هناك معارضة بين ما هو داخل وبين ما هو خارج حيث تستعمل هذا المفهوم حتى تشرح به مفهوم له دلالة اجتماعية قوية تتمثل في مفهوم التسلسل الاجتماعي Hiérarchisation sociale⁽²⁾ وما يميز هذه الحركة الجسمانية للمرأة ضمن مجال وسط الدار أنها تكون عكس عقارب الساعة وتشبه بتنقلاتها بالطواف بالكعبة.⁽³⁾

إن التمثيل كهذا يعبر عن الدلالة القوية التي يحملها هذا المكان ضمن المجال السكني التقليدي بالخصوص.

كما تعرض السوسيوولوجي "بيار بورديو" في كتابه "le sens pratique" لهذه المعارضة بين ما هو داخل وخارج بشكل مغاير لكنه لا يختلف في المضمون حيث أنه قسم المجال السكني إلى مجال مظلم ومجال نير يميلان ممارسات بحيث تختلف طبيعتها حسب طبيعة كل مجال على حدى.

فمبدأ المعارضة عند بناء المسكن التقليدي - القبائلي - يعكس تنظيم المجال ويساعد الأفراد إدراكه، فهناك معارضة بين ما هو جاف ومبلل ومجال عالي وآخر سفلي وما هو مضيء ومظلم وبين ما هو خاص بالمرأة وآخر خاص بالرجل، إن هذه المعارضة لا تزيد من الفصل بين المرأة والرجل لكنها تضمن حرمة الجماعة العائلية باعتبار أن هذه الحرمة تمثلها المرأة الزوجة والأخت والبنات، حيث اعتمد هذا الاعتبار العرفي الاجتماعي عند تصميم المسكن، فالنجال المظلم عادة ما يشير على

(1) - Traki Zannad, op cit, pp 34-35

(2) - Ibid, pp47

(3) - Ibid pp 50-51

* - Pierre Bourdieu, Le sens pratique, Paris: édit Minuit, 1980, p441-p461

النشاطات اليومية التي تزاولها المرأة في المسكن حيث تكون داخل المسكن. بمعنى في عمقه وعكس باب الدخول فهي أي النشاطات تكون بعيدة عن كل الأعين الخارجة عن المسكن لضمان حرمة وحركة النساء ضمن هذا المجال وكل موضع للأشياء المجهزة في المسكن لها تمثيل وثقل كبير عند الأفراد، فمثلا آلة النسيج لها موضع خاص وتدل على دلالة كبيرة تخص المرأة عندما تكون فتاة وعند بلوغها وزواجها فهو رمز التحصين والحماية للشرف العائلي.

إن مجموعة النشاطات التي تقام في المجال المظلم تعبر عن ممارسات لها خصوصية مميزة فهي تشمل النشاطات الجنسية لهذا يحضى المجال المظلم بعناية فائقة تضمن هذه الخصوصية، بينما المجال النير فيشير إلى كل النشاطات التي ترتبط إلى حد ما بالرجل. ففيه "حركة ذكورة خاصة تعكس دخول وخروج الرجل إلى الحقول، إن المجال النير يوجه دائما نحو الشرق وفيه إسطنبول للحيوانات"⁽¹⁾ يتضح من هذا أن لتقسيم المجال في المسكن التقليدي (القبائل) يعكس تقسيم العمل بين الجنسين أين نفرض أن الاعتبار الثقافية معرضة بنائية تؤدي إلى التكامل بين عمل المرأة داخل المسكن وعمل الرجل خارجه، وتحقيق وحدة الجماعة العائلية.

والأهم مما تقدم ذكره أن كل ركن ونقطة في الفضاء السكني لها رمز معتبر ويؤدي وظيفة معينة، فامتلاك بطبيعة الحال هذا المجال يؤدي حتما إلى خلق اجتماعي يشكل ممارسات وتطبيقات لها دلالات اجتماعية قوية.

فمثلا العتبة مجال عبور بين الداخل والخارج يحوي معاني كثيرة، دخول العروس بناء مسكن جديد تقام فيه نحر المواشي كرمز للبركة وإبعاد الأرواح المؤذية... إلخ. فالدلالة الرمزية ضمن المجال السكني هي موجة للأفعال من حيث أنها مرجعية ثقافية اجتماعية.

(1) - Ibid, pp 456-45

*- Voir L'ouvrage Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie 5 éd Paris: édit PUF, 1975

5 - إشكالية التكيف بالمسكن:

لقد قام Chambart de lawe⁽¹⁾ ببحوث عديدة تطرقت أساسا إلى مشكلة امتلاك المجال الحضري بصفة عامة، والسكن بصفة خاصة من طرف أفراد ينتمون إلى فئات وطبقات اجتماعية لا تتقاسم نفس التصورات ونفس الثقافة.

اكتشف من خلال هذه الأبحاث الميدانية أن لكل طبقة اجتماعية في المجتمعات الصناعية نموذجا ثقافيا خاصا من خلاله نوعية وبنية المجال التي تريد العيش فيه، من هنا يتضح أنه في حالة انعدام إمكانية تنفيذ هذا المشروع في المجال، يضطر الناس إلى التكيف مع مساكن بنيت حسب مبادئ وتصورات اجتماعية تكاد في بعض الأحيان أن يكون بعيدا جدا عن تصوراتها ونوعية ممارستها. وهذا ما يخلق حسب تناقضات في الامتلاك تؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث اضطرابات نفسية واجتماعية العديدة.

من جهة أخرى اكتشف Chambart de lawe أن الملكية غالبا ما تتعارض مع عملية امتلاك المجال التي تتم وفق تصورات حسية وعاطفية للسكان، إذا في حالة عدم ملكية المسكن يشعر السكان بنوع من الضغط والتعبية والانفصال عن المجال المبني سواء أكان مالكة أشخاص أو دولة، خاصة إذا كانت هذه تمثل مصالح الفئة التي لا ينتمون إليها. إن امتلاك المجال السكني يتم عن طريق الممارسات العائلية من خلال العلاقة الموجودة بين المساحة المخصصة للأفراد والمسافة بينهم.

ومن جهة أخرى قام Pierre Bourdieu وعبد المالك صياد بدراسة (le déracinement)⁽²⁾ بحيث قاموا بتحليل نمط إسكان عسكري فرض على مجتمع قروي جزائري، فعلا لقد كانت الجزائر أرضية لجميع التجارب.

لقد قام المسؤولون إبان الاستعمار ببناء القرى، فالمخططات البنائية تتناقض مع عادات وتقاليد المجتمع الأصلي وهذا لأغراض عسكرية وغيرها وهناك عدة أسئلة في هذا الصدد تطرح من خلال الشكل وهندسة المنازل والطرق وتصميماتها شاركت الإدارة الاستعمارية في مغالطة الجماعات السائدة آنذاك وذلك من خلال القوانين الخارجية التي تطبق عليهم والتي كانت متناقضة مع التشكيلات الاجتماعية لتلك الجماعات ومن خلال هذه الحركة مست التحولات فيما يخص تنظيم

(1) - Chambart de lawe: la fin des villes, Ed. Calmonn levy, Paris 1982, P94

(2) - Pierre Bourdieu, Abd El Malek Sayad: Le Déracinement, Ed: Paris, P43

مجال السكن، وبالتالي البنية الاجتماعية التي كان لها تأثيرا في تحطيم العلاقات العائلية التي كانت تجمع الأفراد. محيطهم وكذلك مجمل الحياة اليومية، وهذا راجع إلى أن عملية تنظيم المجال نظمت بطريقة خارجية قطعيا عن عادات وتقاليد السكان المحليين.

إن هذه التحولات التدريجية لنمط الحياة والقيم الثقافية كانت مرغمة عليهم من طرف الإدارة الفرنسية والتي لم تعترف بعادات وقيم المجتمع الأصلي.

ملخص الفصل الثاني:

بينت الدراسات السوسولوجية التي تناولت الأسرة الجزائرية أنها مازالت محافظة على بعض خصائص البنية التقليدية، إضافة إلى مواكبتها الاجتماعية الجديدة للمجتمع الجزائري كظهور عادات وأنماط سلوكية جديدة، فمن خلال هذه السيرورات تتأقلم البنية الاجتماعية للعائلة الجزائرية الانتقالية كاستيعابها للأفكار والتصورات السائدة لاسيما المتعلقة بالاهتمامات بالمسكن ومجاله، حيث يظهر دور الأسرة الجزائرية كفاعل اجتماعي يتفاعل مع هذا المعطى ويتخذ مواقف تجسيد تصوراته وأفكاره نحو القضايا المحلية، فاستجابة الأسرة لهذه المواقف تعبر عن تكيفها مع الوضع العام للمجتمع.

فهذا التكيف والاستعداد بالنسبة للأسرة تكون ضمن مجالها السكني، حيث تستثمره كفاعلة اجتماعية وذلك عن طريق علاقة التعايش التي تجمعها، حيث يجمع علماء الاجتماع أن المجال هو معاش عن طريق العلاقات وأنه زمن اجتماعي يرتبط بالممارسات والتمثيلات الاجتماعية.

هذا وتخضع هئية المجال السكني لقيمة الاستعمال فيه كونه يجوي النشاطات والأعمال اليومية للأسرة، كما يربط تنظيمه الاجتماعي بالدلالة الرمزية التي تعكس النماذج الثقافية المتعارف عليها والتي نجدها عند عامة الأسر الجزائرية والتي من خلالها يستطيع الأفراد الفاعلين فهم وإدراك هذا المجال.

وخلاصة القول أن هناك علاقة جدلية بين المسكن كمجال والأسرة كفاعلة وأساس هذه العلاقة التفاعل الدائم حيث يظهر تأثير الأسرة في المجال من خلال إخضاع المسكن لتنظيم اجتماعي يعكس مستواها المعيشي والثقافي، في حين يمكن تأثير المجال في الأسرة كمحدد ديمغرافي.

الفصل الثالث

الإسكان الحضري ومتطلبات العمران

تمهيد

- 1- الإسكان مشكلة قديمة
- 2- الإسكان مشكلة حضرية
- 3- الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الإسكان
- 4- الإسكان الحضري بالجزائر
- 5- متطلبات العمران بالجزائر

ملخص الفصل

الفصل الثالث: الإسكان الحضري ومتطلبات العمران

تمهيد

لعل من أهم ما تكتشف عنه ظاهرة "المسكن"، أنها ذات أبعاد وجوانب عديدة ومتنوعة تأخذ طابعا اجتماعيا مرة واقتصادي مرة أخرى وثالث ثقافي ورابع إيكولوجي... الخ، إنها باختصار ظاهرة متشابكة ومعقدة ترتبط بسلسلة متصلة الحلاقات من الظواهر والمسائل والاهتمامات المتنوعة بدأ بمستوى دخل الفرد وانتهاء بمسائل السياسة العامة والتشريعات الاجتماعية ومرورا بعدد غير محدود بقضايا تربط بصحة العامة والتنشئة الاجتماعية والصحة النفسية والجسمية للسكان... وهكذا يقتضي دراسة الظاهرة تصافر جهود فريق من الباحثين من مختلف التخصصات الاجتماعية والنفسية والإيكولوجية والديموغرافية والاقتصادية إلى جانب الشرعيين والساسة ورجال التخطيط.

1 - الإسكان مشكلة قديمة:

منذ أن افتقد الإنسان قدرته على النوم في العراء، أصبحت حاجته إلى مأوى من أهم الحاجات الأساسية التي تلي حاجته إلى الطعام. ولقد تفنن الإنسان منذ بدء الخليقة في صناعة ما يحتاج إليه من مأوى، وأخذ مسكنه أشكالاً عدة على مر التاريخ من الكهوف فالأشجار التي تقيه شر الرياح إلى الزوارق الخشبية فالأكواخ ذات القباب فالأكواخ التي صنعها من أغصان الشجر. وكانت كلها عاجزة عن أن توفر له الوقاية الكافية من أخطار البيئة والحيوانات المفترسة. ثم تعلم الإنسان أن ينشئ منازل من الخشب والحجارة والطوب والحديد والإسمنت المسلح والتي تفاوتت في مدى ما تتيحه لسكانها من أمن وراحة ورفاهية. عندئذ ظهرت أولى بوادر المشكلة ممثلة في حقيقة انه كلما كان المسكن أكثر رفاهية كلما تجاوزت نفقاته قدرة الغالبية العظمى للسكان ومن ثم أصبح الإسكان غير المناسب هو القاعدة بينما غلب الإسكان استثناء تتمتع به أقلية قليلة من الأفراد.

ولقد كان سوء الأحوال السكنية واختلاف ميزان العرض والطلب على السكان الملائم من المشاكل التي ميزت المدن والمراكز الحضرية على مر العصور. إذ تشير الحفريات المرتبطة بالمدن القديمة إلى أن الأكواخ المصنوعة من الطين قد وجدت جنباً إلى جنب مع القلاع الفخمة والمعابد. وأن مدينة قديمة مثل روما وإن كانت قد صنعت مبانيها من الرخام إلا أن الغالبية العظمى من سكانها حشرت في أكواخ ومساكن رديئة لم تبلغ حتى في أحسن حالاتها مستوى المناطق المتخلفة في المدن المعاصرة. ولم تتحسن الأحوال السكنية في المدن العصر الوسيط إلا للطبقات الوسطى في الوقت الذي عانت فيه الطبقات الدنيا من نفس المشكلة إضافة إلى مشاكل زيادة معدلات الوفيات وانتشار الأمراض الوبائية. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يرحب واحد من الزعماء مثل سير والتر بيزانت بحريق لندن سنة 1666 الذي دمر أكثر من ثلاثة عشر ألف منزل، وأن يستجيب لهذه الكارثة بعبارته المشهورة «إنها - أي الكارثة - أشبه بعملية جراحية ضرورية إذا أردنا الاحتفاظ بالحياة»⁽¹⁾

(1) - E. E. Bergel, "Urban Sociology." Megraw - Hill Book Co.. New York, 1955, p. 431.

وتتفاقم مشكلات الإسكان بظهور المدن الحديثة لتصبح ظاهرة عامة وعالمية تواجه أكثر الدول تقدماً جنباً إلى جنب مع أكثر بلدان العالم الثالث فقراً وتخلفاً وإن اختلفت درجة حدتها وأسلوب أو سياسات مواجهتها بين هذه وتلك. ولذلك ليس بمستغرب أن ينظر الكثير من الباحثين والمهتمين بمشاكل المجتمع إلى مشكلة الإسكان على أنها مشكلة مدينة أي مشكلة حضرية.

2 - الإسكان مشكلة حضرية:

يكشف التحليل المتعلق لمشكلة الإسكان عن حقيقة كونها مشكلة حضرية أي متعلقة بحياة المدينة في المقام الأول. كما يكشف أيضاً عن أن حدة المشكلة تتفاوت بتفاوت ما بلغته كل مدينة من حجم معين أو كثافة سكانية محددة. و مما يزيد المشكلة الإسكانية تعقيداً ذلك القصور الواضح في إمكانيات النقل وتسهيلاته بالدرجة التي لا تلاحق بها النمو السكاني المتزايد خاصة وأن شركات النقل تحرص في أغلب الأحيان على أن تكون شبكتها محصورة في نطاق ضيق لأن المسافات القصيرة تمثل لها عائد أو ربحاً أكبر من المسافات الطويلة. ومن هنا فإن الأعداد المتزايدة من السكان تخلق بالتدرج طلباً كبيراً ومتزايداً على الأرض مما يسبب بدوره ارتفاع قيمتها. كما أن ارتفاع قيمة الأرض يصبح بدوره عاملاً أساسياً يدفع الملاك إلى زيادة تكثيف استخدامها على نحو يضمن عائداً لاستثمارها.

وتأسيساً على ما سبق تتجسد المشكلة في زيارة معدلات التراجع على الأرض وارتفاع المباني وتضاعف المساكن وارتفاع المباني وتضاعف المساكن وارتفاع المباني وتضاعف المساكن وغير ذلك من المظاهر الحضرية من ناحية وعدم كفاية تسهيلات النقل وإمكانياته من ناحية أخرى.

وهناك إلى جانب هذه الأسباب عدة عوامل أخرى مساعدة تتمثل في ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدن وزيادة حدة المضاربة على الأرض وسوء تخطيط وإنشاء المباني وقصور القوانين المنظمة لعمليات التشييد والبناء وجشع الملاك وإهمال المستأجرين أو جهلهم. إن كل هذه العوامل والأسباب من شأنها أن تحدد الظروف السكنية التي يعيشها سكان المدينة وعلى سبيل المثال فإن ارتفاع قيمة الأرض وعدم توافر وسائل النقل الكافية يحتم على الأسرة الحضرية أن تتخلى عن فكرة امتلاكها أو تأجيرها لمسكن مستقل وخاص بها. وقد تكون هذه الفكرة نموذجية أو مثالية ولكنها صعبة التحقيق والمثال في المدينة الكبيرة. أو لعلها أصبحت من قبيل المبالغة في الترف

والبذخ. إن كل شبر من الأرض الحضرية أصبح له قيمة محددة إن لم يكن المبالغ فيها إلى الحد الذي يجعله تخصيص أي مساحة مهما صغرت لاستخدامها كحديقة أو حوض للزهور في مدينة مثل نيويورك ضرباً من ضروب البلاهة واللاعقلانية في مجال أنماط استخدام الأرض⁽¹⁾.

3 - الأبعاد الاجتماعية للمشكلة:

يلاحظ كل من يألف حياة المدن الكبرى أن مشكلة الإسكان هي أهم المشاكل الملحة وإنها تمثل في جوهرها مشكلة اجتماعية في المقام الأول. ولعل حرص بعض الباحثين والمعلقين على وصف المشكلة بالطابع الاجتماعي يأتي تأكيداً من جانبهم للصعوبة التي يواجهها المصلحون والإداريون في كفاحهم من أجل الوصول إلى أحوال أفضل للإسكان. فمشكلة الإسكان مشكلة أساسية لأنها تؤثر مباشرة في الأسرة وعن طريقها في العلاقات الاجتماعية.

يقول M.bryee إن « المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمراً حيوياً في تكوين شخصيته وعاملاً مؤثراً على صحته النفسية والجسدية والاجتماعية. ولقد كشفت الدراسات على أن الخمول وهبوط الحيوية هما أهم أسباب اعتلال المزاج والإدمان وأن ظروف الإسكان الرديء من أهم الأسباب المباشرة لهذه الأمراض الاجتماعية، كما أن النظافة لا تعد شرطاً لازماً ضرورياً لتحقيق ضمان الصحة الجسدية فحسب بل هي شرط ضروري لاحترام الذات، وأساس الأخلاق الحميدة والسلوك الموفق⁽²⁾. وليس من الصعب بحال من الأحوال تصور وجود علاقة ارتباط طردي بين النظافة والصحة واحترام الذات والسلوك والأخلاق من جانب وبين مدى توفر الظروف السكنية الملائمة من جانب آخر.

والأدلة على ذلك كثيرة فقد لوحظ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين نسبة الوفيات وخاصة الأطفال وكثافة المسكن ومعدلات التزاحم السكاني. ومع الاعتراف بأن هناك أسباب أخرى لارتفاع نسب الوفيات لا تقتصر فقط على الازدحام إلى أنه بالإمكان إستناداً على الشواهد الأميركية إثبات أن هذا الارتباط يعكس علاقة سببية⁽³⁾. كذلك لا يقتصر الموقف على ارتفاع معدلات الوفيات فحسب بل لوحظ أيضاً أن معدلات المرض بين الأحياء وانخفاض مستويات الإنجاز والحيوية ذات صلة وثيقة بتزايد معدلات التزاحم السكاني. ولقد كشفت بعض الدراسات

(1) - L. Heydecker, "Lamd Values," London, New York, J. Wiley and Sons 1927. p.26.

(2) - M.Bryce, "The Menace of Great Cities," National Housing Association Publications , No, 20, June 1970, p.5

(3)- R. Defarest, and L. Veiller, "The Tenement House probleshin, M.Davie, problemes of city life,"New York.J. Wiley sons 1932, p.9

والتجارب الأنثروبومترية - وهي إحدى فروع الأنثروبولوجيا التي تهتم بقياس حجم الإنسان - التي أجريت على بعض مدارس الأطفال في عدد من المدن البريطانية، عن أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين طول ووزن الطفل وبين حجم الحجر في المنزل الأمر الذي آثار بعض الافتراضات حول إمكانية تأخر نمو الطفل كنتيجة لعامل الازدحام والتراحم السكاني بالرغم من وجود عوامل أخرى⁽¹⁾. وتكشف أحد الدراسات المسحية المتعلقة بالإسكان والتي قامت بها السلطات الصحية في المدن الأمريكية التي يزيد سكانها عن 200 ألف نسمة عن الحجر المزدحم ينتج عنها زيادة في نسبة وفيات الأطفال وتعتبر عاملاً هاماً في انتشار الأمراض المعدية.

ويشير الدكتور Haven Amersan أستاذ الصحة العامة بجامعة كولومبيا إلى أنه من المحتمل أن تكون الحجر المزدحم هي أهم عامل في انتشار أمراض الجهاز التنفسي وبالمثل يقرر لورانس فايلار أن التراحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية في وقت الذي يكون فيها عاملاً أكثر تأثير في المشكلات اللاأخلاقية التي تكشف عنها مناطق السكن السيئ وذلك نظراً لانعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة⁽²⁾.

وبالمثل ترتبط مشكلة الجريمة والاضطراب أيضاً بالظروف غير الملائمة للإسكان. و توضح خرائط التوزيع الإيكولوجي والمكاني لحالات انحراف الأحداث ارتباطاً بأحوال الإسكان المزدحم كما توضح ذلك عدد من الدراسات على المدن. ومن المؤكد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين سوء الأحوال السكنية وبين تفشي الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وربما يكون أسوأ التأثيرات للإسكان الرديء في مدينة ما هو إفساد الأخلاق والمعنويات وما ينتج عنه من انخفاض قوة الإنتاج لنسبة كبيرة من سكانه⁽³⁾.

وتتمثل أهم خطورة لمشكلة الإسكان في الأجزاء الشديدة الازدحام من المدينة والتي تعرف باسم « الأحياء المتخلفة » كمناطق تجسد سوء الأحوال السكنية. وهكذا نجد أن كل الأحوال التي تحيط بسكان الحي المتخلف تزيد جسمه شقاء وتعباً وتثير فيه الإحسان بعدم الرضا الروحي والمعنوي إذ ليس لديه أي هدوء أو سلام أو خصوصية وليس لديه حجرة يستريح فيها ليلاً أو نهاراً ولا يرى أي جمال من حوله قد يحجب عنه جيرانه منظر الجزء الصغير من السماء ويجب عليه أن

(1) - Ibid, p.98

(2) - Ibid, p.99

(3) -A.bacon."Housing, its Relation to Social Work," National Housing Association publication: N 48, June, 1958, p 37

يغلق هذه النوافذ غير الكافية إذا أراد أن لا يستمع إلى مشاجرات الجيران فهو يعمل بلا طموح وينتهي يومه بدون رضا أو أمل.

4 - الإسكان الحضري بالجزائر:

إن المدن هي تعبير عن المجال الحضري الذي يضم الأحياء السكنية ومجمل الخدمات التي يحتاجها الإنسان وباعتبارها المكان الذي يعبر عن الأفكار ودورها في التنشيط الاقتصادي وحفظ التوازن الاجتماعي، لكن هذا الدور مرتبط بالنسيج العمراني لمساكنها وأحيائها وتشكيلتها العمرانية التي تعبر عن الدولة وموقعها العالمي وسط الدول.

إن المدن حاليا عرفت تغيرات متعددة بفعل التركيز الصناعي وزيادة حاجات السكان المختلفة وهي الآن تتحول بطريقة أوسع نتيجة التطور التكنولوجي مما أدى إلى ظاهرة اللاتوازن بين المدن والمناطق الريفية.

هذه الظاهرة التي تعتبر حتمية مقبولة اقتصاديا واجتماعيا تزامنت مع التوجه نحو الاندماج الاقتصادي الاجتماعي في إطار العولمة.

والجزائر باعتبارها كما ذكرنا سابقا لديها نسيج عمراني مبني على نموذج النقاط المركزية مع عدد محدود من المدن الساحلية وظيفتها تصدير الثروات والسلع، هذه المراكز التي بدأت تتوسع وتحول نتيجة التروح الريفي وتركيز النشاطات الإنتاجية ثم فيما بعد تركيز الخدمات بها، مما أثر على التشكيلة العمرانية والسكن ونوعيته باعتبار الاختلالات التي تراكمت تدريجيا بحيث أنها أصبحت معضلة من الصعب التحكم فيها خاصة وأنها قد عرقلت الدور الذي كان بإمكان المدن القيام به نتيجة لإشكالية العمران والسكن.

إن إشكالية التعمير والإسكان تكمن في إهمال سياسة السكن المنتهجة للتعمير باعتباره الجانب الآخر للسكن الذي يعكس نوعية السكن والحياة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي وصلت إليه الدولة وهذا باعتبار المسكن الذي يملكه التعمير جزءا هاما في المدن بحيث أنه يعكس نوعية الخدمات المقدمة كشبكة الطرق ووسائل النقل وتوزيع السلع وغير ذلك.

وهذه الإشكالية قد خلقت عدة عوائق فيما يخص التمدن وتشكيل المجال الحضري ومشكلات العمران العشوائي وإهمال الطابع المعماري وانتشار السكن الوضيع بما يخلقه من مشكلات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لقد ارتكزت سياسة الإسكان على عملية تعمير قطاعية اهتمت بالجانب الكمي على حساب الجانب الكيفي بحيث التحمت المراكز القديمة مع المراكز العمرانية الثانوية المحاذية لها وكذا التجمعات السكنية الجديدة، تحت ضغط أزمة السكن والتجهيزات الحضرية المصاحبة له كمناطق السكن الحضري الجديد التي أقامتها الجزائر والتي تطلبت توسيع المناطق الصناعية في بعض المناطق وكذا تزويدها بالمرافق الضرورية والمنشآت القاعدية كمقر للبلدية والبريد والمدارس والمركز الصحي والمركز البلدي ومركز للشرطة وبعض الأنشطة الاقتصادية، وعملية الإسكان والتعمير هذه تتطلب مساحات معتبرة من الأراضي، وهذا ما أدى إلى عملية تعمير غير منظمة وإلى وجود أحياء ومناطق تفتقر إلى التخطيط الحضري، مما يؤدي إلى عدم توظيف المحال الحضري بالشكل الذي يضمن توفير الخدمات للسكان كما أدى إلى تشوه منظر هذه المناطق.

إن نموذج التعمير غير المنظم هذا ينشر بصفة تلقائية وهذا بأنماط بناء وتعمير غير مندمجة ولا تمت للنمط المعماري التقليدي الأصل الذي كان سائدا قبل الفترة الاستعمارية أو النمط الذي ميز الفترة الاستعمارية بحيث نجد أحياء سكنية متراصة بضواحي المدن خالية من المرافق الأساسية، فالتجهيزات الجماعية للأحياء والمناطق السكنية سواء التجهيزات المتعلقة بتزويد السكان المنتظم بالماء الصالح للشرب وشبكات تصريف المياه المستعملة والكهرباء والغاز أو المنشآت الأخرى مثل منشآت الصحة والمركبات الرياضية، والمراكز التجارية، مراكز التسلية المساحات الخضراء ومشاكل النقل وصعوبة الانتقال من مكان السكن إلى أماكن العمل وغير ذلك.

هذه المراكز التي يلاحظ أن أغلبها موجود بالمراكز السكنية القديمة بالرغم من أن تنامي المدن والأحياء يتطلب هذه المرافق، خاصة وأن المرافق القديمة لم تعد لديها قدرة للاستيعاب بما أن عدد السكان ومتطلباتهم في تزايد مستمر.

وهذا ما أدى إلى وجود اختلالات في التوزيع بين مكان تواجد هذه التجهيزات وبين كثافة السكان التي زادت في الضواحي.

وفي الجهة المعاكسة نجد أزمة السكن الحادة التي أدت إلى ارتفاع أسعار الشراء والكرء وتفشي المضاربة العقارية، بحيث تزامن هذا مع انخفاض مداخيل الأفراد جراء تدهور قيمة الدينار الجزائري وبالتالي تردي القدرة الشرائية وانخفاض مستوى المعيشة لشرائح واسعة، بحيث كان من نتائج ذلك انتشار البناء المخالف والسكن الغير منظم والسكن القصدي الذي يشغل في بعض الأحيان مواقع معرضة للأخطار الطبيعية كحواف الأودية مثلا.

إن أزمة السكن في الجزائر يمكن أن تقاس من خلال مايلي:

1 - الكم المنتج من السكن وهو ناتج عن عدم التوازن بين الطلب والعرض نظرا لغياب

سياسة إسكان فعالة ساهمت في انتشار أنواع السكن التي ذكرناها سابقا.⁽¹⁾

2 - إنتاج السكن من حيث " الكيف " وهذا من خلال طبيعة البناء ومواده ومن حيث

خضوعه الأعمال الصيانة وكذا تجهيزه وموقعه الاستراتيجي، وتعود صعوبة إنتاجه إلى عدة

عوامل من بينها⁽²⁾:

أ- طبيعة القطاع وارتباطه بمختلف قطاعات التنمية الأخرى.

ب- غموض وتداخل الأدوار بالنسبة للدولة والجماعات المحلية والمتعاملين المستثمرين في ميدان السكن.

ج- عجز السياسات المتبعة عن التحكم في معطيات إنجاز السكنات وتوزيعها.

د- مركزية القرار في تسيير هذا المنتج الهام.

هـ- احتكار الدولة للقطاع منذ استقلالها وإلى غاية نهاية الثمانينات، وتدخلها في شؤون التمويل

والعقار خاصة أمام:

- محدودية العقار في المناطق الحضرية.

- عملية تحويل الملكية التي تعرف ثقلا كبيرا وغموضا في الإجراءات إضافة إلى صعوبتها.

- المضاربة العقارية خاصة في ظل التحول الاقتصادي وبروز السوق الموازية وارتفاع

أسعار الأرض.

- صعوبات الإعانة وإجراءات الإعانة للحصول على سكن التي وضعتها الدولة إضافة إلى

عدم استقرار السياسات وقلة فعاليتها.

كل هذه العوامل أدت إلى استمرار العجز المسجل في هذا القطاع وإلى تفاقم المشكلات

المتعلقة به.

أمام هذه المتغيرات نجد أن نوعية الحياة تزداد تدهورا بتضرر المحيط الحضري المرافق للسكن

وإطار الحياة بصفة عامة، وهذا ما يشكل نتيجة منطقية للتعمير الكمي، نقيض التعمير النوعي الذي

(1) - HANNACHI REBOUH, (Les rapports villes – campagnes), colloque internationale sur la ville, Alger, 29 février 2004 page 265

(2) - CARASSUS JEAN, Economie de la filière construction. (Paris: pageresse de l'école nationale des pageonts et chaussées, 1990), page 38

يرتكز على التخطيط لسياسة الإسكان بالموازاة مع التمدن والتعمير ووضع تصورات واضحة للمدينة و طاقة استيعابها ومستويات التنمية وحدودها التي تقف عندها.

كذلك فقد خلق تشكّل المجال الحضري الموازي للسكن مشاكل اجتماعية عبرت عنها اللاتوازنات الموجودة في المجتمع، باعتبار أن معدلات التحضر أعلى بكثير من معدلات التنمية الاقتصادية أي أن زيادة نسبة سكان المدن التي تؤثر على السكن ونوعيته لا ترجع إلى تزايد الحاجة إلى العمالة داخلها بل زادت نسبية سكان البطالة الحضرية الناجمة عن عدم مواكبة الديناميكية الاقتصادية والتنظيمية للمدن وكذا الديناميكية الديمغرافية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص للعمل من أجل دخل ثابت للأسر والتي كانت المدن تساعد على توفيره.

كذلك نجد أن مشكلة العمران العشوائي قد أثرت من جانب استيعابها للفئات الاجتماعية المهمشة باعتبار أنها تحوي مساكن تضم الفئات الدنيا التي تتأثر بنوعية الحياة المتردية مما يؤدي إلى الأمراض المعدية وسوء التغذية بحيث نجد أن هذه الفئات تحاول عزل نفسها عن المجتمع والأسوأ أن هذه الأحياء أصبحت تضم فئات واسعة من المجتمعات الحضرية حتى أولئك الذين كانوا يحسبون على الطبقة الوسطى نظرا لتنامي ظاهرة الفقر.

كما وأن ظاهرة العنف في الجزائر في تزايد مستمر فالمسكن يعتبر متغيرا فاعلا في هذا التزايد إضافة لعوامل أخرى بحيث أن ظاهرة العنف تعكس الواقع المسدود للتنمية ولنوعية الحياة المتردية كما أنها تعبر عن فشل المشروع " التحديثي " الذي يأخذ بعجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إدماج السكان في المدن وفي الأحياء من خلال التوازن الذي من المفترض أن توفره.

إضافة إلى ذلك نجد مشكل النمو الديمغرافي الذي تعرفه المدن والأحياء والسكنات الذي سبب مشاكل متعددة سواء بالنسبة لساكنيها أو بالنسبة لمسيريها على حد سواء بحيث أن التروح نحو المدن يكون من أجل توفير حياة أفضل غير أن النازحين يصطدمون بتغيير حياتهم نحو الأسوأ لما يطرحه المحيط الاجتماعي من مشاكل متعددة.

كذلك نجد مشكل تلوث البيئة الحضرية الناجم عن توسع التمدن بحيث أن انعدام التخطيط العمراني وربطه بالسكن قد خلق أنواع متعددة من التلوث الذي تعرفه المدن الجزائرية منها (1):

(1) - HANACHI REBOUH, ibid, page 266

- التلوث الملموس وهو عبارة عن التلوث الذي تطرحه البيئات الحضرية من تلوث غازي في الجو والفضلات المنزلية والصناعية والتلوث الناجم عن مياه الصرف وغير ذلك بالرغم من وجود شرطة العمران.

- التلوث الحسي الناجم عن ازدحام السكان ومحركات المصانع وحركة المرور والتي أصبحت تشكل ضغوطات جديدة تضاف لأعباء الدولة.

- الوضع الاجتماعي والذي أنجر عنه تفكك المجتمع الجزائري نتيجة للتحضر السريع الذي يقابله التباعد بين الأفراد وانتشار الجريمة وظاهرة البيوت المحصنة وغيرها نظرا لانعدام التوازن بين التخطيط للسكن والتحكم في وتيرة تنامي السكان بالمدن والجانب التعميري الذي يأخذ بعين الاعتبار تنظيم أماكن السكن وأماكن العمل وضبط المحيط الخدماتي والبيئي⁽¹⁾.

إن إشكالية الإسكان والعمران تتعلق بالأسس التي من خلالها تنظم الأنشطة بالنظر للمحيط الحضري أيضا غير أن العمران العشوائي قد أهمل كل المقاييس التقنية من خلال الانتشار في كل الأماكن وبصفة تلقائية في غالب الأحيان بعيدا عن مخططات التعمير والمساحات المحددة الخاصة بهذا الشأن.

لكن هل إشكالية العمران والإسكان تتعلق بقلة السياسات الموضوعة بهذا الجانب أم تتعلق بالتسيير ونقص الوعي الخاص بالتعمير من جانب الأفراد؟

إن الأسباب قد تعددت من حيث هذه الإشكالية التي أفرزت اختلالات أثرت على عدة مجالات وفي الواقع يمكن حصر بعض الأسباب في الآتي:

- التوزيع غير العقلاني للأنشطة على المجال الحضري داخل المدينة والإثقال على طاقة النسيج العمراني.

- التعمير العشوائي في الضواحي وتجاوز محيطات التعمير المحددة والمتفق عليها بين قطاعي التعمير والفلاحة وبالتالي إنتاج أشكال من التعمير المنتشر والمبعثر وخاصة على الأراضي الزراعية الخصبة والتي ساهمت في تراجع الإنتاج الفلاحي ونوعيته.

(1) - Conseil National Economique et Social (Rapport sur la ville algerienne ou le devenir urbain du pageays) Ibid, page 42.

- ضعف الرقابة وعدم احترام قواعد التعمير في ظل غياب الإطار القانوني المنظم للتعمير على أرض الواقع وفي غالب الأحيان عدم مسايرة أدوات التعمير لوتيرة الحركة العمرانية على الأرض، فمثلا القوانين التي أعدت وصدق عليها لم تأخذ بعين الاعتبار بحيث انفلتت الأوضاع مع انشغال الدولة بالأوضاع الأمنية بحيث اختلطت الحدود الإدارية للمناطق والبلديات في المدن الكبرى وتداخل المحيط الحضري بالمحيطات الأخرى الغير مهيأة. كل هذه الأسباب أصبحت تعد اختلالات رئيسية تتطلب التحكم فيها إضافة إلى غياب التسيير وضعف أداء الجماعات المحلية وكذا الافتقار للعنصر البشري المؤهل والمتخصص في التعمير والإسكان في الإدارات، بحيث أدى هذا إلى انشطار البنية الحضرية. كما أدى هذا اللاتوازن في توزيع الوظائف والأنشطة في البلديات والأحياء ووجود الأحياء المخالفة التي استولت على المساحات المخصصة لوضع الطرق وتهئية المساحات الخضراء ومخالفتها لقواعد العمران ومخططات التعمير.

5 - متطلبات العمران بالجزائر:

إن المدن حاليا تعرف توسعا كبيرا في امتداداتها وأنشطتها، وبما أن للمدن دور كبير في نشاطات الحياة المختلفة فهي تؤثر وتتأثر بما يجري حولها، فالنظرة الحالية إلى المدن أصبح ينظر إليها من جانب ما توفره من خدمات تضمن بها المكانة التي تؤهلها للعب الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة.

لكن هذا الدور مرتبط بتفاعل العوامل التي تدخل في تركيب المدن من بينها تنظيم الإسكان والعمران.

إن المعمار والنمط السائد للسكن في بلد معينة هو الذي يعبر عن هوية هذا البلد وثقافته إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي يلعبه من خلال جلب السواح وامتصاص البطالة غير أن إفرزات العولمة التي قربت أجزاء العالم وسوقت لنظام اجتماعي يقوم على العيش وفق طريقة واحدة قد همش المعمار والسكن الذي أقيم وفق طريقة العيش التي تميز بلد عن آخر.

ذلك أن السكنات كانت تقام وفق القيم السائدة في المجتمع خاصة القيم الدينية، غير أن بناء السكنات وفق قيم ليست موجودة في هذا المجتمع تساهم في التفكيك الاجتماعي كما أنها تزيد من التباعد العلائقي بين الأفراد.

الملاحظ أن الجزائر كدولة حديثة ومنذ استقلالها أنها أهملت التراث المعماري بحيث أنها لم تتمنه وتطوره بل اهتمت ببناء النماذج الحديثة للسكن كما إنها أهملت الجانب الاجتماعي ودوره في السكن.

إن النماذج التقليدية للمسكن قد أخذت في بناءها الخصوصية التي يتميز بها المجتمع الجزائري على حسب المناطق وأرضيتها وكذا المناخ مما أنتج تشكيلة متنوعة من النماذج السكنية فالمساكن الموجودة في الساحل تختلف عن النماذج الموجودة في مناطق الوسط إضافة إلى الطابع المميز للعمران في مناطق الصحراء.

إن السياسة المنتهجة لم تستعمل التراث المعماري الجزائري في بناء المساكن كما تحاول خلق نموذج سكني يتوافق مع خصوصياتها الاجتماعية والحضارية والثقافية، خاصة وأن النماذج السكنية تحتاج لتوظيف هذه المقومات حتى نضمن بقاءها إضافة إلى المحافظة على قيمها.

إن السياسة المنتهجة في مجال السكن هي التي أهملت جانب التراث المعماري الذي لم توظفه وهذا قبل أن تحاول فرض التمدن الخدماتي الاقتصادي على التمدن الاجتماعي الذي يضمن التكافل الاجتماعي وروح الانتماء.⁽¹⁾

إن العمران والتمدن والإسكان كل متكامل لا يمكن أن يفصل جزء عن الآخر ذلك أن هذه العمليات تتم وفق برنامج مخطط يأخذ كل هذه الجوانب بعين الاعتبار ودور المدينة الحالي يتطلب دمج التراث المعماري كنوع متميز في عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية لذلك لا يمكن أن نتحدث عن المدينة ودورها الخدماتي بفصلها عن الإسكان والتعمير والتراث العمراني على أساس أن هذه هي مقومات المدينة الحالية.

لقد تحولت المدن الجزائرية إلى كونها سوقا استهلاكية كبيرا للمنتجات المستوردة بحيث أنها تقوم بإعادة توزيع السلع المستوردة، هذا الدور الذي أهمل التشكيلة العمرانية التي تلعب دورا كبيرا في التنشيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال تنشيط الأقاليم الريفية والاستفادة من دورها، غير أن العولمة قد أهملت الخصوصية المحلية الموجودة في الجزائر وهذا عن طريق الاندماج الاقتصادي الذي نسايره بفعل تدهور النشاطات الإنتاجية المحلية.

(1) - RAYMOND ANDRE, Grandes villes arabes à l'époque ottomane, (Paris:éd. sindbad, 1985), page 38

كما أن المدن الجزائرية تفتقد إلى التخطيط بحيث أن قرار توسيع المدن أو الضواحي يحتاج إلى التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار الشكل المستقبلي للمدن غير أن التعمير العشوائي الذي تمت به المدن الجزائرية تحت ضغط أزمة السكن قد أدى إلى تشوهها لانعدام معالم التخطيط. إن التمدن يتطلب مدنا قائمة على التخطيط بما أنها حتمية تفرض الاندماج الاقتصادي لكن التشكيلة العمرانية من خلال بنيتها هي التي تستطيع إن تقوم بتقسيم الوظائف والقيام بالنشاطات الاجتماعية خاصة المسكن ودوره في حفظ الأسس التي يقوم عليها المجتمع. بعد الذي ذكر فهل نستطيع القول أن الجزائر بسياستها الخاصة بالتمدن والإسكان والتعمير قادرة على ضمان الخصوصية الثقافية المعمارية؟

إن الجزائر تعاني من اختلالات عمرانية متنوعة لا يمكن أن تحل بمجرد سياسة على المدى القصير أو المتوسط، لذلك فالدولة هي الملزمة بوضع إستراتيجية من أجل حل المشاكل الناجمة عن الخلط بين التعمير والإسكان، خاصة وأن السكن في الجزائر يتكلف كثيرا لكن مع سوء نوعيته وتجهيزاته مقارنة بالدول الأخرى كما وأن التحسينات المرافقة للسكن والتي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقات التي وقعتها الجزائر معه مع التطور الحاصل في مجال حقوق الإنسان والذي أصبح يفرض حق نوعية الحياة وليس الحق في الحياة فقط مع الحق في السكن اللائق والحق في التمدن والحصول على التكنولوجيا والتطور لكل إنسان.

إضافة إلى الاهتمام بالتخطيط الحضري الذي يجد من التلقائية والعشوائية في التعمير كما أن الاهتمام بتشبيد المدن الجديدة يتطلب التعمير القائم على المقومات المتواجدة في المحيط والتي على أساسها يمكن بناء مدن تواكب العصرنة مع الاستعمال العملي للتراث المعماري.

هذا على المستوى العام لكن على مستوى الأفراد فنجد بأن ثقافة المسكن قد تغيرت عند الجزائريين بحيث أصبح الاهتمام بشكل المسكن وتأثيره وطريقته تعبر عن المستوى المعيشي كما أنها تعكس اتجاهات الأفراد الثقافية والاجتماعية والسياسية.⁽¹⁾

إن البناء الفردي للمساكن قد أهمل مقومات المعمار بحيث أن الطابع الغربي للمسكن هو الذي أصبح سائدا كما أن سياسة الدولة قد كرست هذا الاتجاه بحيث أن النمط السكني المنتج في الغالب هو البناءات القائمة على الطوابق التي تقوم على مساحات معينة، هذا النمط الذي كرس

(1) أحمد عليان. " أزمة السكن والاختلال الثقافي " الخبر الأسبوعي، العدد 487، الصادرة بتاريخ 08/23 إلى 03/09/2004 ص 8.

تحت وطأة أزمة السكن وكذلك تحت وطأة الشح الموجودة في الأراضي المخصصة للبناء بالمقابل نجد أن بناء السكنات الفردية استفاد من المساحات الواسعة للأراضي بحيث تكرست النظرة العصرية للمسكن وهذا بسيادة نمط واحد في البناء ولو بأشكال مختلفة.

صحيح أنه لا يمكن أن نتج نفس النماذج السكنية والمعمارية السابقة ذلك لن مرحلة خصوصيتها وظروفها غير أن المسكن وطريقة العيش والمعمار هي التي تميز البلدان عن بعضها البعض كما أن النماذج القديمة للمسكن يمكن تحسينها وفق ظروف الحياة الحالية كما وأن توسيع المدن يقوم على المدن القديمة بقطاعاتها والوظائف التي تقوم عليها.

إن التنظيم الحالي للسكن والتمدن والتعمير وتكييفه مع متطلبات المجتمع يستلزم أخذ عدة إجراءات من بينها:

- التطبيق الصارم لأدوات التعمير الجديدة التي وضعتها الدولة وهذا فعليا أي عدم تركها مجرد قوانين لا تتناسب والواقع.
- الاهتمام بالسكن وجعله يتناسب والمقومات الحضارية بمحاولة الاهتمام بالدراسة في هذا الميدان.
- الاهتمام بتفعيل دور المدن الكبرى خاصة العاصمة بمحاولة تفعيل بنيتها الحضرية ومحاولة تطوير الشبكة العمرانية.
- محاولة معالجة الاختلالات التي نجمت عن الفترة السابقة والفترة الحالية خاصة فيما يتعلق التنسيق بين الأدوار والسياسات.

ملخص الفصل الثالث:

ترتبط السياسة الاجتماعية في مجال السكن بمرحلة النمو الاقتصادي للمجتمع وبالتالي يجب أن نأخذ في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية للمشكلة السكنية، وبالمثل ترتبط السياسة الاجتماعية الناجحة في مجال الإسكان بطبيعة الظروف والأحوال الاجتماعية والنفسية للأفراد، إذ انه من المتعين أن تضمن السياسة توفير قدر من التنوع فيما تقدمه وحدات سكنية لا يقابل فحسب القدرة الشرائية للأفراد بل يقابل أوضاعهم الاجتماعية واحتياجاتهم النفسية.

ومن هنا كان على السلطات عندما تتصدى لمشكلة الإسكان أن تضع في اعتبارها أساسيات التخطيط الاجتماعي وأن تحرص على توضيح الأهداف الاجتماعية سواء فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالإسكان العام أو بالتعاون مع القطاع الخاص، وإدارة الإسكان حتى نضمن أن يقوم الإسكان على أساس اجتماعي سليم وعلى النحو الذي يواجه فيه احتياجات السكان، ومن هنا يأتي دور المختص الاجتماعي أو عالم الاجتماع ليلقي الضوء على الجوانب الاجتماعية والنفسية للمشكلة الإسكانية، وان يقدم الكثير مما يستفيد به المهندس المعماري والمخطط الطبيعي في عملية التصميم.

فإذا كان المخططون المعماريون يهتمون بإقامة المشروعات الإسكانية في مواقع لم تشيد بعد وبترتيبات فيزيقية طبيعية لم تخضع بعد للاختبار الفيزيقي فإن علماء الاجتماع وخاصة ذوي الاختصاص الايكولوجي أو الحضري يجدون من خلال أعمالهم توجيه هؤلاء وأولئك من خلال تفهمهم الواعي لأنماط السلوك ودوافعه ومن هنا فإنه من المتعين عند مواجهة المشكلة الإسكانية في المدن القائمة بالفعل أن تركز الخطط والبرامج على فكرة تكامل الإسكان مع مختلف التسهيلات الاجتماعية والتعليمية والترويحية وضمن توفير الخدمات جنباً إلى الوحدات السكنية الجديدة أو بعبارة أخرى يجب أن تكون المظاهر الاجتماعية للإسكان مسائل معترف بها مثل الموقع والتصميم والكثافة وإمكانيات توفير خدمات البنية الأساسية.

الفصل الرابع

سياسة الإسكان بالجزائر

من 1962 إلى 2008

تمهيد

- 1 - وضعية السكن في الجزائر من 62 إلى 66
- 2 - مخططات التنمية وسياسة الإسكان من 66 إلى 89
- 3 - سياسة الإصلاحات وأنماط السكن الجديد من 89 إلى 95
- 4 - توسيع سياسة الإسكان من 95 إلى 99
- 5 - الإسكان وقواعد العمران من 99 إلى 2008

ملخص الفصل

الفصل الرابع: سياسة الإسكان في الجزائر من 1962 إلى 2008

تمهيد:

لقد حاولت الجزائر أن تتبنى نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يختلف عن النظام الفرنسي، لهذا نلاحظ أنها تبنت النهج الاشتراكي والذي من خلاله انتهجت سياسة إسكان مغايرة للأنماط التي وضعها الاستعمار.

فأزمة السكن التي تعرفها الجزائر حاليا ليست وليدة الاستقلال إنما هي عبارة عن تراكم لفترة حكم الاستعمار التي همشت الجزائريين ولم تأخذهم بعين الاعتبار في برامجها السكنية اللائقة. من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على البرامج التي وضعتها الدولة في مجال الإسكان ومدى ما وصلت إليها وهل استطاعت تحقيق المعادلة الكمية التي من شأنها القضاء على مشكل السكن.

1 - وضعية السكن في الجزائر من 1962 إلى 1966:

لم تأخذ الجزائر في سياستها للتنمية مع بداية استقلالها سنة 1962 برامج الإسكان في طليعة أولوياتها حيث كان هذا القطاع الأقل أهمية في سياستها التنموية ذلك لأن الجزائر وجهت كافة اهتماماتها التنموية نحو القطاعات التي كانت تراها حساسة كالتصنيع والفلاحة والتجارة الداخلية والخارجية والبنوك، إضافة أن الاستعمار الفرنسي قد ترك نسيجا عمرانيا معتبرا والسكنات التي كان يقطنها المعمرون الذين رحلوا مع الاستعمار كما أن أغلبية سكان الجزائر كانوا يقطنون بالأرياف، فالاعتقاد السائد قام على أساس أن السكنات الفارغة المتروكة تكفي لاستيعاب الجزائريين لذلك لم يحظى السكن بالأهمية اللازمة على غرار القطاعات الأخرى⁽¹⁾.

كما أن هذه الفترة عرفت عدة تغيرات مست الجهاز المالي والبنكي الذي تركته السلطات الفرنسية والذي كانت تتعامل به لإنجاز السكنات، فقد كانت هناك قطيعة مع كل ما هو فرنسي. إن وضعية السكنات التي كان يقطنها الجزائريون كانت متردية وقديمة إضافة إلى افتقارها للهياكل الأساسية التي يجب أن تتوفر عليها المساكن، خلافا للمساكن التي كان يقطنها المعمرون فقد كانت تتمتع بالجودة والعصرية.

في أواخر الخمسينات نلاحظ أن السلطات الاستعمارية حاولت تغيير سياستها اتجاه الجزائريين، والسكن كان من بين القطاعات التي مسها التغيير، بحيث أن السلطات الفرنسية حاولت إنجاز العديد من السكنات التي كانت ستوزع على الجزائريين، لكنها بعد خروجها من الجزائر تركت أغلبية المشاريع دون استكمالها، يظهر ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

- الاحتياجات السكنية اللازمة في المناطق الحضرية قدر بـ 589 ألف وحدة سكنية سنة 1963، أنجز منها 479 ألف وحدة سكنية.

- الاحتياجات السكنية في المناطق الريفية قدرت بـ 1125.5 ألف وحدة سكنية سنة 1963، أنجز منها 664 ألف وحدة سكنية⁽²⁾.

وهذه السكنات المنجزة هي عبارة عن تكملة لبعض المشاريع التي تركتها السلطات الاستعمارية دون تكميلتها.

(1) - RACHID HAMIDOU, le logement un défis. (Alger: OPU, 1988, Page 84), page 85

(2) - M.C. BENARABIA, M.ATHMANI et autres, la question du logement à Alger. (Alger. OPU, 1976) Page 29

وكما ذكرنا فإن الجزائر قد غيرت سياستها التمويلية الخاصة بالسكن من خلال تغيير النظام المالي والبنكي ومنح القروض، فسياسة التمويل الفرنسية كانت تعتمد الجمع بين الموارد الخاصة والتسيقات من الأموال العمومية.

إن السلطات الجزائرية قامت بتغيرات أساسية وعميقة كما استحدثت هيئات جديدة، وأهم هذه الهيئات والتغيرات هي:⁽¹⁾

- إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون الصادر يوم 13 ديسمبر 1962 والذي أتبعه إصدار العملة الوطنية بموجب القانون الصادر يوم 10 أبريل 1964 حتى تتمكن الدولة من التعامل كدولة مستقلة ذات سيادة.

- انفصال الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية مع نهاية سنة 1962

- قطع جميع العلاقات التي تربط السوق الجزائرية بالهيئات المالية الفرنسية

- إنشاء الصندوق الوطني للتنمية بموجب القانون الصادر يوم 7 ماي 1963

- إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين

- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون الصادر يوم 10 أوت 1964 الذي أصبح ضمن هيئات الدولة المكلفة بالسكن.

ولم تعرف الجزائر احتياجاتها الحقيقية في مجال السكن إلا سنة 1964 عندما تم الإعلان على أن السكنات المتروكة من طرف العمرين لا تكفي لاستيعاب الجزائريين خاصة وأن الجزائر في هذه الفترة شهدت نزوحا كبيرا من الأرياف نحو المدن، لذلك فقد قدرت السلطات احتياجاتها السكنية بـ 75.000 مسكن جديد في المدن و35.000 مسكن جديد بالأرياف⁽²⁾.

لكن الملاحظ أن السلطات الجزائرية لم تغير من نمط السكنات الذي خصصته السلطات الفرنسية للجزائريين فقد أرادت استكمال المشاريع السكنية المتبقية، وأهم هذه المشاريع هي:

1- برامج سكنات ذات الإيجار المتوسط

لقد كانت السلطات الفرنسية تركز على هذا النوع من السكنات للطبقات الفقيرة لذلك واصلت السلطات الجزائرية في تبني هذا النوع من المشاريع مقابل إيجارات رمزية يدفعها الجزائريون.

(1) - BENMATTI, NADIR, l'habitat du tiers monde, cas de l'Algérie. (Alger: SNED, 1982) page 70

(2) - وزارة السكن " تقرير حول أهم البرامج السكنية من 1962 إلى 1988 " الجزائر، أكتوبر، 2000، ص 02

2- برامج السكنات في وضعية هياكل

تعتبر هذه السكنات من بين أهم السكنات التي دعمتها الدولة خاصة وأنها تعد سكنات في طور الانجاز بحيث أن الدولة مكلفة فقط بإنجاز الهياكل وتسليمها بينما إتمام المسكن فالمعني بالسكن هو الذي يتم عملية الانجاز.

3- برامج سكنات نظام الرهن العقاري

هذه السكنات تخضع كلية للتمويل الدولة حيث أن الخزينة العامة الجزائرية هي المعنية بتمويلها بعدما كانت تخضع للنمط الرهني الذي كان مطبقا من قبل السلطات الفرنسية، أي أن الذي يريد الحصول على مسكن يقوم برهن ممتلكاته أو رهن السكن قيد الانجاز كضمان إذا لم يستطع دفع الرهن لذلك حولت السلطات الجزائرية نمط التمويل هذا.

فبالرغم من أن السلطة الجزائرية أنشئت الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والذي أوكلت له مهمة تمويل المشاريع السكنية، غير أنه لم يبدأ في العمل بذلك إلا ابتداء من سنة 1966، كما أن نشاط الصندوق اقتصر على تقديم القروض الفردية الموجهة لإنجاز السكنات الجديدة، وذلك وفق شروط يجب توفرها في المستفيد، كما أن الصندوق أصبح معني بمنح القروض للجماعات المحلية في إطار تمويل السكنات⁽¹⁾.

إن هذه الفترة تفتقر للتخطيط الذي كان من المفروض أن يكون لتحديد الاحتياجات الحقيقية للسكن، وهذا بالموازنة بين عدد السكان ونسب الزواج التي تمت خلال هذه الفترة والإمكانات المتاحة، لكن من الواضح أن هذه الفترة تعد فترة إنشاء الدولة وتبني النظام السياسي والاقتصادي لتسيير البلاد لذلك كان من الصعب الإلمام بكل هذه الأمور وتوظيفها لإتمام السكنات قيد الانجاز.

إن أزمة السكن في الجزائر ليست وليدة الفترة الحالية بل تعتبر من مخلفات الاستعمار، فالاستعمار الفرنسي قد ترك الجزائريين يعيشون في شبه مساكن، كما أن سياسة الأرض المحروقة التي مست الريف قد ساهمت في تضاعف هذا المشكل، لذلك نجد أن السلطات الجزائرية كانت من جهة معينة بتوفير السكنات للذين ليست لهم مساكن.

(1) - RACHID HAMIDOU, ibid, page 91

غير أن الاهتمام بالقطاعات الأخرى وإهمال قطاع السكن قد ضاعف من حدة هذه الأزمة خاصة وأن النمو الديمغرافي بدأ في تزايد مع بداية الاستقلال، لذلك نلاحظ أن الجزائر بعد تبني النظام الاشتراكي بدأت في وضع مخططات للتنمية، والاهتمام تدريجياً بقطاع السكن خاصة وأنه مع بداية سنة 1967 بدأت الجزائر تعرف خلل في السكن بين الريف والمدينة.

2 - مخططات التنمية وسياسة الإسكان (1966-1989):

لقد وضعت الجزائر سياسة للتنمية تمثلت في سياسة المخططات القائمة على الاقتصاد الموجه بحيث أعطت أولوية كبيرة للنشاط الصناعي الذي خصصت له ما يقارب 45 %، ففي البداية وضعت المخطط الثلاثي الأولي الخاص بالسنوات 1967-1969 أين حاولت وضع بعض الاستثمارات العمومية الصغيرة حتى تنشط المجال الاقتصادي.

كما أن اللجنة الوزارية التي تشكلت سنة 1965 والتي عنيت بدراسة الأوضاع الاقتصادية وقطاع البناء، قد وصلت إلى عدة مسببات لتدهور القطاع، والتي على إثرها تم اتخاذ التدابير اللازمة في مجال السكن⁽¹⁾.

- الاهتمام بإنجاز السكن الحضري والسكن الريفي من خلال النهوض بقطاع البناء والإسراع في تمويل المشاريع الجديدة.

- الاهتمام بالأنماط السكنية التي تركها الاستعمار الفرنسي في طور الانحياز وتوزيعها حسب الظروف المعيشية للأفراد.

ونلاحظ فيما بعد أنه تم الانطلاق في إنجاز سكنات حضرية بعدما تم توظيف الجهاز المالي وذلك بغلاف مالي قدر بـ 160 مليون دينار جزائري لإنجاز 9548 مسكن.

لقد ساهم هذا المخطط في بناء 9548 مسكن حضري، أما فيما يخص السكنات الريفية فقط تم إنجاز 16877.

لكن السكنات المنجزة في هذه الفترة عرفت عدة نقائص، فمعظم السكنات لم تجهز بالمرافق اللازمة مما جعل العديد منها يبقى شاغرا خاصة فيما يخص السكنات الريفية، بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به خلال هذه الفترة.

(1) -GUASSMI LABOUSSINE, crise de l'habitat et perspectives de co-développement avec les pays du Maghreb. (Paris: éditions publisud, 1987) page 40

كما أن الإعلان عن البرامج السكنية قد تناقض مع ما أنجز فعلياً، فالسكنات المنجزة ظلت بعيدة عن الأرقام المعلن عنها.

إضافة إلى أن الثقافة التي كانت سائدة في الأرياف كانت تعتمد على بناء المساكن بأدوات بسيطة إضافة إلى التعاون الجماعي لبنائها مما عطل بناء المساكن، خاصة وأن خيار الاهتمام بتنمية الريف اتخذ نظراً لاعتبارات سياسية أولاً سيما أن الريف كان نواة الثورة.

فبالرغم من أن الدولة كانت تنجز وتمول السكن لوحدها، غير أنها كانت تفتقر لليد العاملة التي كان بإمكانها إنجاز السكنات بالمستوى المطلوب الذي كان ينجز به الفرنسيون⁽¹⁾.

أما خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 1973 فقد حاولت الدولة وضع خطط للتنمية مع تنامي القدرات المالية لها فحاولت الاهتمام أكثر بقطاع السكن لما له من أهمية في الجانب الاجتماعي وكذا لما له من أهمية قاعدية في البرامج التي وضعتها الدولة للتنمية حيث أعلنت عن المخطط الرباعي الأول الذي كان فيه اهتمام خاص بالسكن الريفي وذلك بتحسين ظروف الحياة والمسكن حيث تم الإعلان عن إنشاء حوالي 300 "قرية اشتراكية"⁽²⁾ على المدى القصير و700 قرية أخرى على المدى الطويل وقد كان لهذا البرنامج تمويل وصل إلى 36 مليار دينار جزائري، فقد كان من أولويات السلطات في هذه المرحلة تحسين الظروف المعيشية للفلاح الجزائري وذلك عن طريق التحديث الزراعي وإقامة التجمعات السكنية والمرافق الضرورية للحياة من أجل ضمان التوازن بين الريف والمدينة.

أما فيما يخص السكن الحضري فقد كان من المقرر إنجاز 45.000 مسكن لكن وتيرة الأشغال هي الأخرى عرفت بطأً وتماطلاً حيث لم يتحقق من هذا العدد سوى 18.000 مسكن والتي وزعت سنة 1978⁽³⁾.

حاولت الدولة الاهتمام بالسكن الحضري بما أن سكان المدن كانوا في تزايد مستمر، بحيث أنها أعطت الاهتمام للمسكن بالموازاة مع القطاعات الأخرى في إطار توفير المسكن مع مناصب الشغل⁽⁴⁾.

(1) -GUASSMI LABOUSSINE, ibid, page 35-36.

(2) -CHORFI ABDERHMANE, lutte contre l'habitat insalubre, (Alger: centre de recherche en économie appliqué au développement, 1995) page 33

(3) -CNES, rapport sur la stratégie de l'habitat, 1995, page 19

(4) -RACHID HAMIDOU, ibidem, page 63

كذلك فإن هذه الفترة شهدت تغيرات بالنسبة لتمويل المشاريع السكنية، فالدولة لم تعد تستطيع تمويل المشاريع كلية، صحيح أنها بقيت المتعامل الوحيد لكنها اتخذت عدة تدابير كان من شأنها مضاعفة التمويل، وهذه التدابير هي:

يتم تمويل السكنات عن طريق الخزينة العمومية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهذا كما يلي:

- الخزينة العمومية تمويل بنسبة 50% لمدة 30 سنة وبمعدل فائدة 1%
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يمول بنسبة 50% لمدة 20 سنة وبمعدل فائدة 4.75%

استثمار ادخار العائلات التي تضع أموالها في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تمويل السكنات وفق نمط "سكنات- ادخار" épargne - logement وللتوضيح أكثر وبالأرقام سندرج الجدول الآتي والذي سنبين فيه نسبة البرامج السكنية التي أنجزت:

جدول رقم (1): البرامج السكنية (الحضرية والريفية) لفترة 1970 - 1973

القروض المستهلكة			عدد السكنات				السكنات الحضرية
نسبة الاستهلاك	المستهلكة	المبرمجة	نسبة الانجاز	الفرق	المنجزة	المقدرة	
125%	1500	1200	40%	27.000	18.000	45.000	السكنات الحضرية
325%	994	305	60%	16.000	24.000	40.000	السكنات الريفية

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير عام حول المخطط الرباعي الثاني، ماي 1974، ص 40

بعد المخطط الرباعي الأول فقد أعلن عن المخطط الرباعي الثاني والذي يمتد من سنة 1974 إلى سنة 1977 حيث حاول هذا المخطط أن يدرج فئات معينة في البرنامج الموضوع للسكن كعمال قطاع التربية مثلاً.

والملاحظ خلال هذه الفترة هو بداية تزايد التزوح الريفي إلى المدن⁽¹⁾ حيث بلغت نسبة سكان المدن 41 % مقارنة بسنة 1970 التي كانت النسبة فيها 32.6 % وهذا التزايد قد خلق ضغط جديد في مجال السكن الحضري كما أن نسبة النمو الديمغرافي كانت في تزايد مستمر إضافة إلى تزايد نسبة الزواج التي أضافت هي الأخرى ضغطا جديدا في مجال السكن حيث أن نوعية الحياة كانت في تدهور مستمر فالسكنات الموجودة كانت تستوعب أكثر من طاقتها بين 4 إلى 12 فرد في 3 غرف.

لذلك نلاحظ أن مجال الاستثمار في قطاع السكن قد عرف تحسنا ملحوظا، وهذا بتخصيص موارد معتبرة للقطاع مع الدفع القوي الذي حدث للاقتصاد بفعل الموارد التي كانت تنتج عن الصناعات الثقيلة، فنسبة الاستثمار في السكن قد ارتفعت من 5.5 % في المخطط السابق إلى 7.5 % في هذا المخطط.

فلقد تزايد الطلب على السكن وعلى الحق في المجال الحضري خاصة في الأرياف لذلك فإن الدولة قد أصبحت ترى في الجانب الاجتماعي عاملا هاما في إستراتيجيتها العامة للتنمية، بمحاولتها تحسين ظروف الحياة وذلك بتوفير المرافق الضرورية للحياة من تعليم وصحة إلى جانب السكن إضافة إلى تهئية الطرق وهذا من أجل التقليل من ظاهرة التزوح الريفي من جهة ومن جهة أخرى محاولة التنمية بالتمدن.

والبرنامج السكني لهذه الفترة ارتكز على ما يلي:

- 1- برنامج للسكن الحضري (الاجتماعي) ويتضمن هذا البرنامج إنجاز 10.000 مسكن، التي يتم توزيعها في نهاية العمل المخطط، مع مراعاة أن تكون مبالغ الكراء التي تدفع للدولة رمزية.
 - 2- برنامج السكن الريفي، ولقد حاولت الدولة في هذه الفترة تدارك النقص الذي حدث في السكنات الريفية التي تمت من خلال البرامج السابقة، بحيث تم الإعلان عن إنجاز 1.000 قرية اشتراكية جديدة من أجل إعطاء دور أكبر للريف في التحديث والتنمية.
- وللتعرف على النتائج المحققة وفي هذه الفترة سندرج المخطط الآتي:

(1) -BENATIA FAROUK, Alger: agrégats ou cité, l'intégration citadine de 1919 à 1979. (Alger: éd SNED, 1980), page 231.

جدول رقم (2): تطور البرامج السكنية خلال المخطط الرباعي الثاني

الوحدة: عدد السكنات الوحدة: مليون دينار

نسبة الاستهلاك	الفرق بينهما	استهلاك المصاريف	تصريحات بمصاريف الانجاز	نسبة الانجاز	الفرق	عدد السكنات		البرامج السكنية
						المنجزة	المقدرة	
%91	470	5200	5670	%45	55000	45000	100000	السكنات الاجتماعي المخطط
%163	1670	4300	2630	%75	25000	75000	100000	السكنات الريفية

Source: Rachid Hamidou , ibidem , p 42

يظهر من خلال الجدول أن معدل إنجاز السكنات قد ارتفع مقارنة بالمخططات السابقة كما يلاحظ الاهتمام الذي حظي به الريف في عملية التنمية، فقد تم إنجاز أكثر من 75.000 مسكن مما يعني أن ثلثي العمل قد تم، مقارنة بالسكن الحضري الذي عرفت فيه وتيرة العمل بطأ بحيث تم إنجاز 45.000 مسكن.

من سنة 1977 إلى سنة 1979 قد فاق عدد السكان 18.520.000 فردا في حين أن توزيع السكنات خلال هذه الفترة قد قدرت بـ 75.000 سكن من إنتاج القطاع العام والملاحظ هو تزايد الطلب على السكن الذي زاد في حدة اللاتوازن بينه وبين الإنتاج السنوي للسكن مع العلم أن سنتي 1978 و 1979 لم يوضع فيهما أي مخطط للسكن حيث تم فيهما استكمال البرامج السكنية التي لم تستكمل بعد⁽¹⁾.

كما يلاحظ خلال هذه الفترة⁽²⁾ معاناة الجزائر من مشاكل اقتصادية والتي ظهرت فعليا في أواسط الثمانينات مع تدني أسعار البترول وتردي عملة الدولار التي كانت تتعامل بها الدولة فالجزائر في تنميتها اعتمدت على البترول والصناعات الثقيلة وقد أثرت هذه الوضعية على التنمية

(1) DJILALI BENAMRANE, Crise de l'habitat, (Alger, centre de recherche en économie appliquée au développement CREA, 1980) page 30

(2) - المجلس الاقتصادي والاجتماعي " تقرير حول الوضعية الاقتصادية للبلاد " الجزائر، نوفمبر، 1998، ص 91

المحلية ومنها قطاع السكن من خلال اللاتوازنات والاختلالات المالية التي ظهرت والتي أدت هذه الوضعية إلى تفاقم أزمة الإسكان مع النمو الديمغرافي المعتبر والتزوح الريفي نحو المدن الذي أدى إلى قيام أحياء قصديرية جديدة حيث بلغت نسبة سكان المدن 50.40% سنة 1987 مقارنة بسكان الريف التي بلغت نسبة 46.60%

فباتساع مشكل السكن نلاحظ أن الدولة قد وضعت في طليعة أولوياتها، يظهر هذا من خلال المخطط الخماسي الأول الذي ارتكز على تحسين نوعية السكنات وتشجيع السكنات العائلية، وقد استحوذ هذا المخطط على كوارد مالية معتبرة مقارنة بالمخططات السابقة، إلا أنه بالمقابل زاد عدد السكان وزادت الطلبات على السكن، لذلك فإن التمويل يعتبر منخفضا إذا ما قورن مع هذه الاعتبارات.

لقد حاولت الدولة من خلال كل الفروع التي استحدثتها خلال هذه الفترة أن ترق من مشكل المسكن وأن تنتج مناطق حضرية جديدة مطابقة للمعايير حتى تضمن شروط التمدن وأن تخفف من العبء المتزايد عليها إذ مولت قطاع الإسكان خلال الفترة⁽¹⁾ الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 1989 بقيمة قدرت بـ 71 مليار دينار إلا أن هذه القيمة ما كانت لتكفي اللاتوازن المتزايد بين الطلب والعرض.

وقد عرفت نهاية سنوات الثمانينات محاولة استكمال المشاريع السكنية التي تعطلت فترات طويلة عما هو مقرر في البرامج المعلنة إذ تم توزيع حوالي 64.000 مسكن تم استكمالها⁽²⁾. وللتوضيح بالأرقام أهم البرامج السكنية التي تحققت خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 1989 وضعنا المخطط التالي:

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (نقلا عن وزارة السكن) " إحصائيات عن التمويل " الجزائر 1989، ص 20.

(2) CNES, ibid, page 88

جدول رقم (3): تطور توزيع الاستهلاكات المالية للسكنات الاجتماعية مقارنة بتوزيعها للفترة
1989-1980

عدد السكنات الموزعة	الاستهلاكات المالية (مليون دج)	السنوات
77.258	8.954	1981-1980
67.916	6.455	1982
81.069	6.932	1983
68.606	8.662	1984
59.555	8.900	1985
83.627	9.058	1986
63.360	7.800	1987
62.847	6.786	1988
49.150	5.965	1989
613.388	69.601	المجموع

المصدر: وزارة السكن

جدول رقم (4): تطور معدلات شغل السكن للسنوات 1966-1977-1987

سنة 1987	سنة 1977	سنة 1966	
23477	17200	12316	عدد السكان (بالآلاف)
3029	2201	2002	عدد الوحدات السكنية
129	125.77	162.5	عدد المساكن لكل 1.000 نسمة
7.75	7.95	6.15	معدل شغل السكن

المصدر: وزارة السكن

جدول رقم (5): تطور عدد السكان الحضريين والريفيين للفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989

الوحدة: الآلاف

السنوات	عدد السكان الحضريين	عدد السكان الريفيين	المجموع
1962	3143	7578	10721
1966	4019	8297	12316
1977	7161	10339	17500
1987	11640	11528	23168

المصدر: وزارة السكن والعمران

جدول رقم (6): تطور عدد السكان الحضريين والريفيين للفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989.

الوحدة: الآلاف

السنوات	عدد السكان الحضريين	عدد السكان الريفيين	المجموع
1962	3143	7578	10721
1966	4019	8297	12316
1977	7161	10339	17500
1987	11640	11528	23168

المصدر: وزارة السكن والعمران

3 - سياسة الإصلاحات وأنماط السكن الجديدة، فترة من 1989 إلى 1995:

إن سياسة الإصلاح الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل تؤثر في تسيير القطاعات العمومية خاصة من حيث السياسة المتبعة والتمويل، والقطاعات الاجتماعية كالتشغيل والسكن مثلا هي التي تتأثر بالدرجة الأولى ذلك أنها تتطلب وسائل مالية متعددة للتمويل، وبما أن الجزائر بدأت الإصلاحات خلال هذه الفترة فقد تأثرت قطاعاتها من خلال تغيير السياسات التي كانت تهدف إلى الإصلاح ومن بين هذه القطاعات السكن.

إن برامج الإسكان هي ضرورة وطنية باعتبارها جزء هام في عملية التنمية والاقتصاد فهي تؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى وبما أن الجزائر كانت تمر بظروف سياسية واقتصادية متأزمة خاصة خلال هذه الفترة المعنية بالدراسة من سنة 1989 إلى 1995.

يمكن القول أنه في بداية التسعينات⁽¹⁾ كانت أغلبية المشاريع السكنية شبه متوقفة ذلك أن تغيير النظام الاشتراكي واستبداله باقتصاد السوق والاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد غير العديد من السياسات التي كانت منتهجة في قطاع السكن.

لكن كل التغييرات التي اعتمدها الدولة في سياستها قد غيرت من الأسس التي كانت تقوم عليها سياسة الإسكان، بحيث قامت السياسة الجديدة على ما يلي:

- 1 - فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في توسيع السوق العقارية والاستثمار في مجال السكن ومواد البناء
 - 2 - إعادة النظر في دور الدولة باعتبارها المتعامل الوحيد في مجال السكن ومحاوله وضع آليات جديدة تساهم في ترفية السكن وكذا إعادة النظر في الشروط التي على أساسها تمنح الدولة السكنات للأفراد.
 - 3 - استحداث طرق جديدة في التمويل عن طريق إنشاء هياكل ومؤسسات جديدة تعنى بتمويل السكن وتنظيمه
 - 4 - تعزيز دور البلديات والجماعات المحلية في عملية توزيع السكنات باعتبار البلدية الخلية الأولى التي تملك المعطيات الخاصة بحاجة سكانها للسكن⁽²⁾.
- كما تم تنظيم عمل دواوين الترقية والتسيير العقاري حيث أنها مكلفة بإنجاز السكنات على المستوى العام.

وكما أشرنا فإن الإصلاح قد تضمن الفصل بين عدة أنماط للسكن بحيث ركزت الدولة على السكن الاجتماعي الممول من طرفها كليا بحيث وضعت شروطا تستطيع من خلالها منح السكن كما وضعت شروطا تستطيع من خلالها أن تدعم الأسر ماليا حتى تمكنهم من الحصول على مسكن

وأهم ما تحقق في هذه الفترة نذكر:

(1) - CNES, ibid, page 04

(2) - Ministère de l'habitat, pagelan d'action 2000 - 2004, 2000, page 7

بالنسبة للسكن الاجتماعي فهو السكن الموجه للعائلات التي لا تسمح لها مواردها المالية من امتلاك مسكن أو الحصول عليه إذ يخضع لخصائص تقنية واقتصادية كالمساحة وعدد الغرف وغير ذلك، وهذا هو السكن الذي ركزت عليه الدولة سابقا خلال نظام الاقتصاد الموجه حيث كان يعرف بالسكن الحضري ولم يكتس طابعا خاصا، إلا أنها في هذه الفترة بالنسبة للجانب القانوني فقد فرقتة عن الأنماط الأخرى للسكن خاصة من ناحية الشروط والتمويل.

لقد اعتبر السكن الاجتماعي سكنا غير قابل للتنازل مما يعني أن الدولة في سياستها الجديدة حاولت تكوين حضيرة سكنية مخصصة للعائلات الضعيفة الدخل وليس كما كان معمول به في نظام الاقتصاد الموجه.

ولمعرفة برامج السكنات الاجتماعية التي سطرت لهذه الفترة ونسبة الانجاز سنعرض الجدول التالي⁽¹⁾:

جدول رقم (7): برنامج السكنات الاجتماعية لفترة 1990 - 1994

السنوات	المبرمج إنجازه	المنجز من السكنات	نسبة الانجاز
1990	45731	18955	41%
1991	32102	11893	37%
1992	23381	23105	99%
1993	31823	15761	50%
1994	27368	17268	63%

المصدر: وزارة السكن والعمران

نلاحظ من الجدول أن السكنات الاجتماعية المبرمجة قد اختلفت من سنة إلى أخرى حيث تأرجحت بين النقصان والزيادة أي أن حجم الطلبات قد تذبذب، كما أن نسب الانجاز قد تزايدت خاصة سنة 1992 حتى وإن عرفت انخفاضا سنتي 1990 و1991 بسبب الإصلاحات الاقتصادية الجارية وقلة السيولة.

(1) - Ministère de l'habitat, pagelan d'action (2000 - 2004), page 15

كذلك نلاحظ أن الدولة قد قننت لنمط آخر للسكن وهو السكن الترقوي الذي حدده مرسوم 1986، إلا أن هذا النوع من السكنات لم يعرف نشاطا بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، غير أن الدولة خلال هذه الفترة حاولت بعث هذا النوع من السكنات من خلال وضعها لمرسوم جديد يتماشى مع التحولات الاقتصادية الجارية حيث حاولت تكملة المرسوم السابق بمرسوم 1993⁽¹⁾.

لقد تم فتح المجال للقطاع الخاص للممارسة النشاط العقاري إلا أن هذه الفترة لم تعرف نشاطا عقاريا كبيرا، خاصة وأن الترقية العقارية الخاصة موجهة لذوي الدخل المرتفع، فتكلفة إنجازها تعتبر مرتفعة ونفوق مداخل الطبقات المتوسطة والفقيرة، ولمعرفة إنجازات الترقية العقارية خلال هذه الفترة سندرج الجدول التالي:

(1) - حاوشين إبتسام، السياسة السكنية في الجزائر، الواقع والافاق، (بحث لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية 2003/2002)، ص

جدول رقم (8): برنامج السكنات الترقية المنجزة من طرف المرقين العقاريين (خواص وعموميين) فترة 1990-1994.⁽¹⁾

1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
1924	2440	1585	1038	863	ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI
5702	6250	3699	2421	2015	مؤسسة ترقية السكن العائلي EPLF
4295	3409	1879	699	938	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP
955	1525	1334	626	403	المؤسسات العمومية
3334	2448	3124	1404	1609	المجالس الشعبية البلدية
16210	16072	11621	6188	5828	مجموع السكنات الترقية العمومية
% 93.17	% 95.41	% 95.16	% 94.24	% 92.60	نسبتها إلى الإجمالي
1187	773	591	378	465	المؤسسات الترقية الخاصة
% 6.82	% 4.58	% 4.83	% 5.76	% 7.90	نسبتها إلى الإجمالي
17397	16845	12212	6566	6293	إجمالي السكنات الترقية

المصدر: وزارة السكن والعمران

نلاحظ من الجدول أن نسبة إنجاز السكنات الترقية قد ارتفعت من سنة إلى أخرى غير أن القطاع العام هو الذي كان ينشط بصورة كبيرة إذ ما قورن بالقطاع الخاص، مما يعني وأن القطاع الخاص حديث العهد بالسوق العقاري السكني إضافة إلى أن الدولة مازالت تعتبر المحتكرة لقطاع السكن.

بالنسبة للسكن الريفي خلال هذه الفترة نلاحظ أن سياسة الإسكان الخاصة بهذا السكن قد اختلفت عن سابقاتها، فالاهتمام الذي كان يحظى به الريف قد تضاعف نوعا ما نظرا لان السياسات السابقة قد فشلت في استيعاب التزوح الريفي نحو المدن.

(1) -Ministère de l'habitat, pagelan d'action (2000 - 2004), ibid, page 35

فصيغة السكن الريفي الجديدة تمثلت في تقديم إعانة مالية لسكان الريف للقيام ببناء سكنات خاصة بهم وفي مناطقهم حتى تتفادى التزوح نحو المدن، وهذه الإعانة المالية لا تكفي لانجاز السكن ولكنها تعد كمساعدة وفق شروط تتمثل في التالي:

أن يكون المستفيد مقيم بالريف الجزائري.

لكن هذه الإجراءات لم تحول دون التدفق السكاني الريفي نحو المدن خاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية التي زادت من حدة هذه الظاهرة .

لقد تغيرت صيغة المساعدة التي كانت تقدمها الدولة من قبل حيث أصبحت تقدم المساعدة المالية عن طريق الصندوق الوطني للسكن للطبقات الفقيرة وهذا محدد عن طريق الدخل الأسري أما الطبقات المتوسطة فقد كان شكل المساعدة إما عن طريق تخفيض نسبة الفائدة أو عن طريق تمديد مدة تسديد القرض الممنوح خاصة وأن الصندوق قد تقاسم النشاطات هذه مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والتي كانت فيما سبق من اختصاصه⁽¹⁾.

كذلك لا يمكن أن نتكلم عن سياسة الإسكان دون أن نتحدث عن العقار لما له من تأثير على تنفيذ هذه السياسة لذلك صدر قانون التوجيه العقاري سنة 1990 من قبل قانون المصادرة العقارية في إطار عملية تجنيد العقار الموجه للبناء الحضري حيث سعت الدولة لوضع الأطر التي من خلالها تتمكن من التنازل عن أراضيها وبيعها في إطار السعر المدعم الذي وضعته الدولة لتشجيع البناء الفردي للفتات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف بحيث أن الدولة في هذه الفترة قد قدمت مساعدات غير مباشرة تتعلق بأشغال التهيئة والمساعدات المالية المباشرة، التي تقدم استنادا إلى الدخل⁽²⁾.

تعتبر هذه مجمل الإصلاحات التي وضعتها الدولة في مجال السكن من حيث التخصيص والتمويل إلا أن الدولة حاولت أن تهتم أيضا بالجانب العمراني من خلال السعي إلى تطوير السكن كفيها ذلك أن الأنواع السكنية التي أنتجتها الجزائر لم ترق إلى المستوى الثقافي المعماري الذي يميز المنطقة عن غيرها كما أنها لم ترق أيضا إلى مستوى النسيج المعماري الذي تركه الاستعمار.

(1) - سلالي فاطمة، بوزكري منى، " نظام تمويل السكن في الجزائر "، (تقرير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002 - 2003) ص 9.

(2) - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول السكن الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 7 - ص 51

إن العملية العمرانية جزء مرتبط بالإسكان بحيث تعكس توجهات الدولة ثقافيا وحضرانيا كما أنها تعكس نوعية الحياة حيث أن الجزائر أنتجت مناطق حضرية مشوهة لم تحترم فيها مقاييس النوعية فقد ركزت على التعمير الكمي والبناء دون الاهتمام بالطابع المعماري والعمران الحضري الذي يتناسب ونوعية الحياة لذلك نجد أن هذه الفترة كانت بداية الاهتمام بالإطار القانوني الذي ينظم التعمير من خلال الاهتمام بتعمير تطوير السكن كنموذج يعكس عملية التعمير النوعي الذي يعبر عن نوعية الحياة.

إن السياسة المنتهجة في هذه الفترة تحاول الأخذ بعين الاعتبار الاختلالات التي نجمت عن السياسة السابقة من جهة ومن جهة أخرى كانت تحاول كما أشرنا سابقا المحافظة على دور الدولة الذي ترسخ باعتبارها المحتكر والممول للبرامج السكنية فلم تكن تستطع التخلي عن دعم القطاع نظرا لان هذا يدخل ضمن السياسة الاجتماعية ومبادئ العدالة الاجتماعية التي رفعتها الدولة كشعار طيلة تبنيتها للنهج الاشتراكي.

لكن الاختلالات التي نجمت عن السياسة السابقة لم يكن من السهل إصلاحها فقط بتغيير السياسة أو لأن حتمية التغيير فرضت ذلك خاصة وان هذه الاختلالات قد تجذرت وخلفت أوضاعا أخرى لا متوازنة، ومن أهم هذه الاختلالات ما يلي:

- 1 طبيعة قطاع السكن وارتباطه بالقطاعات الأخرى وهذا ما خلف تداخل في الأولويات والصلاحيات.
- 2 التسارع الملاحظ في وتيرة التزوح الريفي الذي ضاعف من وجود الأحياء القصدية وبداية بروز ظاهرة التهميش الحضري.
- 3 التمرکز السكاني في الساحل على حساب المناطق الداخلية مما خلف ضغط واكتضاض سكاني كبير أدى إلى اختلال التوازن على مستوى المدن وكذا انتشار العمران العشوائي والهامشي.

إن هذه السياسة لم يكن من السهل تطبيقها مع هذه الاختلالات وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المندوبيات التنفيذية هي التي تولت شؤون البلديات مما أدى إلى الوقوع في فوضى التسيير خاصة وان الفرق المكلفة بالتحقيق في العناصر المثبتة في طلب السكن تشترط ممثل عن

البلدية لمنح السكنات الاجتماعية التي تمولها خزينة الدولة، والتي كانت تعاني في أغلب الأحيان من تشكيك المواطنين في مصداقيتها⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك لم يعد بوسع الدولة أن تلعب دور الممول والمنتج والمستثمر والمسير خاصة في ظل التحول السياسي ولاستقرار الذي كانت تشهده لذلك بدأت إضافة إلى السياسة المنتهجة في تشجيع الاستثمار في قطاع السكن حيث أن القطاع الخاص كذلك شجعت الاستثمار في مواد البناء ذلك أن الجزائر كانت أكبر الدول المستهلكة لمواد البناء.

إن حدة الأزمة الاقتصادية قد أدى إلى عدم وجود سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بقطاع الإسكان ذلك أنه لم يكن هناك فصل بين ما كنت تعمل به الدولة سابقا وبين ما كنت تملية الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

كما أن الدولة بمؤسساتها المتعلقة بهذا القطاع لم تكن لها الإمكانيات المادية الكافية ووسائل الإنتاج اللازمة لانجاز السكنات فقد كان هناك عدم توازن كبير بين إمكانياتها المتاحة وبين الطلبات المتزايدة على السكن هذا إضافة إلى العديد من العوامل التي ساهمت في عدم وجود سياسة خاصة بالسكن في هذه الفترة.

الملاحظ هو أن الجزائر خلال فترتها كان مفهوم السكن يعني تلبية حاجة الإيواء للجميع بنفس المقاييس باعتبار أن المواطنين متساوون في الحصول على مسكن سواء لذوي الدخل المتوسط أو الضعيف فلم تكن هناك صيغة واضحة يمكن من خلالها منح السكن فالمسكن هو سكن اجتماعي حضري إلا أنه مع تغيير النظام فإن هناك صيغ جديدة للسكن قد ظهرت، منها مثلا السكن المدعوم الموجه لفئة معينة دون أخرى الذي أقرت به الدولة في هذه الفترة المعنية بالدراسة. إنه وحتى إن كانت السياسة المنتهجة في مجال السكن تبدو غير واضحة إلا أن هذه الفترة هي التي عرفت بداية التغيير من حيث محاولة التقنين الخاص بالمسكن فلقد حاولت الدولة في هذه الفترة استحداث هيئات وقوانين خاصة بالسكن وذلك في إطار التسيير العقلاني لمواردها من خلال توضيح عمل هذه الهيئات إضافة إلى إصلاح المؤسسات التي تعنى بالسكن من قبل.

(1) - عميمور محي الدين، " وقائع سنوات الأزمة "، الحدث العربي، العدد 07، مارس 2000، ص 19 - 20

4 - توسيع سياسة الإسكان، فترة 1995 إلى 1999:

لقد واصلت الجزائر مسيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية حيث أنها كانت في حضم سياسات التعديل الهيكلي والتي كانت تهدف إلى إعادة تحديد دور الدولة وإعطاء الأهمية لبعض القطاعات على حساب أخرى، بالرغم من رفع الدعم وترسيخ قواعد السوق إلى أن الدولة حاولت تفعيل دورها، ذلك أنها كانت مجبرة على دفع الإصلاحات والاهتمام بالجانب الاجتماعي أكثر حتى تضمن مسيرة الإصلاح.

لقد وضعت الدولة صيغ جديدة للسكن كما قامت بتطوير الصيغ السابقة إضافة إلى الإعانات وتشجيع الاستثمار الخاص بالسكن وتنظيم السوق العقاري، من بين الصيغ الجديدة للسكن هناك السكن الاجتماعي التساهمي الذي وضعت الدولة سنة 1995⁽¹⁾ وهذا السكن يهتم المواطنين الذين لم يستفيدوا من تنازل الدولة عن سكن عمومي من طرف الدولة ولهم مدخول شهري يقل عن 5 مرات الأجر الوطني القاعدي المضمون، وقد جاءت هذه الصيغة نظرا لان العديد من الأسر الجزائرية حوالي 50% محرومين من حق الحصول على سكن اجتماعي ولهم أيجور تتراوح بين 1.200 و4.000 دج خاصة إذا ما علمنا أن السكن الاجتماعي مخصص فقط لذوي الدخل الضعيف الذي يقل عن 12.000 دينار جزائري⁽²⁾.

فإمكانية الحصول على مسكن اجتماعي محصورة من ناحية العدد وهذا راجع للتمويل والشروط التي يجب أن تتوفر في طالب السكن إضافة إلى عدد الطلبات، لذلك نجد أن الحصول على سكن اجتماعي تساهمي لا يدخل ضمن خانة قانون العرض والطلب وإنما يخضع لإجراءات إدارية قنتت لهذه الصيغة من السكن.

لقد راهنت الدولة على هذا النوع من السكن بحيث أنها حاولت توفير كل التسهيلات الخاصة بها إلا أن هناك بعض العراقيل التي ضمن المسببات التي تعطل البرامج السكنية المختلفة أيضا، وأهم هذه العراقيل:

1 - مشكل العقار الذي يمثل عائق كبير ذلك أن العقارات خضعت لمضاربة كبيرة، إذ نجد أن الأراضي المخصصة للبناء والترقية العقارية تباع بأسعار مرتفعة جدا مقارنة بأراضي

(1) - ministère de l'habitat, pagelan d'action, ibid. page 20

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 95 308 يتضمن سندات القرض الوطني لتمويل السكن الاجتماعي، العدد 46، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 04 أكتوبر (1995)، ص 848

الدولة التي بيعت بأسعار منخفضة جدا، فأراضي البناء وسعرها تؤثر على السعر النهائي للمسكن⁽¹⁾.

- 2 - النوع الثاني من العراقيل يتعلق بالإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة لتكوين ملف الطلب للحصول على مسكن في هذا الإطار
- 3 - هذا النمط من السكن يتكون من ثلاث غرف إذ نجده لا يناسب العائلات الكبيرة، إضافة إلى أن جل المرقون حوالي 60 % خواص ينشطون في مجال الترقية السكنية على أساس أن مساعدات الدولة تعطيتهم أكثر مردودية إلا أنه بالمقابل نجدهم يعتمدون تجهيزات رديئة إضافة إلى تفادي الكماليات المحسنة لصورة المسكن.

إن هذه الصيغة من السكن في الواقع هي عبارة عن السكن المدعوم الموجه للأسر الذي قننت له الدولة في الفترة السابقة، بحيث قامت بتطويره والتشجيع على الاستثمار فيه، إذ نجد أن الإقبال على هذه الصيغة كان مرتفعا سواء من ناحية الاستثمار فيه أو حتى من ناحية الطلبات المقدمة.

إضافة إلى السكن التساهمي الاجتماعي نجد أن الدولة حاولت تطوير السكن الاجتماعي عن طريق استحداث طرق جديدة للتمويل وهذا بإصدار الخزينة العامة سندات القروض موجهة للبيع لتمويل السكن الاجتماعي بواسطة تعبئة الادخار والتشجيع عليه بإغراء المدخرين بفوائد معتبرة، وتدخل هذه الطريقة في التمويل ضمن الإصلاحات التي بدأت فيها الدولة حتى تضمن موارد جديدة للتمويل وهذا بتنفيذ الاقتصاد بالاستثمار وجعل القطاعات التي كانت سابقا غير منتجة مثل السكن قطاع منتج.

نعرف أن السكن الاجتماعي هو السكن الممول من خزينة الدولة كليا يمنح وفق شروط محددة، واللجان البلدية هي التي كانت مكلفة بتوزيع السكنات إلا أن هذه اللجان كانت تفتقر للمصداقية والثقة لذلك أوكلت مهمة التوزيع والتحقيق من صحة المعلومات الواردة في طلبات السكن وغير ذلك، إلى الدوائر وليس البلدية التي كانت تبت فيها.

(1) - لخضر عزي، برنامج التعدد الهيكلي، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الموقع: www.falasteen.com

نجد كذلك في هذه الفترة أن السياسة المنتهجة قد أخذت بعين الاعتبار مجال التعمير والعقار وهذا باستكمال المنظومة التشريعية الخاصة بتسيير قطاع العقار القابل للتهيئة العمرانية، وذلك من خلال إقرار الحقيقة الاقتصادية والثقافية في المعاملات العقارية.

كما أن هذه السياسة حاولت أن تحيي مجال التهيئة العمرانية الذي كان سابقا مجرد مشروع لم يعط له الأهمية الكافية، خاصة وأن الظروف الأمنية والاقتصادية قد خلقت ضغوطا جديدة على قطاع الإسكان، وأهم هذه الضغوط ما يلي⁽¹⁾:

- 1 - تزايد الأحياء القصديرية، خاصة على أطراف المدن وتكاثر البناءات الفوضوية وغير الشرعية.
- تشويه المدن الجزائرية بفعل التوسع التلقائي غير المدروس.
- الانتقال من التزوح الريفي إلى الهجرة الحضرية التي أدت إلى التركز السكاني الكثيف في مناطق معينة على حساب أخرى.
- تدهور نوعية الحياة في السكنات التي تعد قديمة جدا والأحياء الهامشية الجديدة والتي تفتقر للتناسق العمراني ولشبكة الطرق.

تعد هذه بعض المسببات التي ساهمت في إحياء مشروع التهيئة العمرانية في هذه الفترة بعد أن كان مهملا.

هذا التمرکز الذي فرض على الدولة وضع سياسة جديدة تتمثل في المدن الجديدة حتى تستطيع فك الخناق على المدن القديمة التي توسعت بطريقة عشوائية.

⁽²⁾ إن فكرة التوسع عن طريق تشييد مدن جديدة فكرة قديمة استخدمها الرومان، وقد لجأت لها العديد من الدول كالبرازيل ومصر مثلا قبل الجزائر التي حاولت تجسيد هذا المشروع في السبعينيات إلا أنها لم تستطع لذلك حاولت بعث المشروع في هذه الفترة.

والمدن الجديدة ينظر إليها على أساس أنها مؤسسات بشرية اقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن الوظيفي والاجتماعي في إطار فعال ومتكامل كما أنها تعد موردا هام في إزالة وامتصاص

(1) Human Rights Watch " plus d'un million de déplacés internes sont ignorépagear la communauté internationale" Alger, le 25 février, 2002 page 02

(2) -F.Engels, la question du logement. pagearis: ed. social. 1977, page 53

الأحياء الهامشية إضافة إلى اعتبارها وسيلة للتحكم في تنظيم النمو المديني العمراني من أجل إعطاء وجه جديد للمدن القديمة وتوفير طاقات استيعاب كبرى مقارنة بالمدن القديمة.

فالأحياء الهامشية والبيوت القصدية أصبحت تطوق المناطق الكبرى وتحد من دور المدن الاقتصادي والسياسي كما وأن قدرة الاستيعاب لدى مدن الساحل أصبحت محدودة مع التنامي الديمغرافي والهجرة الحضرية من المناطق الداخلية إلى هذه المدن.

إضافة إلى تدهور نوعية المسكن في هذه الأحياء الذي خلف أعباء متزايدة على الدولة نظرا لتدهور نوعية الحياة حيث أن الدولة أصبحت ملزمة بالرفع من مستوى حياة الفرد ليس مجرد منح المسكن فقط بل بتهيئة المحيط نجد ارتفاع هذه المساكن في هذه الفترة بسرعة كبيرة جدا أصبح من الصعب التحكم فيها فبالرغم من كل السياسات التي انتهجت في هذه الفترة لإنتاج السكن إلا أننا نلاحظ فرق كبير بين مستوى الإنتاج والطلبات المتزايدة وكما وأن سياسة المدن الجديدة التي في الحسبان الرفع من الضغط المتزايد على المدن القديمة والحق في التمدن والسكن اللائق حسب المشاريع والبرامج المعلنة غير أنها لم تأخذ جانب التشغيل والتصنيع والدور الاجتماعي الذي من المفروض أن تتبناه إلى جانب المدن القديمة.⁽¹⁾

لقد وضعت الدولة عدة سياسات للإسكان وحاولت ربطها بالوضع الاجتماعي والاقتصادي كما أنها خصصت لها ميزانية معتبرة إلا أن هذه السياسات قد أغفلت عدة متغيرات فاعلة في السكن أهمها:

- التركيبة السوسيوولوجية للعائلة الجزائرية ونمط حياتها بحيث أن السكنات المقدمة لم تأخذ عدد الأفراد والجنس مثلا، فالمسكن تتحمل فوق طاقة استيعابها فالمساحة المقدمة للأفراد فيها لا تتعدى 8م²، بينما المقاييس العالمية تحددها بـ 14م² للفرد.
- إن جل الأحياء والتجمعات السكنية التي أنجزت تفتقر للشروط التي تضمن نوعية الحياة هذا ما أدى بها لأن تكون مجرد أماكن للإيواء والنوم إضافة إلى عزلتها وافتقارها للمحيط المديني.⁽²⁾ العنصر النوعي في البناء وفي تصميم الأنماط المعمارية بالسكن، إضافة إلى النقص في اليد العاملة المتخصصة في البناء.

(1) - محمد الهادي لعوق، "أبعاد التنمية العمرانية وأليات تحضر التوابع"، آراما، العدد 06، نوفمبر 1999، ص 20

(2) - CNES, rapport sur la l'habitat, ibid, page 61

- أسعار الكراء المطبقة في السكن الاجتماعي موضوعة من طرف الإدارة تكلف خزينة الدولة ستة ملايين سنويا في شكل مساعدات، لكن رغم ضعف قيمة الكراء أن دواوين الترقية والتسيير العقاري تسترجع ما قيمته 40% فقط من مستحقات الكراء.
- إهمال الخصوصيات الجهوية والمحلية والمناخية، والتي تختلف باختلاف المناطق وتعميم نمط بناء واحد لكل المناطق.

لقد أثرت هذه العوامل سلبا مما زاد في تفاقم أزمة الحصول على مسكن، فبالرغم من السياسة المنتهجة بجانبها المالي والاجتماعي الذي حاولت الدولة تكريسه إلا أن غياب الدولة الشبه الكلي على المستوى الفعلي وانشغالها بالجانب الأمني حتى وإن كانت قد حضرت على مستوى التقنين والإصلاح وهذه العوامل قد قللت من نجاعة هذه الإصلاحات.

جدول رقم (9): الإعانات المالية المقدمة في إطار دعم السكن الريفي لفترة 1995 - 2000

غير مسلمة	عدد السكنات		المسجلة	السنوات
	المسلمة			
	جزئيا	كلية		
2	334	20164	20500	1995
108	662	27440	28210	1996
92	1333	38060	39485	1997
215	3203	36982	40400	1998
1255	5995	29692	36942	1999

المصدر: وزارة السكن، تقرير حول حصيلة السكن الريفي لسنة 2002، ص 16.

الملاحظ من هذا الجدول أن حجم الإعانات المقدمة من طرف الدولة في السنوات الأولى كان يزداد من سنة إلى أخرى ليعود إلى التراجع وخاصة وأن الدولة بدأت ترفع في الدعم التدريجي عن السكن الريفي..

بما أن السكن ليس فقط مكان للإيواء بل أيضا ارتباط بالتمدن والتعمير كم ذكرنا ومع وجود هذه الاختلالات هل يمكن القول أن السياسة التي ركزت عليها الدولة في مجال الإسكان

وحاولت أن تربطها بالمشروع الحضري الكبير من أجل تحسين المحيط الحضري كانت كافية لتغطية الدور الاجتماعي للسكن؟ وهل فعلا تم تهميش دور السكن اجتماعيا وسياسيا؟

إن فعالية المسكن كمتغير فاعل في الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي طبقت أثناء هذه الفترة جاءت لترسيخ مبادئ اقتصاد السوق على أساس أن المسكن هو أيضا سلعة خضعت لإعادة النظر في قوانينها وطرق تسييرها، فخلال هذه الفترة لم نلاحظ الشعارات التي توطد للدولة من خلال المسكن بحيث غلبت الرؤية الاقتصادية التي تركز على لغة الأرقام والإمكانيات المحددة.

يظهر كذلك أن الإصلاحات ركزت على الإمكانيات المحددة من خلال إهمال إصلاح المحيط المرتبط بالأحياء القديمة التي استغل فيها المحيط العقاري التابع للدولة، بحيث انشغلت بالتطوير المحلي للمسكن الجديد، فمن الصعب كذلك الاهتمام بالمحيط الحضري القديم في ظل الاهتمام بإعادة التوازن للوضع الأمني وكذا التوازنات الاقتصادية.

كذلك عامل نوعية الحياة يطرح نفسه من خلال معدل الاستقبال في الغرفة الواحدة ومن خلال تزويد السكنات بالمرافق الضرورية له والتي تبين الإحصاءات كما سنرى أنها متردية.

بالنسبة للبرامج السكنية التي تحققت خلال هذه الفترة فسنبينها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10): برنامج السكنات المنجزة الحضرية والريفية للفترة 1995-2000

المجموع	السكنات الريفية		السكنات الحضرية								
			السكن الترقوي		السكن التساهمي		السكن الاجتماعي الآخر		السكن الاجتماعي		
131522	% 36	48087	% 19	26271	% 6	9060	% 4	5896	% 32	42208	1995
112285	% 28	32523	% 14	15724	% 18	21092	% 2	3127	% 35	39819	1996
111597	% 23	26751	% 14	15959	% 16	18482	% 3	3892	% 41	46513	1997
121375	% 27	33946	% 7	9299	% 18	22366	% 3	4176	% 42	51588	1998
124208	% 31	39209	% 5	7389	% 26	32445	% 2	3181	% 33	41984	1999
130072	% 26	34493	% 7	9561	% 18	23535	% 2	1999	% 46	60484	2000
731259	% 29	215009	% 11	84203	% 17	127180	% 3	22271	% 38	282596	المجموع

.Source: ministère de l'habitat, Plan d'action (2000-2004). Ibid p 25

نلاحظ من خلال الجدول أن الدولة استمرت في سياستها التدعيمية للسكن الاجتماعي، يظهر ذلك من الانجازات المحققة خلال هذه الفترة، بالمقابل نلاحظ أن السكن التساهمي حقق نسبة متوسطة إلا أنه بدأ يشهد تطورات مستمرة.

بالنسبة للسكن الترقوي نلاحظ بأنه لم يحقق نسب كبيرة نظرا لتكلفته العالية، وكذا لنقص التمويل خاصة وأن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قد توقف عن تمويل هذا النوع من السكنات بسبب ضالة موارده.

كما أن السكنات الريفية لم تعرف تطورات ملحوظة وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- تدهور الأوضاع الأمنية مما أدى بالمواطنين إلى هجرة الريف.
- حجم الإعانة المالية المقدمة والتي لا تكفي لإتمام إنجاز السكنات.
- توجيه المستفيدين من الإعانات المقدمة لأغراض أخرى غير بناء السكنات.

5 - الإسكان وقواعد العمران من 1999 إلى 2008:

لقد استمرت الجزائر في هذه الفترة في تبني السياسة المنتهجة في الفترة السابقة، لكن هذه الفترة تميزت بوجود معطيات جديدة ارتكزت حول فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وكذلك في وجود عدة مؤشرات ساهمت في التأثير في قطاع السكن أهمها:

- التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية.
- الانفراج النسبي في الأوضاع الاقتصادية بعد ارتفاع أسعار البترول وزيادة حصة إنتاج الجزائر من طرف منظمة الأوبك.
- الدور الذي بدأ يأخذه المجتمع المدني ومحاولة تأثيره في الأنشطة المتعلقة بالجانب الاجتماعي⁽¹⁾.

كما قلنا فقد استمرت الجزائر بالعمل بصيغ السكن التي تبنتها في الفترات السابقة، لكن أهم السياسات التي انتهجت في هذه الفترة كانت صيغة السكن الترقوي وصيغة البيع بالإيجار ومحاولة التركيز على المسكن بجانبه السياسي والاجتماعي وربطه بجانب التعمير والتحضر والحق في المدينة الذي أصبح يفرض نفسه كعامل مرادف للسكن ومرتبطة بحقوق الإنسان الأخرى.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي للسداسي الثاني 2000، الدورة 17، ماي 2001، الجزائر، ص 41

فيما يخص السكن الترقوي فهو يشمل أيضا السكن التساهمي والمدعوم حيث أنه جاء في إطار الترقية العقارية الخاصة بالسكن والتي تهدف إلى تحسين نوعية المسكن المنتج من طرف الدولة وتدعيمه بكل المرافق الضرورية التي تضمن نوعية وكذا الترقية العقارية التي تهدف أيضا إلى الاهتمام بالسكن المنتج من طرف القطاع الخاص والذي يخضع للمنطق التجاري، وقد جاءت الترقية العقارية من أجل تطوير الحضرية العقارية الوطنية والتي تشمل المجمعات الموجهة للسكن⁽¹⁾. لكن هذا النوع من السكنات يعتبر ذا تكلفة مرتفعة لذلك لا يتحصل عليه إلا ذووا الدخل المرتفع وهو موجه لفئة محدودة من الأفراد.

فيما يخص صيغة البيع بالإيجار فهي صيغة جديدة للحصول على سكن طبقت لأول مرة في الجزائر، وهي عبارة عن سكنات منجزة بأموال عمومية يتم شراؤها مع مرور الوقت عن طريق الإيجار الذي يدفع للدولة وفق عقد محدد المدة مع إمكانية اختيار مسبق لامتلاكه من طرف المؤجر عند انقضاء مدة العقد.

وقد وجهت هذه الصيغة من السكن للطبقة المتوسطة خاصة الإطارات التي لم تستطع الحصول على سكن ترقوي نظرا لتكلفته الباهظة الثمن، شروط عدم امتلاكه لأي مسكن. ولقد أوكلت صيغة البيع بالإيجار لوكالة تحسين السكن وتطويره -عدل- التي تأسست سنة 1990 والتي عنيت بدراسة الطلبات حسب الشروط التي حددتها المواثيق الرسمية والتي تركزت حول ما يلي⁽²⁾:

- 1 - هذه الصيغة من السكن موجهة لكل شخص لا يملك مسكن ولم يستفيد من أي مسكن ممول بأموال عمومية ولا يتجاوز مستوى دخله خمس مرات الأجر الوطني.
- 2 - تسديد دفعة أولى من ثمن المسكن والتي لا تقل عن 25%.
- 3 - بعد التأكد من المستوى دخل الشخص طالب السكن عليه أن يسدد شهريا أقساط شراء المسكن الباقية، والذي يحدد ثمنه النهائي بعد إتمام الانجاز كما أن مصاريف التسيير تسدد مع الأقساط وهذا في مدة لا تتجاوز 20 سنة.

(1) -Source: Ministère de l'habitat, ibid, page 64

(2) -source: <http://www.aadl.dz>

إنه من خلال ملاحظة هذه الشروط ومقارنتها مع شروط البيع بالإيجار المعتمد في الدول الأوروبية كفرنسا مثلا نجد أن الجزائر قد وضعت عدة تسهيلات خاصة تلك المتعلقة بتسديد الدفعة الأولى ومدة التسديد، حيث أنها تتجاوز 30 %، كما أن مدة التسديد لا تقل عن 15 سنة. الملاحظ أن السوق الإيجاري في الجزائر ضعيف جدا، لذلك نجد أن هذه الصيغة قد جاءت لتنشط السوق الإيجاري من وجهة النظر الاقتصادية وهذا بطريقة مختلفة هذا بتشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في هذا النوع في محاولة لتغيير الذهنية الجزائرية التي لا تعترف إلا بامتلاك المسكن⁽¹⁾.

لقد أخذت صيغة البيع بالإيجار أيضا بمقاييس الرفاهية التي لم تأخذها الصيغ الأخرى في محاولة للرفع من نوعية الحياة، حيث ارتبطت هذه المقاييس بنوع المسكن ومساحته واحتوائه على كل المرافق الضرورية.

إن تزويد المسكن بالمرافق الضرورية كان محصورا في توفير الماء والكهرباء، لكن في هذه الصيغة ارتبط بمقاييس الرفاهية التي تعبر عن وجود الحي السكني من خلال تزويد العمارات بالمصعد والغاز والاهتمام بالتمدد والمحيط الحضري وجودة البيئة السكنية من خلال توافق التشكيل العمراني للأحياء والاحتياجات الاجتماعية.

لقد حاولت السياسة المنتهجة في قطاع الإسكان أن تربط هذه الصيغة بالتركيبة السوسولوجية للمجتمع الجزائري ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- 1 - عدد أفراد الأسرة التي تسعى للحصول على سكن وفق هذه الصيغة، حيث أن معظم المتقدمين للحصول على سكن وفق هذه الصيغة هم من الأسر متوسطة الحجم وليس العائلات الكبيرة.
- منح السكنات وفق عدد أفراد الأسرة وهذا من أجل تحسين مستوى الاستقبال في هذه السكنات⁽²⁾.

إن وضعية السكن ارتبطت كذلك بالسكن الوضيع والذي تكاد تكون فيه شروط الحياة منعقدة كما أنه يعبر عن التهميش الاجتماعي والحضري إضافة إلى ارتباطه بالجريمة لذلك نجد أن السياسة المنتهجة ركزت على امتصاص هذا النوع من المساكن من خلال التركيز على السكن

(1) RACHID NACERI, (dossier logement), Alger républicain, N° 16, août 2004, page 5

(2) RACHID GRIM. (Un million de logement) EL WATAN N° 4486, 15 mars 2005, page 13

الاجتماعي، غير أن هناك عد متغيرات تطرح نفسها حول السياسة المنتهجة في مجال السكن الاجتماعي، والتي تشكل عائق أمام القضاء على السكن الوضيع.

كما نجد أن الدولة⁽¹⁾ في هذه الفترة قد اعتمدت على تقليص السكن الاجتماعي لصالح السكن الريفي الذي حاولت الدولة أن تهتم به في إطار إعادة الاعتبار لدور الريف بعد الانفراج الأمني من خلال توفير السكن اللائق والدعم الفلاحي ولامتصاص البطالة والاهتمام بالبيئة الريفية التي بدأت تعرف ظاهرة التصحر والتغيرات المناخية التي أثرت عليه، في محاولة لجلب السكان إلى الأرياف.

إذا وبالنظر للسياسة المنتهجة خاصة فيما يخص صيغة البيع بالإيجار التي أسقطت العديد من الأفراد للحصول على سكن مملوك مع الوقت، بحيث أن عدد الطلبات السكن بهذه الصيغة قد فاق التوقعات كما أنه قد تعدى إمكانات وكالة عدل لتحسين السكن وتطويره، فبالمقارنة مع الإمكانيات والطلبات نجد الفرق واسع، كما أن الحصول على سكن وفق هذه الصيغة قد طرح العديد من الإشكاليات والعوائق التي أدت إلى التأخر في الانجاز، كما أنها قد بينت العديد من الصعوبات التي توجهها صيغ المسكن المختلفة، والتي تتمثل خاصة في النقاط التالية:

1 - نوعية المسكن الذي هو عبارة عن عمارات عالية طويلة وهي تجربة جديدة في الجزائر بما أن العمارات المعتمدة كانت متوسطة الحجم وهذا ما أدى إلى الاستعانة بالشركات المتخصصة في هذا المجال فخبرة الجزائر في هذا المجال ضعيفة جدا، بحيث أن الشركة الصينية استحوذت على ثلثي البرنامج المسطر.

2 - المشاكل الناجمة عن عقود ملكية الأراضي، فالأراضي التي أقيمت عليها البنايات طرحت العديد من المشاكل الخاصة بتوثيق الملكية هذه الأراضي ذاتها.

3 - الأراضي التي أقيمت عليها البنايات من جهة أخرى تعاني من مشاكل جيوتقنية، مثلا في منطقة باب الزوار الموجودة في العاصمة نجد أن بناء أساساتها قد تطلب تكلفة عالية بالإضافة إلى الوقت.

4 - عامل اليد العاملة المتخصصة في البناء والذي تفتقد إليه الجزائر، فالشركات المكلفة بالمشروع تستعمل عمالة خاصة بها وليس عمالة محلية، فمثلا الشركة الصينية تأخرت في

(1) MAHMOUD MAMART (dossier Aadl, une formule sans avenir) EL WATAN économie, n°05 du 16.05.2005, page 3

الإيجاز بسبب العمالة التي تقلصت بظهور مرض "السارس" S.A.R.S. الذي ظهر في الصين.

- 5 - النقص في مواد البناء مرحليا من حين إلى آخر والذي يؤدي إلى توقف الأشغال، هذا بالإضافة إلى العوامل المناخية⁽¹⁾.

لقد تغيرت السياسة المنتهجة في مجال السكن مع تغير النظام الاقتصادي والإصلاح السياسي، ويظهر هذا من خلال مختلف الصيغ التي انتهجت، لكن هناك العديد من التحليلات التي تطرح حول هذه السياسات، خاصة وأن العجز على مستوى هذا القطاع مازال مستمرا كما أن حدته تتفاقم.

كما ذكرنا فإن الدولة لم يعد بوسعها أن تدعم القطاع كليا لذلك فمشاركة الفرد إلى جانب الدولة من أجل الحصول على مسكن أمر مفروض فالدولة تتدخل من أجل تحسين القدرة على التسديد عبر الصندوق الوطني للسكن لكن بالمقابل نجد أن قدرة الفرد على التسديد ضعيفة، فالتسهيلات التي وضعتها البنوك من أجل الحصول على مسكن مخصصة لفئة معينة والتي تتجاوز مداخيلها ثلاث مرات الدخل القاعدي، أما الفئات الأخرى فهي مستثناة من هذه التسهيلات.⁽²⁾ إذ وبالرغم من كل الإمكانيات المادية التي سطرت لقطاع السكن والتي استطاعت أن تحقق بعض النمو حسب الإحصاءات التي تخص هذه الفترة، إلا أن العجز بقي كبيرا جدا.

فحسب الدراسة التي قام بها البنك العالمي فإن المسكن في الجزائر يكلف غالبا فالأسرة تحتاج من 9 إلى 10 سنوات للدخار⁽³⁾ حتى تتمكن من شراء مسكن متواضع في المدن الكبرى بالرغم من كل ما توفره الدولة من مساعدة.

إن السياسة المنتهجة بالجزائر في مجال السكن تركز على الجانب الكمي حيث أنها تتعامل مع السكن من منطلق البرامج والمشاريع المعلنة التي يجب أن تكون، وهذا وفق النظرة السياسية التي تركز على العوامل الاجتماعية التي تبرز دور الدولة وأهميتها في تسيير المجتمع، خاصة وأن السياسة المنتهجة لا يمكنها لأن تتبنى الرؤية الخاصة بالسكن مباشرة لأن الجزائر حديثة العهد بالتجربة باقتصاد السوق، كما أن لعب دور الدولة كموجه فقط قد يخلق رد فعل عكسي حول الدولة وسياستها.

(1) El watan économie, même article, ibid, page 4

(2) NOURDINE, GRIM (la page roduction du logement) EL watan économie n° 05 16 au 22 mai 2005, page 13

(3) GHANIA AMIROUT. (Étude de la banque mondiale le logement) Le Quotidien d'Oran, 7 Mai 2005, page 3

إن أغلبية السكنات حسب السياسة المنتهجة في هذه الفترة موجه لفئة معينة، وهنا يبرز التخلي التدريجي للدولة عن وظائفها التقليدية المحتكرة للقطاع باعتبار تدخل الآليات الجديدة المتحكمة في عملية الإنتاج والتمويل فالدولة أصبحت تنظم وترعى فقط عملية الإنتاج والتمويل من خلال النصوص القانونية، فالسكن الاجتماعي في هذه الفترة قد تم تقليصه دون إيجاد البدائل الكفيلة لاستيعابه كتنشيط السوق الإيجاري المعقول الثمن مثلاً.

كما وأنه، حتى السكنات التي تسلمها أصحابها عبر صيغة البيع بالإيجار قد اعتبرت باهظة الثمن باعتبار الأجرور التي يدفعها أصحابها لقاء التسيير والملكية، لكن الدولة لا تستطيع أن تدعم هذا النوع من السكنات وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- 1 - الدعم موجه للفئة الفقيرة فقط للحصول على مسكن.
- 2 - نوعية هذه المساكن مجهزة بمختلف المرافق الضرورية والكمالية، أي أن الدولة لا تستطيع دعم المرافق التي تعتبرها كمالية.

ملخص الفصل الرابع:

إن السياسات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة هي نتاج التغيرات التي طرأت على المنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي تم بصفة تدريجية وفق اتفاقيات تم تغيير السياسات المنتهجة في مجال السكن.

ومع توسيع الدولة للسياسة الإسكان لاحظنا تغير النظرة للسكن بحيث أصبح ينظر إليه باعتباره منتج اقتصادي يخضع للوقائع الاقتصادية بحيث أن الظروف الاقتصادية هي التي كانت تحدد سياسة التغيرات التي يجب أن تكون.

أما خلال الفترات الأخيرة فقد تم محاولة التعامل مع المسكن باعتباره منتج سياسي اقتصادي اجتماعي بحيث حاولت الدولة الجزائرية أن تثبت وجودها باستعمال السكن كعامل مساعد على ذلك باتخاذ عدة سياسات تختص بذلك من السكن الاجتماعي.

لكن نلاحظ أن الاختلالات التي حصلت خلال فترة التسعينات قد تراكمت وزادت حدتها، فالظروف الاقتصادية والسياسية التي حصلت تولد عنها فوضى أدت إلى مشاكل كبيرة في العقار والتعمير والتمدن بحيث نلاحظ أن السياسة التي انتهجت في قطاع السكن قد أهملت جانب التعمير وما ستكون عليه المدن في المستقبل في غياب إستراتيجية تأخذ التخطيط بعين الاعتبار في سياساتها المستقبلية إن الاختلالات التي نجمت تتطلب تدخل السلطات حتى تستطيع التحكم فيها خاصة فيما يتعلق بتنظيم جانب التعمير إلى جانب السكن، وذلك بوضع إستراتيجية عقلانية وفعالة في تسيير الجانب الحضري والاهتمام بشكل المسكن في إطار المجال الحضري الذي يضمن التميز والخصوصية دون إهمال دور السكن في حفظ مختلف التوازنات في المجتمع.

الباب الثاني
الإطار الميداني

الفصل الأول

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

للعينة

- 1 - أفراد العينة حسب السن
- 2- أفراد العينة حسب الجنس
- 3 - مهنة الأفراد
- 4 - الإقامة السابقة
- 5 - المستوى التعليمي
- 6 - نوع السكن السابق
- 7 - جانب التغيرات على المسكن
- 8 - نوعية المسكن الجاهز
- 9 - حالة البناء الجاهز
- 10 - علاقة العينة بالمسكن الجاهز
- 11 - عدد العائلات بالمسكن

ملخص الفصل

الفصل الأول: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة
الخصائص العامة للعينة:

جدول رقم (11): يوضح أفراد العينة حسب السن

النسبة	التكرار	فئات السن
06.92%	009	أقل من 20 سنة
27.69%	036	من 20 إلى 39 سنة
58.46%	076	من 40 إلى 59
06.92%	009	60 فأكثر
100%	130	المجموع

يبين الجدول أن أعلى نسبة لفئات السن المبحوثين تتمثل في فئة (40-59) عاماً، حيث تقدر بـ (58.46%) وتليها فئة (20-39) نسبة (27.69%) أما الفئة الثالثة فهي متساوية ما بين فئة (أقل من 20) وفئة (60 فأكثر) بنسبة (06.92%) ونستنتج من هذه النسبة أن أعلى فئة لسن المبحوثين هي الفئة (40-59) وذلك لأن في الغالب هذه الفئة هي التي تتكلف بأمور السكن.

جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
93.07%	121	ذكور
06.93%	09	إناث
100%	130	المجموع

يبين الجدول أن أعلى نسبة لجنس المبحوثين تتمثل في فئة الذكور: حيث تقدر بـ (93.07%) أما فئة الإناث فلا تمثل إلا بنسبة قليلة لا تتجاوز (06.93%).

ونستنتج من هذه النسبة أن أعلى فئة لجنس مبحوثينا هي الذكور. لأن معظم لأمر المتعلقة بالمسكن والإطار المبني والفضاء الخارجي تكون من اختصاصات الرجال.

جدول رقم (13): يوضح مهنة المبحوثين

النسبة	التكرار	فئات السن
63.07%	082	عامل
23.07%	030	بطال
06.92%	09	متقاعد
06.92%	09	طالب
100%	130	المجموع

من خلال هذا الجدول تبين لنا أن الفئة الاجتماعية المهنية الأكثر تمثيلاً وصلت نسبتها إلى (63.07%) وهي فئة العمال التي تمثل العاملين في المصانع والإطارات والعمال الأحرار وموظفي التربية... إلخ ، تليها فئة البطالين بـ (23.07%) وفتي الطلبة والمتقاعدين بأقل نسبة تقدر بـ (06.92%).

جدول رقم (14) تمثل الإقامة السابقة والأصل الجغرافي للمبحوثين:

النسبة	التكرار	المنطقة الأصلية
09.23%	12	حضري
42.30%	55	شبه حضري
48.46%	63	ريفي
100%	130	المجموع

يبين من خلال الجدول أن الفئة الاجتماعية ذات الأصل الجغرافي الريفي هي الأكثر تمثيلاً بلغت (48.46%) ثم تليها فئة المبحوثين (شبه الحضري) والذين يمثلون (42.30%) في حين ذوي الأصل الجغرافي الحضري لا تمثلون سوى (09.23%).

جدول رقم 15 يمثل المستويات التعليمية للمبحوثين:

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
20.76%	27	أمي
16.15%	21	يقرأ ويكتب
10.76%	14	إبتدائي
14.61%	19	متوسط
24.61%	32	ثانوي
13.07%	17	جامعي
100%	130	المجموع

من خلال هذا الجدول يبين لنا أن الفئة الاجتماعية ذات المستوى التعليمي لأكثر تمثيل بلغت (24.61%) وهي فئة الثانويين عليها فئة الأميين بـ (20.76%) ثم فئة الذين يقرأون ويكتبون بنسبة (16.15%) ثم فئة ذات المستوى المتوسط بـ (14.61%) ثم فئة الجامعيين بنسبة (13.07%) وفي الأخير فئة ذات المستوى الابتدائي بـ (10.76%).

جدول رقم 16 يمثل نوع المسكن سابقا (قبل الزلزال):

النسبة	التكرار	نوعية المسكن
73.84%	96	تقليدي (حوش)
19.23%	25	عمارة
06.92%	09	فيلا
100%	130	المجموع

يظهر من خلال الجدول أن أكبر نسبة كانوا يعيشون في مسكن تقليدي (حوش) بنسبة (73.84%) ثم نسبة (19.23%) وتمثل ساكني العمارات وفي الأخير بنسبة (06.92%) وتمثل ساكني فيلات قبل الزلزال.

جدول رقم 17 يمثل جانب التغيرات:

النسبة	التكرار	نوعية المسكن
%89.23	116	نعم
%10.76	14	لا
%100	130	المجموع

يبين من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة (89.23%) الذين غيروا في مسكنهم ونسبة (10.76%) أبقوا على مساكنهم كما هي.

جدول رقم 18 يمثل نوعية البناء الجاهز:

النسبة	التكرار	نوعية المسكن
%83.07	108	فردى
%16.93	22	مزدوج
%100	130	المجموع

يبين من خلال الجدول أن أعلى نوعية للبناء الجاهز هي البيت الجاهز الفردى بنسبة (83.07%) ويقصد بالفردى أى غير ملتصق ببناء أو مسكن جاهز آخر، ثم تليه نسبة (16.93%) البناء الجاهز المزدوج أى ذو مسكنين جاهزين ملتصقين.

جدول رقم 19 يمثل حالة البناء الجاهز حالياً:

النسبة	التكرار	حالة البناء الجاهز
%06.92	09	جيدة
%30	39	سيئة
%63.08	82	متدهورة
%100	130	المجموع

يبين من خلال الجدول أن أعلى نسبة لحالة البناء الجاهز متدهور بنسبة (63.08%) ثم

تليها نسبة (30%) لحالة سيئة ثم في الأخير بنسبة (06.92%) لحالة جيدة للبناء الجاهز.

جدول رقم (20) يمثل رضا المبحوثين بالمسكن الجاهز حين إسكانه:

النسبة	التكرار	كيف تقيم المسكن؟
26.92%	35	ملائم
32.30%	42	نوعا ما ملائم
40.76%	53	غير ملائم
100%	130	المجموع

أكبر نسبة تظهر من خلال الجدول وهي (غير ملائم) بنسبة (40.76%) ثم تليها بنسبة (32.30%) الذين عبروا (نوعا ما ملائم) وفي الأخير بنسبة (26.92%) الذين عبروا (ملائم).

جدول رقم (21) يمثل عدد العائلات القاطنة في نفس المسكن

النسبة	التكرار	العائلات
12.30%	16	عائلة واحدة
21.55%	28	عائلتين
46.15%	60	3 عائلات
20%	26	أكثر من 3 عائلات
100%	130	المجموع

يبين الجدول أعلى نسبة للمبحوثين هي فئة الذين لديهم 03 عائلات بالمسكن بنسبة (46.15%) ثم تليها فئة الذين لديهم عائلتين بالمسكن بنسبة (21.55%) ثم فئة الذين لديهم أكثر من 03 عائلات بالمسكن والمثلة بـ (20%) وفي الأخير نجد فئة الذين لديهم عائلة واحدة بالمسكن والمثلة بـ (12.30%)

ونستنتج من هذه النسب أن فئة الذين لديهم 03 عائلات فأكثر يمثلون أكثر من (66%) وهم يمثلون غالبية المبحوثين.

ملخص الفصل الأول:

من خلال الجداول نستخلص الخصائص الرئيسية لعينة البحث والمتمثلة فيما يلي: نجد أن معظم أفراد العينة هم ذكور وذلك استدلالاً بالمكانة التي يشغلونها في الأسر، حيث وجدنا نسبة الذكور تجاوزت 93% مقابل 6.93% للإناث ويعود هذا الفارق إلى طبيعة الموضوع التي تركز فيه على المجال السكني لإطاره المبني والفضاء الخارجي تكون عادة من اختصاصات الرجال وكون المنطقة مازالت محافظة فتدخل المرأة للأمور المتعلقة بالمسكن قليلة جداً، إلا في حالات كغياب الزوج عن المسكن لفترة طويلة أو وفاته أو ما شابه ذلك.

أما ما استنتجناه عن مهنة أفراد العينة أن نسبة عالية من الباحثين عمال وهي تمثل العاملين في المصانع والإطارات والعمال الأحرار وموظفي القطاع العمومي عموماً ونسبة (63.07%)، في حين كان البطالون في المرتبة الثانية ونسبة (23.07%) أما المتقاعدين والطلاب فتساوت نسبهم وهم فئة قليلة تقدر بـ(6.92%)

ولمعرفة الإقامة السابقة أو الأصل الجغرافي للمبحوثين قسمنا الأصل الجغرافي لثلاث مناطق وكما هو معروف المنطقة الحضرية والشبه حضرية والمنطقة أو الأصل الريفي، حيث وجدنا أن غالبية المبحوثين أصلهم من الريف ونسبة 48.46% وذلك لكون المنطقة فلاحية في نشاطها الاقتصادي ثم تأتي فئة شبه الحضري بنسبة (42.30%) الذين كانوا يسكنون على ضواحي المدينة وفي الأخير الذين كانوا يسكنون الحضر أو المدينة بنسبة (9.23%) وعن توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، فقد تراوحت المستويات التعليمية الأسر المعاينة بنسبة أكبر عند ذوي المستوى التعليمي الثانوي، حيث قدرت النسبة (24.61%) أما فئة الذين لم يزاولوا التعليم تقدر نسبتها بـ20.76% ونسبة 16.15% لهم مستوى يقرأ ويكتب أما عن فئة ذوي المستوى الجامعي تقدر بـ13.07%

ولمعرفة نوعية المسكن سابقاً (قبل الزلزال) وجدنا أن مبحوثينا مقسمين بين ثلاثة أنواع من المساكن، فنجد المسكن التقليدي أو الحوش باللفظ العامي يمثل غالبية الأنواع فنجد أن نسبة (73.84%) كانت تملك مساكن تقليدية أو (أحواش) بينما نجد (19.23%) كانت تقيم بعمارات جماعية وفي الأخير فئة قليلة كانت تقيم بفيلات ونسبتها (6.92%).

أما العائلات أو المبحوثين الذين قاموا بتغييرات وتعديلات على مساكنهم الجاهزة تجاوزت (89%) وهذا ما يدل على أنه هناك تغييرات وتعديلات كثيرة أقيمت على المسكن داخليا وخارجيا ونجد بالمقابل أن نسبة (10.76%) لم تقم بإجراء أي تغيير.

أما عن نوعية البناءات الجاهزة فهي مقسمة إلى صنفين: المسكن الجاهز الفردي ويمثل (83.07%) والبناء الجاهز المزدوج، ونقصد بالمزدوج أي مسكنين جاهزين ملتصقين ويفصلهما جدار فقط وهو مخصص لأن يحوي عائلتين ونسبته (16.93%).

ولمعرفة حالة المسكن الجاهز حاليا خاصة بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على بناءه وهو مؤقت وصالح لمدة عشر إلى خمسة عشر سنة على أقصى تقدير، فنجد أن مبحثنا صرحوا بأن (63.08%) من مساكنهم أنها متدهورة و(30%) على أنها في حالة سيئة ونسبة قليلة جدا تقدر بـ 06.92% صرحوا أنها مازالت جيدة.

أما عن رضاهم للمسكن الجاهز بعد نهاية صلاحياته، فهناك من صرح من مبحثنا على أنه غير ملائم بنسبة (40.76%) وتليها نسبة (32.30%) قد صرحوا بأنها ملائمة نوعا ما في حين نجد نسبة (26.92%) صرحت بأنها مازالت ملائمة.

الفصل الثاني

تأثير مدة صلاحية البيوت الجاهزة

والمغيرات السوسيو اقتصادية على

إجراء التغير

- 1 - تأثير الأصل الجغرافي في إحداث التغير
- 2 - حالة البناء الجاهز وتأثيره في التغير
- 3 - علاقة نوعية البناء الجاهز وصفات التغير
- 4 - تأثير المستوى التعليمي في إجراء التغير
- 5 - تأثير المستوى التعليمي على رضا المبحوثين بسكناتهم
- 6 - العلاقة بين الأصل الجغرافي وصفات التغير
- 7 - تأثير الدخل على تغير المسكن
- 8 - العلاقة بين الدخل وصفات التغير

ملخص الفصل

الفصل الثاني: تأثير مدة صلاحية البيوت الجاهزة والمتغيرات السوسيو اقتصادية على إجراء التغيير

جدول رقم (22) يمثل دور الأصل الجغرافي في إحداث التغيير:

الجموع	حضري	شبه حضري	ريفي	الأصل الجغرافي
				إجراء التغيير
116 % 89.23	10 % 83.33	54 % 98.18	52 % 82.53	نعم
14 % 10.77	02 % 16.66	01 % 01.82	11 % 17.47	لا
130 % 100	12 % 100	55 % 100	63 % 100	المجموع

حسب ما أتى في الجدول فإننا نريد معرفة ما إذا كان للأصل الجغرافي تأثير في إجراء التغيير للمسكن الجاهز، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة في عمود لاتباه العام ممثلة بـ (89.23%) الموافقة للسطر الثالث أي المبحوثين الذين قاموا بالتغييرات.

فئة (شبه حضري) ممثلة بـ 98.18% قاموا بإجراء التغيير ثم تليها فئة (حضري) بـ (83.33%) وفئة الريفيين بـ 82.53%.

وبالمقابل ففي السطر الرابع أي الذين لم يقوموا بإجراء التغيير ممثلين بنسبة (10.77%) موزعة كما يلي:

الريفيين بنسبة (17.47%) ثم تليها الحضريين بنسبة (16.66%) ثم نسبة شبه الحضريين بنسبة (01.82%).

نستنتج من هذه المقارنة أن الأصل الجغرافي للعائلات له تأثير في إجراء التغيير، بحيث أنه كلما كان أصل العائلة أقرب للمدينة والحضر كانت بنسبة التغيير أكثر وكلما كان أبعد كان التغيير أقل، وهذا ما أكده ابن خلدون على أن أهل الحضر يمتازون بالحيلة والذكاء فبعدما أصبحت البيوت الجاهزة لا تليق بالحياة الاجتماعية لليومية لأفرادها طوروا غيرها ونمطها وشكلها ليلي حاجاتهم وفق تصوراتهم.

جدول رقم 23 يمثل حالة البناء الجاهز وتأثيره في إجراء التغيير:

المجموع	متدهورة	سيئة	جيدة	حالة البناء الجاهز
				إجراء التغيير
16 %89.23	76 %92.86	33 %84.61	07 %77.77	نعم
14 %10.77	06 %07.32	06 %15.39	02 %22.23	لا
130 %100	82 %100	39 %100	09 %100	المجموع

حسب ما أتى في الجدول فإننا نريد معرفة ما إذا كانت حالة البناء الجاهز لها تأثير في إجراء التغيير للمسكن الجاهز، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة في عمود لاتجاه العام ممثلة بـ (89.23%) الموافقة للسطر الثالث أي المبحوثين الذين قاموا بإجراء التغيير، فئة (متدهورة) ممثلة بـ (92.68%) ثم تليها فئة (سيئة) بـ (84.61%) ثم في الأخير فئة (جيدة) بنسبة (77.77%).

وبالمقابل في السطر الرابع أي الذين لم يقوموا بإجراء التغيير ممثلين بنسبة (10.77%) موزعة كما يلي:

فئة (جيدة) ممثلة بنسبة (22.23%) ثم تليها فئة (سيئة) بنسبة (15.39%) ثم في الأخير (متدهورة) بنسبة (07.32%).

نستنتج من هذه المقارنة أن لحالة البناء الجاهز تأثير في إجراء التغيير بحيث كلما كانت حالة المسكن سيئة أو متدهورة كان التكيف مع المسكن أقل وأدى إلى إجراء التغيير والتعديل على المسكن وكذلك ما نستنتجه أنه كلما كانت حالة البناء الجاهز جيدة نسبة عدم التغيير فيه عالية.

جدول رقم 24 يمثل علاقة نوعية البناء الجاهز وصفات التغيير:

المجموع	البناء الجاهز المزدوج	البناء الجاهز الفردي	نوعية البناء الجاهز صفات التغيير
14 %10.76	13 %59.09	01 %0.92	لا يوجد تغيير
21 %16.15	/ /	21 %19.44	تحويل المطبخ وبيت الاستقبال
24 %18.46	07 %31.81	17 %15.74	غلق المرحاض ونزع الرواق
22 16.92	02 %09.90	20 %18.51	تعديل الغرف
49 37.69	/ /	49 %45.37	بناء مسكن جديد
130 %100	22 %100	108 %100	المجموع

حسب ما أتى في الجدول فإننا نريد معرفة هل هناك علاقة لنوعية البناء الجاهز وصفات التغيير للمسكن الجاهز، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (37.69%) الموافقة للسطر السابع أي المبحوثين الذين قاموا ببناء مسكن جديد محاذي للمسكن الجاهز، ففئة أصحاب البناء الجاهز الفردي ممثلة بـ (45.37%) وبدون أي نسبة للبناء الجاهز المزدوج كما تعتبر النسبة المسجلة في عمود الاتجاه العام والممثلة بـ (16.15%) الموافقة للسطر الرابع أي المبحوثين الذين قاموا بتحويل المطبخ وبيت الاستقبال فئة (البناء الجاهز الفردي) ممثلة بـ (19.44%) في حين أن أصحاب البناءات الجاهزة المزدوجة ممثلة بـ (0%) ومن خلال تتبع نتائج الجدول نستنتج أن لنوعية البناء الجاهز له تأثير في تحديد نوعية التغييرات ويتضح ذلك جليا في السطرين الرابع والسابع بالنسبة للبناء الجاهز المزدوج حيث لم يقوموا بأي تغيير، وهذا ما يفسر فئة البناء الجاهز الفردي لها كل الحرية في التغيير والبناء عكس فئة البناء الجاهز المزدوج لأنها منفردة المسكن ونوعية تغييرها على المسكن لا يؤثر على الآخرين أو الجار بالمعنى الأقرب عكس فئة البناء الجاهز المزدوج فإن كل تغيير على المسكن يؤثر حتما على الجار الذي يلاصق مسكنه المزدوج.

جدول رقم (25) يمثل دور المستوى التعليمي في إجراء التغيير

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	يقرأ ويكتب	أمي	المستوى التعليمي التعديل والتغير
116 %89.23	16 %94.11	28 %89.5	18 %94.73	12 %94.73	18 %85.71	24 %88.88	نعم
14 %10.77	01 %05.89	04 %10.5	01 %05.27	02 %14.29	03 %14.29	03 %11.12	لا
130 %100	17 %100	32 %100	19 %100	14 %100	21 %100	27 %100	المجموع

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (89.23%) الموافقة للسطر الثالث أي المبحوثين الذين قاموا بالتغيير فنجد أعلى نسبة التي قامت بالتغيير هي فئة الجامعيين ممثلة بـ (94.11%) ثم فئة المتوسطين بنسبة (94.73%) ثم فئة الثانويين بـ (89.5%) ثم تليها فئة الأميين ممثلة بـ (88.88%). وبالمقابل ففي السطر الرابع أي الذين لم يقوموا بأي تغيير ممثلين بـ (10.77%) والموزعة على الآتي:

فئة يقرأ ويكتب وفئة الابتدائي ممثلة بنفس النسبة بـ (14.29%) ثم تليها فئة (أمي) بنسبة (11.12%) ثم فئة الثانويين ممثلة بـ (10.5%) وفي الأخير فئتي المتوسطين والجامعيين ممثلة بأقل من (6%).

نستنتج أن فئة المستوى التعليمي تحمل أو تشير إلى مستوى الوعي ورؤية السكان إلى المسكن الجاهز، بحيث أن كلما كان المستوى التعليمي عالي كان عدم التكيف مع السكن والتغيير أسرع فبالتالي المستوى التعليمي يعمل على كيفية تحديد نوعية التغيرات وتجسيد مختلف تصوراتهم على المجال السكني.

جدول رقم (26): يمثل دور المستويات التعليمية على رضا المبحوثين بسكناتهم

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	يقرأ ويكتب	أمي	المستوى التعليمي تقييم المبحوثين
35 %26.92	/	/	02 %10.52	05 %35.71	14 %66.66	14 %51.85	ملائم
42 %32.30	/	11 %34.37	16 %84.21	07 %50	02 %09.52	06 %22.22	نوعا ما ملائم
53 %40.76	17 %100	21 %65.62	01 %5.26	02 %14.28	05 %23.80	07 25.92%	غير ملائم
130 %100	17 %100	32 %100	19 %100	14 %100	21 %100	27 %100	المجموع

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (40.76%) والتي توافق السطر الخامس أي سكن غير ملائم بعد نهاية صلاحيته والمبينة كما يلي: فئة الجامعيين ترى أن المسكن غير ملائم تماما بعد نهاية صلاحيته بنسبة (100%) ثم تليها فئة الثانويين بنسبة (65.62%) ثم فئة الأميين بـ (25.92%) وفي الأخير نسبة (05.26%) تمثلها فئة المتوسطين.

وبالمقابل في السطر الرابع أي سكن نوعا ما ملائم بعد نهاية صلاحيته موزعة على: نسبة (84.21%) تمثلها فئة المتوسطين ثم ابتدائي بنسبة (50%) ثم ثانوي بنسبة (34.37%)، أمي (22.22%) وفي الأخير فئة يقرأ ويكتب بـ (09.52%).

أما بالنسبة للذين قالوا أن المسكن الجاهز مازالت ملائمة بعد نهاية صلاحيتها نجدها ممثلة بـ (26.92%) متسلسلة ابتداء من فئة يقرأ ويكتب بنسبة (66.66%) ثم تليها فئة الأميين بـ (51.85%) ثم فئة الابتدائي بـ (35.71%) وفي الأخير فئة المتوسطين بـ (10.52%) بينما فئتي الثانويين والجامعيين لا يرون أنها ملائمة أبدا بـ (0%).

نستنتج من هذه المقارنة أنه كلما كان المستوى التعليمي معتبرا كان عدم رضاهم على سكناتهم خاصة بعد نهاية صلاحيتها، فهم الفئة لأدرى والأقرب للإحساس بمخاطر وعواقب نهاية صلاحية البيوت على صحة أفرادها من أمراض وإعاقة وتشوهات خطيرة ودائمة مما جعلهم يلجئون

إلى إجراءات التغييرات فبالتالي المستوى التعليمي يؤثر على رضا أو رفض المبحوثين لسكناتهم وذلك بتجسيد كل فئة مختلف تصوراتها على المجال السكني.

نستنتج من هذه المقارنة أن فئة المستوى التعليمي تحمل أو تشير إلى مستوى الوعي، بحيث أنه كلما كان المستوى التعليمي معتبرا كان عدم رضاهم بمساكن الجاهزة.

جدول رقم 27 يبين العلاقة بين الأصل الجغرافي وصفات التغيير:

الأصل الجغرافي صفات التغيير	ريفي	شبه حضري	حضري	المجموع
لا يوجد تغيير	11 %17.46	01 %01.81	02 %16.66	14 %10.76
تحويل المطبخ وبيت الاستقبال	16 %25.39	03 %05.45	02 %16.66	21 %16.15
غلق المرحاض ونزع الرواق	11 %17.46	09 %16.36	04 %33.33	24 %18.16
تعديل الغرف	13 %20.63	06 %10.90	03 %25	22 %16.92
بناء مسكن جديد	12 %19.04	36 %65.45	01 %08.33	49 %37.69
المجموع	63 %100	55 %100	12 %100	130 %100

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أعلى نسبة مسجلة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (37.69%) الموافقة للسطر السابع أي المبحوثين الذين قاموا ببناء مسكن جديد مقسمة على النحو التالي:

فئة شبه حضري معبر عنها بـ (65.45%) وفئة الحضريين بـ (08.33%) وفئة الريفيين بنسبة (19.04%).

كما تعتبر النسبة المسجلة في عمود الاتجاه العام والمتمثلة في (18.46%) الموافقة للسطر الرابع أي المبحوثين الذين غلقوا المرحاض ونزعوا الرواق ثم تليها النسبة المسجلة في عمود الاتجاه العام الممثلة بـ (16.92%) الموافقة للسطر السادس أي المبحوثين الذين عدلوا الغرف ثم تليها النسبة المسجلة في عمود لاتجاه العام والمتمثلة بـ (16.15%) الموافقة للسطر الرابع أي المبحوثين الذين حولوا المطبخ وبيت الاستقبال.

ومن خلال تتبع نتائج الجدول نستنتج بأن الأصل الجغرافي له دور في تحديد نوعية التغيرات وتظهر ذلك حليا في السطر الأخير من الجدول حيث قام شبه الحضريين وبنسبة عالية ببناء مسكن جديد محاد للبيت الجاهز وذلك لعدم توافق البيوت الجاهزة لاحتياجاتهم وتصوراتهم، مما جعلهم يلجؤون إلى تكيف المجال السكني وفق احتياجاتهم ومتطلباتهم.

جدول رقم (28) يمثل تأثير الدخل الشهري على تعديل وتغيير البناء الجاهز

المستوى المالي / إجراء التغيير	أقل من 15000	من 15000 إلى 25000	أكثر من 25000	المجموع
نعم	12 % 52.17	57 % 95	47 % 100	116 % 89.23
لا	11 % 47.83	03 % 05	/	14 % 10.77
المجموع	23 % 100	60 % 100	47 % 100	130 % 100

من خلال هذا الجدول نريد معرفة ما إذا كان للدخل في إجراء التغيير أو التعديل على المباني الجاهزة حيث نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (89.23%) الموافقة للسطر الثالث أي المبحوثين الذين قاموا بالتغيرات والموزعة كما يلي: (95%) لفئة الذين يتراوح دخلهم (من 15000 إلى 25000 د ج) ثم تليها نسبة (52.17%) لفئة الذين دخلهم أقل من 15000 د ج في حين نجد أن فئة العائلات الذين دخلهم أكثر من 25000 د ج قاموا جلهم بإجراء تعديلات وتغييرات على مساكنهم الجاهزة.

بالمقابل ففي السطر الرابع أي الذين لم يقوموا بإجراء أي تغيير ممثلين بنسبة (10.77%) موزعة كما يلي: أعلى نسبة تمثلها فئة الذين دخلهم أقل من 15000 دج ممثلة بـ(47.83%) ثم تليها فئة (من 15000 إلى 25000 دج) ممثلة بـ(5%) فقط، في حين أن فئة أكثر من 25000 دج لا أحد من العائلات وجد أنها لم تجري تغيير أو تعديل. نستنتج من هذه المقارنة أن للدخل تأثير في إجراء التغيير، أي كلما كان ازداد الدخل ازدادت نسبة التغيير وهذا ما نلاحظ جليا في فئة الذين يتقاضون أكثر من 25000 دج الذين قاموا جميعهم بإجراء التغييرات، وكلما كان نقص وضعف الدخل قل التغيير على المسكن الجاهز وازدادت معها نسبة عدم التغيير.

جدول رقم (29) يمثل الربط بين المستويات المادية وصفات التغيير

المجموع	أكثر من 25000 دج	من 15000 إلى 25000 دج	أقل من 15000 دج	المستوى المالي لا يوجد تغيير
14 %10.76	/	03 %05	11 % 47.82	لا يوجد تغيير
21 %16.15	12 %25.53	06 %10	03 %13.04	تحويل المطبخ + بيت الاستقبال
24 %18.46	06 %12.76	14 %23.33	04 %17.39	غلق المرحاض ونزع الرواق
22 %18.46	09 %19.14	08 %13.33	05 %21.73	تعديل الغرف
49 %37.69	20 %42.53	29 %48.33	/	بناء مسكن جديد
130 %100	47 %100	60 %100	23 %100	المجموع

من خلال نتائج الجدول نرى أنه مقسم إلى قسمين: قسم لم يقوموا بأي تغيير يمثلون بنسبة (10.76%)، أما القسم الثاني فيمثل في بقية نسب الجدول والتي تبين صفة التغيير والتعديل التي حدثت على المساكن الجاهزة.

فأعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ(37.69%) أي الذين قاموا ببناء مسكن جديد موزعة كما يلي: (48.33%) الذين يتراوح دخلهم من (15000 دج إلى 25000 دج)، (42.53%) الذين يزيد دخلهم عن 25000 دج، أما العائلات التي يقل دخلها عن 15000 دج فلم تقم بأي بناء مسكن جديد ثم تليها النسبة المسجلة في عمود الاتجاه العام والمتمثلة بـ(18.46%) الموافقة للسطر الخامس أي المبحوثين الذين غلقوا المرحاض ونزعوا الرواق، ثم تليها النسبة المسجلة في الاتجاه العام الممثلة بـ(16.92%) الموافقة للسطر السادس أي الذين عدلوا الغرف وأعلى نسبة تمثلها فئة أقل من 15000 دج أي الذين عدلوا الغرف من الداخل دون بناء مسكن جديد محاذ للبيت الجاهز، ثم في الأخير نجد النسبة المسجلة في عمود الاتجاه العام والمتمثلة بـ(16.15%)، أي الذين حولوا المطبخ وبيت الاستقبال وفئة العائلات التي تتقاض أكثر من 25000 دج وهي أعلى نسبة ممثلة بـ(25.53%).

من خلال هذه النسب نستنتج بأن التغييرات تحتاج لموارد مادية أي كلما ازداد الدخل ازدادت نسبة التغيير والتعديل، وهذا ما نلاحظه جليا بالنسبة للذين قاموا ببناء مساكن جديدة، أي كلما كان الدخل عاليا كانت نسبة البناء والتغيير عالية والعكس صحيح وهذا ما أكدته فئة ذات الدخل أقل من 15000 دج لم يكن لهم الحظ قط في بناء مسكن جديد، بل اكتفت بتعديل الغرف داخليا، وكانت أيضا الفئة ذات النسبة العالية التي لم تجري أي تغيير، في حين فئة أكثر من 25000 قاموا كلهم بإجراء تغييرات داخليا وخارجيا وما يستنتج من هذا أنه كلما كان المستوى المادي عاليا كلما تعدى التعديل والتغيير إلى خارج المسكن الجاهز.

ملخص الفصل الثاني:

بناءً على الفرضية المعتمدة على مدة صلاحية البيت وللمتغيرات سوسيو اقتصادية كالمستوى المعيشي والمستوى التعليمي والمسكن السابق والأصل الجغرافي في إحداث التغيرات والتعديلات داخل المسكن وخارجه فكانت لنا الاستنتاجات التالية:

أن للدخل تأثير في إجراء التغيير، حيث وجدنا أنه كلما زاد الدخل زادت نسبة التغيير لأن التغيير والبناء حتماً يحتاج الأموال وهذا لاحظناه جلياً في فئة الذين يتقاضون أكثر من 25000 دج في الشهر قاموا جميعهم بإجراء التغييرات وبناء مساكن جديدة والعكس كلما انخفض الدخل انخفضت نسبة التغيير، حيث يمكن إرجاع هذا إلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الجزائري وغلاء المعيشة، فالأسرة لا يكفيها دخلها المحدود لسد حاجاتها الأساسية يمنعها أن تخصص كل شهر قسماً لتصليح مسكنها وهذا ما لاحظناه في فئة ذات دخل أقل من 15000 دج لم يكن لهم الحظ في بناء مسكن جديد، بل ألفت بتعديل النمط الداخلي للمسكن الجاهز وهذا ما بين كذلك تأثير الدخل حتى على نوعية التغيير من الداخل فقط أو من الداخل والخارج ي حين بالمقابل نجد الذين يتقاضون من 15000 دج فأكثر جميعهم قاموا بتغييرات وتعديلات من الداخل وتوسعوا نحو الفضاء الخارجي لبناء مساكن جديدة

كما تبين لنا أيضاً أن للمستوى التعليمي تأثير في إجراء التغيير حيث لاحظنا أنه كلما كان المستوى التعليمي العالي يشير إلى مستوى الوعي والرؤية النموذجية للمسكن حيث لاحظنا أن أعلى نسبة قامت بالتغييرات والتعديلات هي فئة الجامعيين وبالمقابل نجد أعلى فئة التي لم تقم بالتغيير هي فئتي يقرأ ويكتب ومستوى ابتدائي وما استنتجناه أيضاً أنه كلما كان المستوى التعليمي معتبراً أو عالياً كان عدم رضاهم بسكناتهم الجاهزة وذلك لنهاية صلاحيتها والأعراض السلبية الناتجة عن انقضاء فترة صلاحية البيوت الجاهزة كالأضرار التي تسببها من حساسية وربو وضيق للتنفس والرائحة الكريهة وإعاقات والتشوهات التي تصيب بعض الأطفال.

في حين نجد أعلى النسب التي صرحت بأنها ملائمة عند فئتي الأميين ويقرأ ويكتب ومنه نستنتج أن هاته الفئتين لا تنظر للعواقب الصحية للبيوت الجاهزة بقدر ما تبحث عن مسكن تلجأ إليه خاصة وأزمة السكن التي تمر بها البلاد كما تبين لنا أن الأصل الجغرافي له تأثير في إجراء التغيير وصفات ونوعية التغيير، حيث كلما كان أصل العائلة أقرب للمدينة أو الحضر كانت نسبة التغيير

أكثر، وهذا ما لوحظ عند المبحوثين أن النسبة العالية التي غيرت وعدلت مساكنها هي فئتي الأصل الجغرافي الحضري وشبه الحضري سابقا وبالمقابل نجد أعلى نسبة لم تقم بإجراء أي تغيير على مساكنها هي فئة الريفيين ويعود ذلك إما لقلة دخلهم أو إلى ثقافتهم السابقة التي لا يستطيعون توظيفها اتجاه المسكن الجاهز من تصورات أو احتياجات والذي يعتبرونه نموذج سكاني متطور مقارنة ما كانوا يقيمون فيه

ونستنتج أيضا أن للأصل الجغرافي تأثير من نوعية التغيير أي كلما كان الأصل الجغرافي يقترب للحضر تتعدى صفات التغيير من داخل المسكن إلى خارجه وإلى بناء حتى مساكن جديدة محاذية للمسكن الجاهز وهذا ما لاحظناه عند فئة ذو الأصل شبه حضري كانت نسبة بناء مسكن جاهز عالية ومقارنة مع ذوي الأصل الجغرافي الحضري نجد نسبة قليلة جدا الذين بنوا مساكن جديدة وذلك يعود لما لاحظناه عند توزيع الاستثمارة أنها أسر لا تقيم بالمسكن بشكل دائم بل لفترات في السنة كالموسم مثل شهر رمضان أو الأعياد أو العطل الصيفية مما جعلهم يستغنون عن بناء مسكن جديد محاذة المسكن الجاهز بل الاكتفاء بتعديله وتغييره من الداخل بما أنهم لا يقضون فيه أوقاتهم دائما وهذا ما نجده أيضا عند ذوي الأصل الريفي اهتموا بالجانب الداخلي للمسكن

كما تبين لنا أن حالة المسكن الجاهز داخليا أثرت في إجراء التغيير بحيث أنه كلما كانت حالة المسكن الجاهز سيئة أو متدهورة كان إجراء التغيير والتعديل وذلك ما لاحظناه أن الذين قاموا بإجراء التغييرات صرحوا ونسبة عالية جدا أن مساكنهم حالتها سيئة أو متدهورة وغير صالحة للسكن مما جعلهم يلجئون إلى تغيير مساكنهم داخليا وخارجيا.

واستنتجنا أن لنوعية البناء الجاهز تأثير في إجراء التغير وتحديد نوعية التغيير هذا ما لاحظناه أن الذين يملكون البناء الجاهز المزدوج لم يقيم أي أحد ببناء مسكن جديد وهذا ما يفسر أن ليس لديهم الحرية في التغيير لأنهم مرتبطين ومتصلين بنفس المسكن مع الجار الذي يلاصق مسكنه المزدوج فإن كل تغيير على المسكن يؤثر حتما على جاره إذن فقد اهتموا بالتعديل الداخلي كغلق المراحيض ونزع الرواق وتعديل الغرف بنسبة ضعيفة جدا، في حين نجد بالمقابل أصحاب البناءات الجاهزة الفردية مارسوا كل حريتهم في تغيير المساكن داخليا وخارجيا.

الفصل الثالث

توسع تركيبة العائلة وامتدادها أديا إلى

إجراء التغيير

- 1 - عدد العائلات بالمسكن ودرجة التغيير
- 2 - العلاقة بين عدد العائلات بالمسكن وملائمة المسكن
- 3 - تأثير عدد العائلات بالمسكن وحالة المسكن
- 4 - علاقة عدد العائلات بالمسكن وصفات التغيير
- 5 - تأثير العدد الإجمالي لأفراد العائلة على درجة التغيير
- 6 - تأثير العدد الإجمالي لأفراد العائلة على حالة المسكن
- 7 - علاقة حالات التغيير نمط الأسرة وأجراء التغيير
- 8 - أسباب التوسعة
- 9 - اختيارات المبحوثين
- 10 - نوعية العلاقات ما بين قاطني المسكن الجاهز

ملخص الفصل

الفصل الثالث: توسع تركيبة العائلة وامتدادها أديا إلى إجراء التغيير

جدول رقم (30) يمثل الربط بين العدد الإجمالي للعائلات في نفس المسكن ودرجة التغيير

المجموع	03 فأكثر	03 عائلات	عائلتين	عائلة واحدة	العدد الإجمالي للعائلات
					هل تم التغيير
116 %89.23	26 %100	60 %100	23 %82.14	07 %43.75	نعم
14 %10.77	/	/	05 %17.86	09 %56.25	لا
130 %100	26 %100	60 %100	28 %100	16 %100	المجموع

نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (89.23%) أي المبحوثين الذين قاموا بتغيير وتعديل نمط سكنهم والموزعين على النحو التالي:

الذين لديهم عائلة واحدة بالمسكن يمثلون (43.75%) والذين لديهم عائلتين بالمسكن يمثلون (82.14%) والذين لديهم 3 عائلات و3 عائلات فأكثر يمثلون نسبة (100%) وبالمقابل نجد في السطر الرابع أي المبحوثين الذين لم يقوموا بالتغيير ممثلين بنسبة (10.77%) مقسمين كما يلي:

فئة الذين لديهم عائلة واحدة بالمسكن يمثلون (65.25%) ثم فئة الذين لديهم عائلتين بالمسكن يمثلون (17.86%)، أما الذين لديهم 3 عائلات فأكثر فقد قاموا جلهم بإجراء التغيير.

نستنتج من هاته المقارنة أن العدد الإجمالي للعائلات في نفس المسكن له دور كبير في إجراء وإحداث التغيير، حيث أنه كلما كان عدد العائلات كبير في نفس المسكن كلما كانت نسبة التغيير أكبر، وهذا يظهر جليا في الجدول أن الذين لديهم عائلتين فأكثر تجاوزت نسبة التغيير من 80% إلى 100% لأنها بحاجة إلى مسكن يلي حاجياتها وطموحاتها، لأنه من عائلتين إلى 3 عائلات فأكثر لا تستطيع أن تتكيف أو تعيش بالمسكن الجاهز، لذا تلجأ العائلات إلى بناء مسكن جديد، بينما نجد أن فئة عائلة واحدة بالمسكن نسبة عدم التغيير عالية وذلك يعود لرضا العائلة أو تقبل المسكن نوعا ما إلى

أن تتعدد العائلات في نفس المسكن مما يجعلها تبحث عن متنفس آخر في التغيير أو التعديل أو بناء مسكن جديد.

جدول رقم (31) يمثل الربط بين عدد العائلات بالمسكن وملائمة المسكن

المجموع	3 عائلات فأكثر	3 عائلات	عائلتين	عائلة واحدة	بنية العائلة ملائمة المسكن
35 %26.92	/ /	11 %18.33	10 %35.71	14 %87.5	ملائم
42 %32.30	18 %69.23	15 %25	08 %28.57	01 %06.25	ملائم نوعا ما
53 %40.76	08 %30.76	34 %56.66	10 %35.71	01 %06.25	غير ملائم
130 %100	26 %100	60 %100	28 %100	16 %100	المجموع

من خلال تحليل الجدول يظهر لنا أن أعلى نسبة مسجلة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ(40.76%) الموافقة للسطر الخامس مقسمة على النحو التالي: (56.66%) لثلاث عائلات و(35.71%) لعائلتين و(30.76%) لثلاث عائلات فأكثر و(06.26%) لفئة عائلة واحدة التي عبرت عن عدم ملائمة المسكن الجاهز.

وبالمقابل نجد في السطر الرابع نسبة (32.30%) أي المبحوثين الذين عبروا عن ملائمة المساكن نوعا ما وهذه العينة موزعة كما يلي: نسبة (69.23%) يمثلون 3 عائلات فأكثر و(28.57%) فئة عائلتين ثم تليها نسبة (25%) لفئة 3 عائلات وفي الأخير (06.25%) لفئة عائلة واحدة

وبالمقابل نجد أيضا في السطر الثالث نسبة (26.22%) أي المبحوثين الذين عبروا عن ملائمة المساكن وهذه النسب موزعة كما يلي: (87.5%) لعائلة واحدة و(35.71%) لعائلتين و(18.33%) لثلاث عائلات و(00%) لثلاث عائلات فأكثر

نستنتج من خلال هاته التوزيعات النسبية بأن بنية العائلة تعبر بشكل واضح عن مدى ملائمة المسكن، فكلما تزايد عدد العائلات عبرت عن عدم رضاها وعدم ملائمة المسكن، فنجد أن المساكن

التي تحوي أكثر من ثلاث عائلات يراها المبحوثين أنها غير ملائمة تماما ويعود ذلك لفترة صلاحيته المؤقتة مع احتوائه على عدد كبير من الأفراد والعائلات يصبح غير ملائم تماما للإسكان، مما يؤدي بالعائلات إلى إجراء تغيير.

جدول رقم (32) يمثل الربط بين عدد العائلات القاطنة في نفس المسكن وحالة المسكن حاليا

المجموع	3 عائلات فأكثر	3 عائلات	عائلتين	عائلة واحدة	عدد العائلات حالة المسكن
09 %06.92	/	/	03 %10.71	06 %37.5	جيدة
39 %30	12 %46.15	14 %23.33	05 %17.85	08 %50	سيئة
82 %63.08	14 %53.84	46 %76.66	20 %71.42	02 %12.5	متدهورة
130 %100	26 %100	60 %100	28 %100	16 %100	المجموع

من خلال الجدول يظهر لنا أن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (63.08%) الموافقة للسطر الخامس مقسمة على النحو التالي (76.66%) للذين لديهم 03 عائلات بالمسكن ثم تليها (71.42%) للذين لديهم عائلتين بنفس المسكن ثم تليها نسبة (53.84%) للذين لديهم 03 عائلات فأكثر يقيمون بنفس المسكن وفي الأخير نسبة (12.5%) للذين لديهم عائلة واحدة بالمسكن الجاهز وحالته متدهورة.

بالمقابل نجد بالسطر الرابع أي حالة المسكن سيئة ممثلة بـ (30%) مقسمة على النحو التالي: (50%) للذين لديهم عائلة واحدة، ثم تليها (46.15%) للذين لديهم 03 عائلات فأكثر بالمسكن ثم تليها نسبة (23.33%) للذين لديهم 3 عائلات وفي الأخير نسبة (17.85%) لفئة الذين لديهم عائلتين بالمسكن الجاهز.

وبالمقابل أيضا نجد في السطر الثالث أي حالة المسكن جيدة ممثلة بـ (06.92%) موزعة كما يلي: (37.5%) للذين لديهم عائلة واحدة بالمسكن ونسبة (10.71%) للذين لديهم عائلتين بالمسكن، في حين الذين لديهم 03 عائلات فأكثر صرحوا بأنها ليست جيدة تماما.

نستنتج من المقارنة أن العدد الإجمالي للعائلات له دور في التأثير على حالة المسكن، حيث كلما ازداد عدد العائلات بنفس المسكن كلما ازدادت حالة المسكن سوءاً وتدهوراً وهذا ما يتجلى من خلال الجدول أن فئة الذين لديهم أكثر من 03 عائلات أعلى نسبة تمثلها الحالة المتدهورة للمسكن الجاهز في حين لا نجد أي مبحوث صرح بأنها جيدة ونفس الشيء تمثله فئة الذين لديهم 03 عائلات بالمسكن، أما فئة الذين لديهم عائلتين بالمسكن أعلى نسبة تمثلها الحالة المتدهورة للمسكن ونسبة ضعيفة التي صرحت بأنها جيدة، في حين أن فئة الذين لديهم عائلة واحدة بالمسكن فقد صرح نصف المبحوثين بأنها سيئة والبقية بين جيدة ومتدهورة.

جدول رقم (33) يمثل عدد العائلات بالمسكن وصفات التغيير

المجموع	3 عائلات فأكثر	3 عائلات	عائلتين	عائلة واحدة	بيئة العائلة صفات التغيير
14 %10.76	/ /	/ /	05 %17.85	09 %56.25	لا يوجد تغيير
21 %16.15	03 %11.53	12 %20	05 %17.85	01 %06.25	تحويل المطبخ + بيت الاستقبال
24 %18.46	04 %15.38	11 %18.33	07 %25	02 %12.50	غلق المرحاض ونزع الرواق
22 %16.92	08 %30.76	10 %16.66	03 %10.71	01 %06.25	تعديل الغرف
49 %37.69	11 %42.30	27 %45	08 %28.57	03 %18.75	بناء مسكن جديد
130 %100	26 %100	60 %100	28 %100	16 %100	المجموع

من خلال نتائج الجدول نرى أنه مقسم إلى قسمين:
قسم لم يقوموا بأي تغيير يمثلون نسبة (10.76%)، أما القسم الثاني فيتمثل في بقية نسب
الجدول والتي تبين صفة التغيير والتعديل التي أجريت على المساكن الجاهزة.

نلاحظ أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ(37.96%) الموافقة للسطر السابع والمتمثلة في المبحوثين الذين قاموا ببناء مسكن جديد وهذه النسب موزعة كما يلي:

(45%) لفئة ثلاث عائلات تقيم في نفس المسكن ثم تليها نسبة (42.30%) لفئة أكثر من ثلاث عائلات ثم تليها فئة عائلتين بنسبة (28.57%) وفي الأخير نسبة (18.75%) عائلة واحدة وبالمقابل نجد أعلى نسبة ممثلة في الجدول لعائلة واحدة ممثلة بـ(56.25%) الذين لم يجروا أي تغيير في حين نجد أعلى نسبة لفئات عائلتين و3 عائلات و3 عائلات فأكثر ممثلة في بناء مسكن جديد.

نستنتج أن بنية العائلة تساهم بشكل كبير في التعبير عن صفة التغيير والتعديل، بحيث كانت العائلات التي قامت ببناء مسكن جديد عند العائلات الممتدة وهذا ما يدل على حاجة هذه العائلات إلى مسكن جديد يستجيب لحاجيات هذا النوع من العائلات، وهذا ما يفسر بأنها غير راضية بهذه السكنات من حيث اتساعهم وعدم ملاءمتها فعبرت عن رفضها بإنشاء مسكن جديد، عكس فئة عائلة واحدة بالمسكن التي اهتمت بتعديل وتغيير المسكن من الداخل أو عدم تغييره تماما وهذا ما تجلّى في النسبة العالية التي تجاوزت النصف من العائلات ذات عائلة واحدة بالمسكن لم يقوموا بأي إجراء تغيير.

جدول رقم (34) يمثل الربط بين العدد الإجمالي لأفراد العائلة ودرجة التغيير

المجموع	8 فأكثر	من 5 - 7	من 2 - 4	العدد الإجمالي لأفراد العائلة	
				هل تم التغيير	
116 %89.23	88 %100	21 %91.30	07 %36.84	نعم	
14 %10.77	/	02 %08.70	12 %63.15	لا	
130 %100	88 %100	23 %100	19 %100	المجموع	

نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ(89.23%) توافق السطر الثالث أي المبحوثين الذين قاموا بتغيير وتعديل نمط سكناتهم موزعة على النحو التالي:

الذين لديهم عدد أفراد يتراوح ما بين فردين و04 أفراد نسبة (36.84%) والذين لديهم عدد أفراد ما بين (5-7) أفراد بلغت نسبتهم (91.30%) أما الذين لديهم عدد أفراد أكثر من 08 أفراد فهم ممثلين بنسبة 100%.

وبالمقابل نجد في السطر الرابع أي المبحوثين الذين لم يقوموا بالتغيير ممثلين بنسبة (10.77%) مقسمين كما يلي: نسبة (63.15%) الذين لديهم عدد أفراد ما بين (2 - 4)، ثم نسبة (08.7%) للذين لديهم عدد أفراد ما بين (5 - 7) أفراد، أما العائلات ذات عدد أفراد أكثر من 08 أفراد كلها قامت بالتغيير.

نستنتج من هاته المقارنة أن العدد الإجمالي للإفراد العائلة له دور كبير في إحداث التغيير حيث أنه كلما كان العدد أكبر كلما كانت نسبة التغيير أكثر وبالتالي فعدد الأفراد يعمل على تحديد التغيرات والتحويلات وبالتالي تجسيد مختلف الاحتياجات والطموحات التي تتماشى وتركيبية العائلة وهذا ما نلاحظه جليا في فئة ذات عدد أفراد أكثر من 08 قامت جميعها بإجراء تغييرات وهي أعلى نسبة بالجدول بينما نجد أدنى نسبة بالجدول تمثلها فئة من (5-7) أفراد العائلة أي لم يقوموا بأي تغيير، وهذا ما أكدناه أعلاه أنه كلما ازداد عدد أفراد العائلة ازدادت معه نسبة التغيير.

جدول رقم (35) يمثل الربط بين العدد الإجمالي لأفراد العائلة وحالة المسكن الجاهز

عدد الأفراد	من 2 - 4	من 5 - 7	8 فأكثر	المجموع
حالة المسكن				
جيدة	07 %36.84	02 %08.69	/	09 %06.92
سيئة	05 %26.31	13 %56.52	21 %23.86	39 %30
متدهورة	07 %36.84	08 %34.78	67 %76.13	82 %63.08
المجموع	19 %100	23 %100	88 %100	130 %100

من خلال تحليل الجدول يظهر لنا أن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (63.08%)

الموافقة للسطر الخامس مقسمة على النحو التالي: (36.84%) للذين لديهم عدد أفراد يتراوح ما بين فردين و04 أفراد و(34.78%) للذين لديهم عدد أفراد ما بين (05-07) أفراد ونسبة (76.13%) للذين لديهم عدد أفراد ومساكنهم متدهورة وبالمقابل نجد في السطر الرابع أي حالة المسكن سيئة ممثلة بـ(30%) مقسمة على الآتي: (26.31%) للذين لديهم عدد أفراد يتراوح ما بين فردين و04 أفراد، (56.52%) للذين لديهم عدد أفراد ما بين (05-07) أفراد ونسبته (6.92%) أي حالة المسكن جيدة موزعة على الآتي (36.84%) للذين لديهم عدد أفراد يتراوح ما بين فردين و04 أفراد ونسبته (08.69%) للذين لديهم عدد أفراد ما بين (5-7) أفراد، أما الذين لديهم عدد أفراد 08 فأكثر صرحوا بأنها ليست جيدة.

نستنتج أن العدد الإجمالي لأفراد العائلة له دور كبير في التأثير على حالة المسكن حيث كلما كان العدد كبير كلما حالة المسكن سوءاً وتدهوراً، وهذا ما يتجلى من خلال الجدول أن فئة الذين لديهم عدد أفراد 08 فأكثر أعلى نسبة بها تمثلها الحالة المتدهورة في حين لم يصرح أي أحد أنها جيدة بينما للذين لديهم عدد أفراد من (5-7) تمثلها أعلى نسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنها سيئة مقابل شبه ضعيفة جداً صرحت بأنها جيدة، في حين أن فئة الذين لديهم عدد أفراد من (02-04) أفراد تساوت أعلى نسبة بين جيدة ومتدهورة في حين صرح بقية المبحوثين بأن حالة المسكن سيئة.

جدول رقم (36) يمثل علاقة حالات تغيير الأسرة وإجراء التغيير

المجموع	كبر سن الأولاد	زوج أحد أفراد الأسرة	التغيير زيادة حجم الأسرة	حالات إجراء التغيير
116 %89.23	13 %68.42	47 %92.15	56 %93.33	نعم
14 %10.77	06 %31.58	04 %07.85	04 %06.27	لا
130 %100	19 %100	51 %100	60 %100	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ(89.23%) والتي توافق السطر الثالث أي المبحوثين الذين قاموا بإجراء تغييرات وتعديلات على

مساكنهم والمبينة كما يلي: نسبة (93.33%) قاموا بإجراء تغييرات وتعديلات عند زيادة حجم الأسرة ثم تليها نسبة (92.15%) عند زواج أحد أفراد الأسرة ثم نسبة (68.42%) عند كبر سن الأبناء

وبالمقابل نلاحظ نسبة (10.77%) من المبحوثين لم يقوموا بإجراء أي تغيير الموزعة تسلسليا كما يلي: (31.58%) عند كبر سن الأبناء ثم نسبة (07.85%) عند زواج أفراد الأسرة ثم (06.27%) عند زيادة حجم الأسرة.

نستنتج من هذه المقارنات أن العائلات تقوم بإجراء تغييرات وتعديلات على مسكنها عند زيادة حجمها و زواج أحد أفرادها خاصة إذا بقي في نفس المسكن فتقوم بإجراء التغيير تلبية لحاجاتها ولعاشية الوضع الجديد إذن تغير نمط الأسرة وتمدها يؤدي إلى إجراء التغيير

جدول رقم (37) يمثل أسباب التوسعة والتغيير

النسبة	التكرار	الأسباب
25%	29	الضييق في البيت الجاهز
29.31%	34	نهاية صلاحية البيت الجاهز
29.31%	34	توسع عدد أفراد العائلة
16.37%	19	رغبة الاستقلالية عن البيت الجاهز
100%	116	المجموع

إن من بين أكثر الأسباب تمثيلا للتوسعة والتغيير على المسكن والتي صرح بها المبحوثين هي نهاية صلاحية البيت الجاهز وتوسع عدد أفراد العائلة بنفس النسبة والمقدرة بـ (29.31%) من مجموع الإجابات المصرح بها، بينما هناك 25.00% تصرح عن سبب الضيق في البيت الجاهز، في حين هناك 16.37% ترغب في الاستقلالية عن البيت الجاهز.

فما استخلصناه من الجدول السابق أن مجموع العينة الذين قاموا بإجراء التغيير نسبة 89.23% هم يرجعون هذا السبب وهذا حسب الجدول (37) إلى نهاية صلاحية البيت الجاهز وآثاره السلبية على سكانه من أمراض وإعاقات وإلى توسع عدد أفراد العائلة لفترة بناء المساكن الجاهزة تجاوزت الثلاثين سنة فأفراد العائلة الذين كانوا صغار تجاوزوا الثلاثين من عمرهم حتماً، حيث يزيد عدد أفراد العائلة ويزيد إنشاء عائلات أخرى أيضاً داخل المسكن مما يصبح يلي احتياجاتهم وطموحاتهم مما يجعلهم يشعرون بالضيق في البيت الجاهز ثم يرغبون في تعديله أو الاستقلالية عنه بإنجاز وبناء مسكن جديد قد يلي احتياجاتهم وطموحاتهم وتصوراتهم.

جدول رقم (38) يمثل خيارات المبحوثين

النسبة	التكرار	الخيارات
05.38%	07	البقاء في المسكن الجاهز
73.84%	96	بناء مسكن صلب في مكان البناء الجاهز
12.30%	16	مسكن جديد في العمارات
08.46%	11	الحصول على قطعة أرض
100%	130	المجموع

إن من أكثر وأبرز خيارات المبحوثين التي صرحوا بها هي بناء مسكن صلب في مكان البناء الجاهز حيث تقدر نسبته بـ 73.84% من مجموع الإجابات المصرحة بها، بينما هناك 12.30% تصرح بخيار الحصول على مسكن جديد في العمارات، في حين هناك 08.46% اختاروا الحصول على قطعة أرض بينما صرحت 05.38% فقط بخيارها البقاء في المسكن الجاهز .

ومن خلال هاته التوزيعات النسبية نستنتج أن غالبية العائلات ترغب في خيار تغيير المسكن الجاهز خاصة بعد انقضاء فترة صلاحيته ولم يعد يلي حاجيات سكانه، مما جعل فئة من العائلات

تفكر في مغادرته أو الحصول على قطعة أرض لبناء مسكن جديد، بينما الفئة القليلة من العائلات خيرت البقاء في المسكن لضعف مواردها المادية ولعدم وجود أي حل آخر بديل.

جدول رقم (39) يمثل نوعية العلاقات ما بين الجيران

النسبة	التكرار	نوعية العلاقة
27.70%	36	تبادل الزيارات
34.61%	45	تعاون وتضامن
26.92%	35	علاقات محدودة
09.23%	12	علاقات سيئة
01.53%	02	علاقات منعدمة
100%	130	المجموع

من خلال الجدول نريد معرفة نوعية العلاقات ما بين الجيران، فنلاحظ أن أعلى نسبة تقدر بـ(34.61%) بالنسبة لعلاقات تعاون وتضامن، ثم تليها نسبة (27.70%) لتبادل زيارات، ثم تليها نسبة (26.92%) لعلاقات محدودة ثم تليها نسبة (09.23%) لعلاقات سيئة ونسبة (01.53%) لعلاقات منعدمة.

نستنتج من هذه النسب أن العائلات متضامنة ومتعاونة فيما بينها وهذا ما ظهر في البناءات والتغيرات التي يقوم بها أصحاب المساكن لوحدهم فيساهم فيها تقريبا جميع أفراد الحي للمساعدة وما توضحه أيضا نسبة تبادل زيارات فالعائلات مازالت محافظة على التزاور فيما بينها خاصة في الأفراح أو الولائم والمعونة والمساندة عند الأفراح، في حين نجد أن بعض العائلات علاقاتها محدودة فهذه العائلات إما وافدة جديدة على الحي ومنها ما جرت بينها خصومات خاصة عند إجراء التغيير أحد الجيران والتوسع للخارج على حساب الجار، أما علاقات سيئة ومنعدمة فهي نسب ضعيفة جدا ولا يقاس عليها.

ملخص الفصل الثالث:

نريد من خلال هذه الفرضية معرفة ما إذا كان لتوسع تركيبة العائلة وامتدادها تأثير في إعادة توزيع لوظائف الإطار المبني للمسكن داخليا وخارجيا.

وانطلاقا من القراءات الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

نستنتج بأن تركيبة العائلة وكل ما يدخل تحتها من (عدد العائلات التي تقطن بالمسكن، عدد الأولاد، وجود أقارب)، لها دور في تغيير المسكن داخليا وخارجيا وذلك بعد ربطها بعدة متغيرات كملائمة المسكن وصفات التغيير وحالة المسكن.

حيث استنتجنا أنه كلما تزايد عدد العائلات في نفس المسكن تزايدت معه نسبة التغيير والتعديل وهذا ما لاحظناه بالعائلات التي أجرت التغيير فنجد أن المسكن الذي يحتوي على ثلاث عائلات فأكثر قام جميعهم بإجراء التغييرات داخل وخارج المسكن، حيث استنتجنا أن المسكن لا يستطيع أن يلبي حاجيات عائلتين فأكثر مما يجعل صعوبة التكيف والعيش بالمسكن الجاهز ضف إلى نهاية صلاحيته وما ينعكس سلبا عن ذلك على صحة أفراد العائلة.

وما استنتجناه أيضا أنه كلما تزايد عدد العائلات بالمسكن كلما كان المسكن غير ملائم أو غير صالح للسكن وهذا ما لاحظناه أنه كلما تجاوز المسكن عائلتين صرح مبحوثينا أنه غير ملائم تماما وهذا ما يجعلهم يلجئون إلى التغيير وإلى بناء مساكن جديدة محاذية للبيت الجاهز كما تبين لنا أن عدد العائلات القاطنة في نفس المسكن لها تأثير على حالة المسكن حيث كلما ازداد عدد العائلات بنفس المسكن كلما ازدادت حالة المسكن سوءاً وتدهوراً وهذا ما ظهر لنا جليا أن المساكن التي تحوي على ثلاث عائلات فأكثر هي الأكثر تدهوراً وسوءاً مما تجعل أصحابها يلجئون إلى إجراء تعديلات وتغييرات على المسكن في حين نجد أن المسكن الذي يحوي عائلة واحدة فقط ترى أنه ملائم وصالح للسكن.

وكلما قل عدد العائلات بالمسكن كانت حالة المسكن جيدة أو مقبولة عموما بالرغم ما تجاوزته من صلاحيتها وهذا ما لاحظناه عند العائلات الواحدة التي تقطن بالمسكن صرحت ما بين حالة سيئة إلى جيدة للمسكن التي تعيش فيه.

أما فيما يخص علاقة عدد العائلات بنفس المسكن وصفات التغيير التي أجريت نجد أن بنية العائلة تساهم بشكل كبير في التعبير عن صفة التغيير والتعديل وذلك ما لاحظناه أنه كلما زاد عدد

العائلات داخل المسكن زاد معه التغيير حتى بخارج المسكن الجاهز ببناء مساكن جديدة حتى ولو بشكل فوضوي وغير مخطط ليلبوا احتياجاتهم والتقليل من مشاكل الضيق داخل المسكن. أما فيما يخص العدد الإجمالي لأفراد العائلة فإنه يؤثر على إجراء التغيير حيث أنه كلما كان عدد الأفراد كبير كلما كانت نسبة التغيير أكبر، حيث لاحظنا أن العائلات التي تجاوز عدد أفرادها 08 أفراد قامت جميعها بإجراء التغييرات، في حين نجد بالمقابل أن العائلات التي عدد أفرادها ما بين اثنين إلى أربعة أفراد لم تقم بإجراء التغيير وبنسبة عالية وهذا يدل على ما افترضناه أنه كلما زاد عدد أفراد العائلة ازدادت معه نسبة التغيير والعكس صحيح كلما قل عدد أفراد العائلة بالمسكن قلت معه نسبة التغيير.

وما استنتجناه أيضا من أنه كلما زاد أفراد العائلة كلما صارت حالة المسكن سيئة أو متدهورة وهذا ما أكده الباحثون الذين لديهم عدد أفراد 08 فأكثر حالة مسكنها متدهورة مقابل الذين لديهم من خمسة إلى سبعة أفراد صرحوا بأنها ما بين سيئة إلى متدهورة.

أما ما استنتجناه أيضا أن حالات تغيير نمط الأسرة يؤثر على إجراء التغيير وهذا ما استخلصناه من أن العائلات تقوم بإجراء تغييرات وتعديلات على مسكنها عند زيادة حجمها وعند زواج أفرادها ونسب عالية وهذا ما أكدوه في تصريحاتهم على الخيارات الثلاث.

أما عن أسباب التوسعة وتغيير المجال السكني أرجعه الباحثون إلى توسع عدد أفراد العائلة بالمسكن وإلى نهاية صلاحية البيت الجاهز بنسبة عالية في تصريحاتهم على الخيارات الأربع المطروحة عليهم.

وفي الأخير طرحت أربع خيارات للعائلات كخيارات بديلة عن البيت الجاهز فكان خيارهم وبنسبة عالية جداً بناء مسكن صلب في مكان البناء الجاهز مقارنة بمسكن جديد في العمارات أو الحصول على قطعة أرض أو البقاء في المسكن الجاهز والتي كانت بنسبة ضعيفة جداً هذا الخيار الأخير وأخيراً يمكننا القول من هذه الاستنتاجات بأن تركيبة العائلة وامتدادها تؤثر في إجراء التغيير والتعديل على المسكن داخليا وخارجيا.

الفصل الرابع

ملكية الأفراد للمسكن وغياب الإجراءات القانونية

تساعد على انتشار النسيج غير المخطط

- 1 - تأثير الحالة القانونية للمسكن على درجة التغيير
- 2- تأثير وجود رقعة أرض قرب المسكن الجاهز على تملكها
- 3 - تأثير التغيير وعلاقته بإجراء التغيير
- 4 - تأثير الحالة القانونية للمسكن على صفات التغيير
- 5 - علاقة الربط بالمرافق العمومية ودرجة التغيير
- 6 - توسعة المسكن في إطار مخطط التعمير والبناء
- 7 - احترام المبحوثين لمقاييس البناء والتعمير
- 8 - تأثير الحالة القانونية للمسكن على حالات تغيير المسكن
- 9 - أسباب عدم إكمال وترميم المسكن من الخارج
- 10 - تخطيط للبناء وفق صدمات الزلازل
- 11 - العلاقة بين الحالة القانونية للمسكن والطرف المساهم في التغيير
- 12 - تمتع المسكن بالتهوية
- 13 - العوامل التي لم تسمح بالتهوية
- 14 - تأثير الصعوبات التي واجهت التغيير على درجة التغيير
- 15 - العلاقة بين صعوبة التغيير وصفات التغيير

ملخص الفصل

الفصل الرابع: ملكية الأفراد للمسكن وغياب الإجراءات القانونية تساعد على انتشار النسيج العمراني غير المخطط

جدول رقم (40) يمثل الحالة القانونية للمسكن ودرجة التغيير

المجموع	المسكن الوظيفي	المستأجر الحالي	المستفيد الأصلي	مستغل المسكن درجة التغيير
116 %89.23	/ /	15 %65.21	101 %94.39	نعم
14 %10.77	/ /	08 %34.79	06 %05.61	لا
130 %100	/ /	23 %100	107 %100	المجموع

نلاحظ من الجدول أن نسبة المبحوثين الذين قاموا بالتغيير تمثل (89.23%) موزعة على النحو التالي: المستفيد الأصلي يمثلون أعلى نسبة بـ(94.39%) ثم المستأجرين بـ(65.21%) أما المساكن الوظيفية فقد تم التنازل عنها لأصحابها فأصبحت في فئة المستفيد الأصلي. وبالمقابل نجد نسب المبحوثين الذين لم يقوموا بالتغيير تمثل نسبة (10.77%) مقسمة كما يلي: (34.79%) تمثل المستأجر الحالي ونسبة (05.61%) للمستفيد الأصلي. نستنتج من خلال المقارنة بأن الحالة القانونية للمسكن تشير إلى أهمية التغيير ودرجته بحيث كلما كان الامتلاك رسمياً كان التغيير كبيراً، وهذا يلاحظ جلياً في فئة المستفيدين الأصليين (أصحاب الملكية) ونسبة عالية جداً قاموا بإجراء التغيير بينما الذين لم يقوموا بإجراء التغيير فهي تعبر عن فئة ضعيفة جداً.

جدول رقم (41) يمثل وجود رقعة أرض قرب المسكن الجاهز شجعتكم على التوسع وامتلاكها

النسبة %	التكرار	وجود رقعة أرض قرب المسكن الجاهز
87.93%	102	نعم
12.07%	014	لا
100%	116	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن (87.93%) من فئة الذين قاموا بإجراء التغيير صرحوا بأن وجود رقعة أرض قرب مسكنهم تشجعهم على امتلاكها، بالمقابل نجد (12.07%) من فئة الذين قاموا بإجراء التغيير أيضا رغم وجود رقعة أرض قرب مسكنهم ولكن لم يمتلكوها أو يستحوذوا عليها.

فما استخلصناه من الجداول السابقة أن مجموع العينة الذين قاموا بإجراء التغيير نسبة (89.23%) كلما كان وجود رقعة أو مساحة أرض قرب مسكنها شجعها على امتلاكها والاستحواذ عليه للتوسيع وبناء مسكن جديد، أي كلما كانت مساحة موجودة كلما كان التغيير والتوسع ممكنا.

جدول رقم (42) يمثل تأثير التغيير وعلاقته بإجراء التغيير

المجموع	على حساب الشارع	على المحيط	على الجيران	تأثيرات التغيير إجراء التغيير
101 %87.06	76 %93.82	05 %83.33	20 %68.96	نعم
15 %12.94	05 %06.18	01 %16.66	09 %31.04	لا
116 %100	81 %100	06 %100	29 %100	المجموع

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة (87.06%) إجراءهم للتغيير كان له تأثير على حساب الشارع بنسبة (93.82%) وعلى المحيط بنسبة (83.33%) ثم تليها تأثير على الجيران بنسبة (68.96%)

بالمقابل نجد نسبة (12.94%) بأن إجراءهم للتغيير لم يكن له أي تأثير والموزعة كما يلي: نسبة (31.04%) على الجيران، ونسبة (16.66%) على المحيط ونسبة (06.18%) على حساب الشارع.

نستنتج من خلال المقارنة وما استخلصناه من الجداول السابقة بأن مجموع العينة الذين قاموا بإجراء التغيير بنسبة (89.23%) تعبر بأن إجراءهم للتغيير كان له تأثير وبنسبة عالية وهذا ما نلاحظه من الجدول بأن إجراءات التغيير أثرت كثيرا على الشوارع وذلك ما تعبر عنه النسبة الكبيرة التي صرحت بذلك من تضيق في الشوارع وغلق بعض الممرات وتضييقها جدا، أما بالنسبة للمحيط أو الفضاء الخارجي فإن إجراءات التغيير كان لها تأثير عليه وبنسبة عالية وذلك ما عبر عنه الباحثين من قطع للأشجار المحاذية للمسكن الجاهز وإدخال الأعمدة الكهربائية داخل المنزل أما إجراءات التغيير فقد كان لها تأثير أيضا على الجيران فقد صرحت بنسبة عالية بأن تغييراتها كان لها أثر على الجيران كالتقليل من التهوية ودخول ضوء الشمس للمساكن بسبب التعالي في الأسوار إضافة إلى بعض الصدمات التي تقع عند رغبة أحد الجيران التوسع على حساب الجار وبالمقابل نجد نسبة قليلة تؤكد بأن إجراءاتها للتغيير لم يؤثر على الجيران.

جدول رقم (43) يمثل الربط ما بين مستغل للبناء الجاهز وصفات التغيير

المجموع	مسكن وظيفي	المستفيد الحالي (كراء)	المستفيد الأصلي	مستغل السكن صفات التغيير
14 %10.77	/	08 %34.78	06 %05.60	لا يوجد تغيير
21 %16.15	/	03 %13.04	18 %16.82	تحويل المطبخ + بيت الاستقبال
24 %18.46	/	03 %13.04	21 %19.62	تحويل المراض ونزع الرواق
22 %16.92	/	05 %21.73	17 %18.69	تعديل الغرف
49 %37.69	/	04 %17.39	45 %42.05	بناء مسكن جديد
130 %100	/	23 %100	107 %100	المجموع

من خلال هذا الجدول نريد معرفة ما إذا كان للحالة القانونية تأثير على نوعية التغييرات والتعديلات التي طرأت على المساكن الجاهزة، فنلاحظ بأن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ(37.69%) وهي التي توافق الباحثين الذين قاموا ببناء مسكن جديد موزعة كما يلي: نسبة (42.05%) للمستفيد الأصلي، ونسبة (17.39%) للمستفيد الحالي.

بالمقابل نجد نسبة (18.46%) أي الذين قاموا بتحويل المراض ونزع الرواق موزعة كما يلي: (19.62%) للمستفيد الأصلي و(13.04%) المستفيد الحالي، ونجد أيضا نسبة (16.92%) أي فئة الذين عدلوا الغرف والموزعة كما يلي: (21.73%) للمستفيد الحالي و(18.69%) للمستفيد الأصلي، ونلاحظ نسبة (16.15%) لفئة الذين حولوا المطبخ وبيت الاستقبال والموزعة كما يلي: (16.82%) للمستفيد الأصلي و(13.04%) للمستفيد الحالي.

نستنتج من خلال المقارنة أن المستفيد الأصلي (صاحب الملكية) قاموا ببناء مساكن جديدة وبنسبة عالية وذلك لما يعبر أن الملكية القانونية تعطي لصاحبها التغيير وحتى التوسع خارج المسكن الجاهز، وقد تقاربت النسب بين تعديل الغرف وتحويل المرحاض ونزع الرواق إضافة لتحويل المطبخ وبيت الاستقبال، في حين نجد الذين لم يقوموا بإجراء التغيير فهم يمثلون نسبة ضعيفة جدا أما المستفيد الحالي (الكراء) فنجد النسبة العالية والمتمثلة في عدم إجراء أي تغيير، أما الذين قاموا بإجراء تغييرات وتعديلات نجد الذين عدلوا الغرف تمثل أعلى نسبة فقد اكتفوا بتعديل المتزل من الداخل أكثر من التوسع نحو الخارج وذلك لشعورهم بأنهم لا يملكون هذا المجال عكس أصحاب أو الملاك لليوت الجاهزة في حين نجد باقي النسب متقاربة وتوزعت على باقي التغييرات ومنه نستطيع القول أن الحالة القانونية للمسكن تعمل على تحديد التصورات التي تطمح إليها العائلة.

جدول رقم (44) يمثل علاقة الربط بالمرافق أو الخدمات العمومية ودرجة التغيير

المجموع	شبكة صرف المياه	شبكة الهاتف	شبكة الكهرباء والغاز	شبكة مياه الشرب	المرافق العمومية درجة التغيير
116 %89.23	34 %87.17	31 %91.17	31 %93.93	20 %83.33	نعم
14 %10.77	05 %12.83	03 %08.83	02 %06.06	04 %16.66	لا
130 %100	39 %100	34 %100	33 %100	24 %100	المجموع

من خلال الجدول نريد معرفة علاقة الربط بالمرافق والخدمات العمومية بدرجة التغيير، فنلاحظ أن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ(89.23%) أي المبحوثين الذين قاموا بإجراء التغيير والمقسمة على النحو التالي: (93.93%) شبكة الكهرباء والغاز ثم تليها نسبة (91.17%) لشبكة الكهرباء ونسبة (87.17%) لشبكة صرف المياه وفي الأخير نسبة (83.33%) لشبكة مياه الشرب وبالمقابل نجد نسبة (10.77%) أي المبحوثين الذين لم يقوموا بإجراء أي تغيير والموزعة على النحو التالي: (16.66%) لشبكة مياه الشرب و(12.83%) لشبكة صرف المياه و(08.83%) لشبكة الهاتف و(06.06%) لشبكة الكهرباء والغاز.

نستنتج من هذه المقارنة أن إجراء التغيير عطلت الربط بالمرافق والخدمات العمومية وهذا نلاحظه في فئة الذين قاموا بإجراء تغييرات تعطلت بنسبة عالية جداً للربط بجميع الشبكات وخاصة بشبكة الكهرباء والغاز وشبكة الهاتف.

أما فئة الذين لم يقوموا بإجراء التغيير نجد أنها تعطلت بالربط بالمرافق والخدمات العمومية ولكن نسبة قليلة فكانت أعلى نسبة للشبكة التي تعطل الربط بها هي شبكة مياه الشرب وشبكة صرف المياه وما يستنتج أيضا أن فئة الذين أجروا التغيير تأثروا بتعطيل الربط بها هي شبكة مياه الشرب وشبكة صرف المياه وما يستنتج أيضا أن فئة الذين أجروا التغيير تأثروا بتعطيل الربط بالخدمات الفوقية كالكهرباء والهاتف أما الذين لم يجروا التغيير تأثر بتعطيل أكثر بالربط بالخدمات التحتية (تحت الأرض) كشبكة صرف المياه ومياه الشرب.

جدول رقم (45) يمثل توسعة المسكن في إطار مخطط التعمير والبناء

التوسعة مخططة	التكرار	النسبة
نعم	11	09.48%
لا	105	90.52%
المجموع	116	100%

هذا الجدول يرمي إلى معرفة ما إذا كانت التوسعة للمسكن مخططة في إطار مخطط البناء والتعمير وقد بينت لنا النتائج أن نسبة (90.52%) توسعتهم غير مخططة في إطار مخطط التعمير والبناء بينما بالمقابل نجد (09.48%) فقط الذين صرحوا بأنهم يملكون مخططات وبناءهم مصنف ضمن إطار مخطط البناء والتعمير.

ومن هذا نستنتج أن غالبية المبحوثين الذين أجروا تغييرات كانت تغييراتهم فوضوية عشوائية وغير مخططة ومنظمة.

جدول رقم (46) يمثل مدى احترام المبحوثين لمقاييس البناء والتعمير

النسبة	التكرار	احترام مقاييس البناء والتعمير
12.06%	14	نعم
34.48%	40	لا
53.44%	62	بدون رأي
100%	116	المجموع

يرمي هذا الجدول إلى معرفة مدى احترام المبحوثين الذين قاموا بإجراء التغيير لمقاييس البناء والتعمير وقد بينت لنا النتائج أن نسبة 53.44% لم يدلوا بآرائهم في حين نجد أن نسبة (34.48%) صرحوا بعدم احترامهم لمقاييس البناء والتعمير مقابل (12.06%) صرحوا بأنهم احترموا مقاييس البناء والتعمير.

وما يمكن استخلاصه هو أن معظم العائلات لم تود الإدلاء أو الإجابة عن السؤال لأن في غالبية التغييرات والتعديلات غير قانونية وذلك سبب يجعل المبحوثين عدم التصريح لاحترامهم مقاييس البناء والتعمير.

جدول رقم (47) يمثل الحالة القانونية للمسكن وعلاقته بحالات تعديل وتغيير المسكن

المجموع	المستفيد الحالي (كراء)	المستفيد الأصلي (ملكية)	الحالة القانونية / تغيير المسكن
67 %51.53	12 %52.17	55 %51.40	من الداخل فقط
49 %37.70	03 %13.04	46 %42.99	من الخارج
14 %10.77	08 %34.78	06 %05.60	لا يوجد تغيير
130 %100	23 %100	107 %100	المجموع

نلاحظ أن الجدول مقسم إلى قسمين، فئة الذين لم يقوموا بأي تغيير والمثلة بـ(10.77%) وفئة الذين أجروا التغيير والموزعة على الجدول، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام تمثل (51.53%) أي فئة الذين شيّدوا ورمموا المسكن من الداخل فقط والموزعة كما يلي: (52.17%) للمستفيد الحالي و(51.40%) للمستفيد الأصلي.

في حين نجد بالمقابل (37.70%) أي الذين شيّدوا ورمموا المسكن من الخارج والموزعة كما يلي: (42.99%) للمستفيد الأصلي و(13.04%) للمستفيد الحالي (كراء).

نستنتج من هذه المقارنة أن نسبة التشييد والترميم من الداخل كانت هي العالية حيث كانت الفئتين متقاربتين جدا (الملاك والكراء)، في حين نجد أن المستفيدين الحاليين قاموا بالتشييد والترميم من الداخل فقط بنسبة عالية أكثر من النصف في حين الذين رمموا من الخارج فهم فئة قليلة، بينما أن المستفيد الأصلي للمسكن نسبة الترميم للمسكن من الخارج عالية مقارنة بالمستفيد الحالي ويرجع هذا للملكية المسكن لأصحاب فيحفزهم لترميمه من الخارج في حين المستفيدين الحاليين (كراء) يحسون بأن المظهر الخارجي لا يهمهم وأنهم غير معنيين بترميمه من الخارج.

ومنه نستنتج أن الحالة القانونية للمسكن تؤثر في تعديل وتغيير المسكن داخليا وخارجيا.

جدول رقم (48) يمثل أسباب عدم إكمال وترميم المسكن من الخارج

النسبة	التكرار	الأسباب
49.25%	33	نقص الموارد المادية
35.82%	27	الاهتمام بالمظهر الداخلي للمسكن فقط
14.93%	10	انتظار مساعدة من طرف الدولة
100%	67	المجموع

إن من بين الأكثر الأسباب تمثيلاً لعدم تكملة الترميم من الخارج والتي صرح بها المبحوثين هي قلة الدخل ونقص الموارد المادية حيث تقدر نسبته بـ 49.25% من مجموع الإجابات المصرحة بها يرجعونه لغلاء المعيشة مما لا يكفي أو يلي الدخل كل حاجيات الأسرة الضرورية فيكتفون بالترميم داخلياً فقط دون تكملته من الخارج، بينما نجد أن نسبة (35.82%) تهتم بالمظهر الداخلي للمسكن إما لنقص الدخل كما أوضحنا أو كونهم كراء للمساكن لا يهمهم المظهر الخارجي في حين نجد أن (14.93%) ينتظرون مساعدة من طرف الدولة لتعويض لترميم مساكنهم.

فما استخلصناه من الجدول (48) أن مجموع العينة الذين لا يملكون الترميم من الخارج نسبة (51.53%) هم يرجعون هذا السبب وهذا حسب الجدول أعلاه إلى قلة ونقص الموارد المادية بنسبة تقارب النصف، في حين هناك فئة معتبرة لا تهتم بالمظهر الخارجي للمسكن ولا إلى النظرة الجمالية للمجال السكني، ومع عدم التكملة من الخارج تؤدي إلى تدهوره ويفقده تلك الرؤية الجمالية التي تنعدم في أحيائنا وشوارعنا، في حين أن هناك فئة في انتظار مساعدات لإكمال ترميم مساكنها.

جدول رقم (49) يمثل التخطيط للبناء وفق صدمات الزلازل

النسبة	التكرار	بناء المسكن وفق صدمات الزلازل
07.76%	09	نعم
92.24%	107	لا
100%	116	المجموع

من خلال الجدول نريد معرفة ما إذا كان المبحوثين قاموا ببناء المساكن وخططوا لها وفق صدمات الزلازل، فنلاحظ أن أعلى نسبة تقدر بـ(92.24%) للمبحوثين الذين صرحوا بأنهم لم يبنوا مساكنهم والتخطيط لها وفق صدمات الزلازل. بالمقابل نجد نسبة (07.76%) صرحت بأنها خططت وبنّت مساكنها وفق صدمات الزلازل.

نستنتج من الجدول أن الغالبية الساحقة من المبحوثين لم يبنوا مساكنهم ويخططوها وفق صدمات الزلازل، إذن فهي عرضة لخطر الزلازل وصدماها خاصة وأن منطقة الشلف تعتبر منطقة زلزالية معرضة لأي وقت لهزات أرضية ومنه تعتبر هذه المساكن فوضوية وتحمل شعار الخطر وهذا ما يدل ويستخلص على أن المراقبة العمرانية والإجراءات القانونية والتوجيهية للعمران غائبة تماما عن الميدان.

جدول رقم (50) يمثل الحالة القانونية للمسكن والطرف المساهم في التغيير

المجموع	المستفيد الحالي (المستأجر)	المستفيد الأصلي (المالك)	الحالة القانونية للمسكن مساهمة
14 %10.77	08 %34.78	06 %05.60	لا يوجد تغيير
16 %12.30	05 %21.74	11 %10.28	مهندس
30 %23.07	05 %21.74	25 %23.36	بناء
70 %53.84	05 %21.74	65 %60.74	لوحده
130 %100	23 %100	107 %100	المجموع

نلاحظ من الجدول بأن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام تمثل (53.84%) أي ما يوافق السطر السادس الذين قاموا بإجراء تغييرات دون أن يلجئوا إلى مهندسين ولا إلى بنائين وهذا يعبر عن عدم مراعاتهم لطبيعة وتصميم هذه التغييرات وما يستنتج أنها تغييرات لا تحتاج إلى تخطيط مهندسين وهي موزعة كما يلي: (60.74%) للمستفيد الأصلي و(21.74%) للمستأجر.

كما تشير نسبة (23.07%) من المبحوثين الذين قاموا بتعديلات على مساكنهم بمساهمة بنائين موزعة كما يلي: (23.36%) للمستفيد الأصلي ونسبة (21.74%) للمستفيد الحالي (المستأجر) في حين نجد في السطر الرابع مثله نسبة (12.30%) من المبحوثين الذين قاموا بتغييرات مخططة عن طريق المهندسين مقسمة على النحو التالي: (21.74%) للمستفيد الحالي (المستأجر)، (10.28%) للمستفيد الأصلي (المالك).

من خلال هاته النتائج نستنتج أن المستفيدين الأصليين أو المالك لهم حرية مطلقة في تغيير سكنهم لوحدهم كيف ومتى يشاؤون، في حين نجد المستأجرين لا يملكون الحرية المطلقة لتغيير سكنهم كيف يشاؤون خاصة في التوسيع والبناء الخارجي فهم يهتمون بتعديلات داخل المسكن الجاهز لا غير، وان هناك عدم أهمية لدرجة التغييرات عندما يساهم البناء لوحده بإقامة التغييرات بحيث أن البناء مأمور من صاحب المنزل ويغير وفق رغبات وتصورات مالك المسكن لذا قد يؤثر على

المنظر الخارجي والجمالي للمتل وهذا ما لاحظناه سابقاً في حين نجد فئة قليلة جداً تهتم بالتغيير عن طريق المهندسين فهي تعبر عن مدى وعيها اتجاه التغييرات، ومنه نستطيع القول أن للحالة القانونية للمسكن دور في اختيار المساهم الذي يحدد نوعية التغيير.

جدول رقم (51) يمثل مدى تهوية المسكن

هل يتمتع المسكن بتهوية جيدة	التكرار	النسبة
نعم	75	57.69%
لا	55	42.31%
المجموع	130	100%

جدول رقم (52) يمثل العوامل التي لم تسمح بالتهوية

العوامل التي لم تسمح	التكرار	النسبة
موقع السكن	12	21.82%
محاصرة الجيران للمسكن بالأسوار العالية	43	78.18%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول رقم (51) نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة تقدر بـ(57.69%) للذين يتمتع مساكنهم بتهوية جيدة في حين نجد أن (42.31%) للذين لا يتمتع مساكنهم بتهوية جيدة وبعد لاستفسار عن العوامل التي لا تسمح بذلك ومن خلال الجدول رقم (52) نجد أن نسبة (78.18%) ترجع سبب عدم التهوية لمحاصرة الجيران للمسكن بالأسوار العالية، وذلك ما يدل على فوضوية وعدم التخطيط للتغييرات فبعض العائلات أكدت أن هناك أسواراً بنيت أمام النوافذ مباشرة مما لا يسمح بالتهوية أصلاً ولا دخول أشعة الشمس فالغرف مظلمة ليلاً نهاراً في حين نجد أن نسبة (21.82%) ترجع سبب عدم التهوية لموقع المسكن أصلاً في مكان ضعيف التهوية.

جدول رقم (53) يمثل ربط الصعوبات التي واجهت التغيير مع درجة التغيير

صعوبات التغيير / درجة التغيير	هل تلقيت مساعدات	هل صادفت اعتراضات	هل طالبتك بتعويضات	تعرضت لتوقيف الجيران	لم يتعرض لك أحد	المجموع
نعم	10 %76.92	20 %86.95	05 %83.33	05 %71.42	76 %93.82	116 %89.23
لا	03 %23.07	03 %13.05	01 %16.66	02 %28.58	05 %06.18	14 %10.77
المجموع	13 %100	23 %100	06 %100	07 %100	81 %100	130 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بـ (89.23%) أي الباحثين الذين قاموا بإجراء التغيير موزعة كما يلي: (93.82%) لم يتعرض لهم أحد، (86.95%) تعرضوا لاعتراضات من البلدية، (83.33%) طالبتهم البلدية بتعويضات، (76.92%) تلقوا مساعدات من طرف الدولة (71.42%) تعرضوا لتوقيف من أحد الجيران. بالمقابل نجد أن نسبة (10.77%) تمثل الباحثين الذين لم يقوموا بإجراء أي تغيير والموزعة كما يلي: (28.58%) تعرضوا لتوقيف من الجيران و(23.07%) تلقوا مساعدات من طرف الدولة ونسبة (16.66%) طالبتهم البلدية بتعويضات، (13.05%) صادفتهم اعتراضات من البلدية ونسبة (06.18%) لم يتعرض لهم أحد.

نستنتج من هذا الجدول أن أعلى نسبة من الباحثين هي التي قامت بإجراء التغيير دون أن يتعرض لها أحد، في حين نجد أعلى نسبة من الباحثين الذين لم يقوموا بإجراء التغيير هي الفئة التي تعرضت للجيران فلم تقم بإجراء أي تغيير في حين نجد نسبة كبيرة ممن طالبتهم البلدية بتعويضات بعدما قاموا بإجراء تغيير وكذلك نجد أن نسبة كبيرة أيضاً من الذين أجروا التغيير صادفوا عراقيل واعتراضات من البلدية ولكنها مبدئية فقط، أي عندما يمضي السكان في البناء والتغيير تبدأ البلدية بالتنازل شيئاً فشيئاً ثم تتركهم يواصلون التغيير والبناء وكأن لا شيء يحدث، في حين الذين تلقوا مساعدات من طرف الدولة نسبة كبيرة منهم أجروا التغيير في حين نجد أن هناك نسبة معينة تلقوا مساعدات من طرف الدولة بنسبة كبيرة منهم أجروا التغيير في حين نجد أن هناك نسبة معينة تلقت

مساعدات ولكنها لم تجري التغيير وهذا راجع إلى أنهم إما أوقفوا من قبل الجيران أو وجدوا عراقيل من البلدية، ومنه نستنتج أن الصعوبات أو التسهيلات التي يتلقاها السكان تؤثر على درجة التغيير وكلما كانت الحرية في التغيير كانت نسبة التغيير أكبر.

جدول رقم (54) يمثل ربط صعوبات التغيير وصفات التغيير

المجموع	لم يتعرض لك أحد	تعرضت لتوقيف الجيران	هل طالبتك بتعويض	صادفت اعتراضات	هل تلقيت مساعدات	صعوبات التغيير / صفات التغيير
14 %10.77	08 %09.87	02 %28.57	02 %33.33	01 %04.34	01 %07.69	لا يوجد تغيير
21 %16.15	13 %16.04	02 %28.57	/	03 %13.04	03 %23.07	تحويل المطبخ + بيت الاستقبال
24 %18.46	16 %19.75	/	/	06 %26.08	02 %15.38	تحويل المراض ونزع الرواق
22 %16.92	13 %16.04	/	/	05 %21.73	04 %30.76	تعديل الغرف
49 %37.69	31 %38.27	/	04 %66.34	08 %34.78	03 %23.07	بناء مسكن جديد
130 %100	81 %100	07 %100	06 %100	23 %100	13 %100	المجموع

نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة في عمود الاتجاه العام ممثلة بنسبة (37.69%) الموافقة للسطر السابع أي المبحوثين الذين قاموا ببناء مسكن جديد والموزعة كالتالي: (23.07%) تلقوا مساعدات من طرف الدولة ونسبة (34.78%) صادفوا اعتراضات من البلدية، (66.34%) طالبتهم البلدية بدفع تعويضات في حين نسبة (42.85%) تعرضوا لتوقيف من أحد الجيران، ونسبة (38.27%) لم يتعرض لهم أي أحد.

أما بالنسبة للسطر السادس فنسبة المبحوثين الذين عدلوا الغرف ممثلين بنسبة (16.92%) موزعين كالتالي: (30.76%) تلقت مساعدات من طرف الدولة ونسبة (21.73%) الذين صادفوا اعتراضات من طرف البلدية، ونسبة (16.04%) لم يتعرض لهم أي أحد.

أما بالنسبة للسطر الرابع والخامس فإننا نلاحظ بأن كل المبحوثين قاموا بهذه التغييرات كغلق المراحيض ونزع الرواق وتحويل المطبخ وبيت الاستقبال رغم وجود عراقيل وصعوبات، وهذا يفسر بأن نوع التغييرات مس المجال الداخلي للمسكن فلم تأخذ هذه الاعتراضات بعين الاعتبار.

وما يلاحظ أيضا بالنسبة للمبحوثين الذين قاموا ببناء مساكن جديدة تعرضوا لعرقلة من الجيران ومن البلدية وطولبوا بدفع تعويضات لان بناء مسكن جديد يحتاج إلى التوسع على حساب الشارع مما لا يرضي الجيران، وقد تتدخل السلطات المعنية لإيقاف المشروع ومن خلال هذا يمكن القول بأن الملكية العقارية للمسكن تعطي حرية التصرف في المسكن والتغيير داخليا وخارجيا، حتى ولو كان ذلك التغيير غير مخطط أو فوضوي.

ملخص الفصل الرابع:

باعتبار المسكن مجال مبني متنوع خصائصه حسب نمطية معينة في التصميم وينقسم إلى مجالين هما: المجال الداخلي والخارجي.

يضم المجال الداخلي المجالات التحتية: كالغرف، المطبخ، الحمام... إلخ

بينما المجال الخارجي يتحدد بالباب الرئيسي وبالجدران الخارجية ولازدياد حاجات بعض المالكين دفعتهم إلى تصميم مساكن جديدة بجوار المسكن الجاهز وعبروا عن مختلف تصوراتهم وأدخلوا تصميمات توافق ثقافتهم وحاجاتهم، دون مراعاة شروط البناء والتعمير أو التخطيط العمراني فأصبحت مباني فوضوية وغير مخططة هنا وهناك لا تعطي أي وجه للنسيج العمراني للمدينة. ومن خلال فرضيتنا نريد معرفة ما إذا كانت الحالة القانونية للمسكن وعدم خضوع الأفراد للمراقبة العمرانية وغياب الإجراءات القانونية والتوجيهية للعمران ساعدت على انتشار هذا النسيج العمراني غير المخطط.

وانطلاقاً من القراءات الإحصائية للجدول توصلنا إلى النتائج التالية:

استنتجنا بأن الحالة القانونية للمسكن لها تأثير على إجراء التغيير حيث كلما كان الامتلاك للمسكن الجاهز رسمياً (ملكية) كان التغيير ممكناً أي داخلياً وخارجياً، خاصة الذين كانت مساحة أرض قرب مسكنهم قد شجعتهم بشكل كبير على التوسع الخارجي وامتلاكها خوفاً من أن ينافسوا فيها الجيران وقاموا ببناء مساكن جديدة بجانب البيوت الجاهزة، مما جعل هذه البناءات والتوسعات تؤثر على مساحة الشارع وتزيد ضيقاً وغلق بعض الممرات وعلى المحيط كقطع بعض الأشجار التي تعرقل التوسع أو إدخال الأعمدة الكهربائية داخل المنزل إضافة إلى تأثيرها على الجيران خاصة من جانب التهوية ودخول أشعة الشمس بسبب التعالي في الأسوار أو محاصرة البناءات المجاورة وهذا ما تأكد لنا واستنتجناه عندما ربطنا بين مستغل البناء الجاهز والتغييرات التي أجراها حيث وجدنا أن الذين لهم ملكية البناءات الجاهزة هم الذين قاموا ببناء مساكن جديدة بجانب البيت الجاهزة مقارنة بالمستأجرين الذين كانت تغييراتهم من الجانب الداخلي غالباً، وهذا ما استخلص أن للحالة القانونية للمسكن تعطي لأصحابها تحديد التصورات التي تطمح إليها.

واستنتجنا أن إجراء هذه التغييرات عطلت ربط العائلات بالمرافق والخدمات العمومية حيث أن العائلات التي أجرت التغيير تأثرت بتعطيل الربط بالخدمات الفوقية كالكهرباء والهاتف، أما الذين

لم يقوموا بإجراء التغيير تأثروا بتعطيل الربط بالخدمات التحتية (تحت الأرض) كشبكة صرف المياه ومياه الشرب.

وعند الاستفسار ما إذا كانت التوسعة للمسكن مخططة في إطار مخطط البناء والتعمير فلاحظنا أن غالبية المبحوثين كانت تغييراتهم وتوسعاتهم فوضوية وغير مخططة ولا يوجد فيها احترام لمقاييس البناء والتعمير ولم تخطط وفق صدمات الزلزال علما بأن ولاية الشلف منطقة زلزالية. إذن فالمباني تحمل شعار الخطر والسقوط في أي لحظة تهتز فيها الأرض.

ومن جانب تأثير الحالة القانونية للمسكن وإجراء الترميمات الخارجية للمسكن المبني، نجد أن المستفيدين الأصليين (المالك) قاموا بترميم المسكن من الداخل والخارج عكس المستأجرين الذين اهتموا بالمظهر الداخلي فقط ويعتبرون أن المظهر الخارجي لا يهمهم بما أنهم مستأجرين فقط.

أما عن الأسباب التي جعلت العائلات ترمم المسكن من الداخل وعدم الإتمام من الخارج فهي تعود لقلة ونقص مواردهم المادية بدرجة أولى، ولاهتمامهم بالمظهر الداخلي للمسكن فقط مما تفقد النظرة الجمالية والمنسجمة للجمال السكني، وهذا سببه يرجع إلى عدم اشتراك المهندسين وذوي الاختصاص في التغيير والبناء وهذا ما لوحظ أن غالبية الذين أجروا تغيير بنوا لوحدهم بمساعدة الجيران أو بمساهمة بناء ولكن يكون التغيير وفق رغبات وتصورات المالك للمسكن وهذا ما يدل على أن هناك غياب واضح للإجراءات القانونية والتوجيهية للعمران رغم خضوع الأفراد للمراقبة العمرانية.

أما فيما يخص المساعدات والصعوبات التي يتلقاها السكان وعلاقتها بإجراء التغيير استنتجنا أن الذين قاموا بإجراء التغيير الغالبية الساحقة لم يتعرض لها أحد وهناك من تعرضت لهم البلدية مبدئيا وطالبتهم بالتعويض ولكن العائلات واصلت تغييرها وبناءها دون احترام هذه القرارات أو المطالبات بالتعويض وهذا ما يشير إلى غياب السياسة الردعية من طرف السلطات المعنية، حيث أنه كلما كانت الحرية في التغيير كبيرة كانت نسبة التغيير أكبر، وهذا ما تجلّى في صفات التغيير التي أجريت رغم الاعتراضات من البلدية ومطالبتهم بالتعويض والتوقيفات من بعض الجيران إلا أنه كلما كانت الملكية العقارية للمسكن أعطت لصاحبها التصرف في المسكن والتغيير داخليا وخارجيا حتى ولو كان ذلك التغيير غير مخطط أو فوضوي

وأخيرا يمكننا القول أن ملكية الأفراد لمساكنهم وغياب الإجراءات القانونية والتوجيهية للعمران وعدم خضوع الأفراد للمراقبة العمرانية تؤدي حتما إلى خلق نسيج عمراي فوضوي غير مخطط.

الاستنتاج العام
(الخاتمة)

الاستنتاج العام (الخاتمة):

قد أصبح المجال يحظى باهتمامات علماء الاجتماع باعتبار أن العناصر السكانية المادية تترك آثارها واضحة على البناء الاجتماعي و على السلوكات و التصرفات حتى على النواحي الثقافية و الأنظمة الاجتماعية، نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته وتكيفه معها بل و الصراع معها وتكيفها مع احتياجاته من أجل ضمان استمرار حياته.

فالمجال يفرض نفسه ويساهم في تكوين أنماط معينة من العلاقات الاجتماعية كشكل من أشكال التكيف، لكن عندما تتكون تلك الأنماط من العلاقات تصبح تساهم بدورها في إنتاج ثقافة معينة تساهم بدورها في تغيير المجال أو المسكن لصالحها أي إنتاج مجالها.

ومن جهة أخرى إن الفرد هو الذي يصنع مجاله الذي يتناسب مع تصوراته لعلاقاته الاجتماعية وثقافته واحتياجاته الخاصة به ، من خلال تكيف العناصر المحلية المادية مع هذه الاحتياجات كما يحاول من جهة أخرى أن يتكيف هو من جهته مع المجال، أي أن عملية التكيف تتم من الجهتين تكيف المجال قدر المستطاع و التكيف معه، وهذا ما تميز به مجتمع سكان حي البناء الجاهز و الذي أدى بالأسر إلى تكيف المجال مع الحياة الاجتماعية اليومية وفق تصوراتها وقيمها واحتياجاتها أي لخصوصية العائلية الجزائرية.

ونظرا لمدة صلاحية المساكن الجاهزة المؤقتة زمنيا ومكانيا ولتغيرات سوسيو اقتصادية أكسبت هؤلاء الأفراد روح التغيير و التعديل لتكيفها وفق المتطلبات و الاحتياجات الجديدة.

حيث كان للمستوى المعيشي و المستوى التعليمي و الأصل الجغرافي للسكان وحالة المسكن أو بنيته التحتية (الجانب الداخلي) الذي يبين من خلال الفرضية الأولى و الجداول الإحصائية المصاغة فيها أنه يؤثر بصفة كبيرة على عملية التغيير فكلما زاد الدخل زادت نسبة التغيير، وكلما كان المستوى التعليمي للأفراد عالي كان تكيفهم مع النمط السكني أقل ، وكلما كانت حالة المسكن الجاهز سيئة أو متدهورة كان التغيير عاليا.

ومنه انتقلنا إلى تأثير تركيبة العائلة على عمليات التغيير في الفرضية الثانية فتبين أن امتداد العائلة وكثرة الأولاد يؤثرون على عملية تغيير المسكن.

وأخيرا تطرقنا للملكية الأفراد لمساكنهم ولغياب الإجراءات القانونية و التوجيهية للعمران ومن خلال الفرضية الثالثة استنتجنا أن الحالة القانونية للمسكن له تأثير في إجراء التغيير أي كلما كانت الملكية العقارية للمسكن أعطت لصاحبها التصرف في المسكن و التغيير داخليا وخارجيا وهذا ما جعلنا نستخلص أن ملكية الأفراد لمساكنهم وغياب الإجراءات القانونية و التوجيهية للعمران وعدم خضوع الأفراد للمراقبة العمرانية يؤدي حتما إلى خلق نسيج عمراي فوضوي وغير مخطط.

توصيات واقتراحات

توصيات واقتراحات:

السكان في حاجة ماسة إلى تغيير سكناتهم خاصة بعد نهاية صلاحية البناءات الجاهزة وتدهورها وانتشار الأمراض المزمنة بين سكانها، نوصي بـ:

- تغيير وإزالة البيوت الجاهزة وتعويضها بمساكن لائقة صالحة للسكن تراعي متطلبات الاستدامة.
- الإسراع في التعويض المادي الذي يجب أن يكون كافياً لإنجاز مسكن لائق عوضاً عن البيت الجاهز المنتهية صلاحيته، حيث أن 700.000 دج المخصصة للتعويض غير كافية تماماً لإنجاز مسكن لائق.
- إنشاء مدن جديدة كمدينة الشطية الجديدة بالشلف التي تتوفر على جميع المرافق الحضرية العصرية لاستقطاب سكان البيوت الجاهزة المنتهية صلاحيتها.
- توقيف التوسعات غير المخططة التي تشوه العمران وتعرقل الربط بالمرافق العمومية وتعيق التهيئة الحضرية.
- وضع مخطط موحد للبناءات الصلبة بعد إزالة البيوت الجاهزة، والاهتمام بالتسيير العقلاني للعمران والتخطيط لهذه الأحياء من أجل إعطاء صورة عمرانية للمدينة.

المراجع

المراجع:

1 - قائمة المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

- أحمد عبادة سرحان وثابت محمود أحمد "مقدمات العينات"، دار الكتب الجامعية، مصر 1971.
- بوحوش ع-د الدنيات محمود "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995.
- حسن السعاطي: "علم الاجتماع الصناعي" دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1980
- شادية محمد عزيزي، الملامح الأساسية للسكن في مصر، دار المستقبل العربي: مصر، 1985.
- عبد الغاني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، (محمد الشريف بن دالي حسين). الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986
- عبد القادر القصير: "الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
- عبد القادر بلطاس، السياسات الحديثة في تمويل السكن، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ماي 2001
- عمار بوحوش، محمد محمود الدنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- محمد بومخولوف: "التحضر" شركة دار الأمة، الجزائر، الطبعة الأولى، ماي 2001
- محمد خليل معن، غزوي سليم فهمي وآخرون، مدخل إلى علم الاجتماع: عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع 1992
- محمد علي، علم الاجتماع والمنهج العلمي: (دراسة في طرائف البحث وأساليبه) ط 3 الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1984.

ب/ أطروحات:

- حاوشين إبتسام، السياسة السكنية في الجزائر، الواقع والآفاق، (بمحت لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية 2002/2003).

ج/ الجريدة الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 144 - 91 يتضمن إعادة هيكلة الصندوق للتوفير والاحتياط، الجريدة الرسمية، العدد 25، الصادرة بتاريخ 12 ماي (1991).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 148 91 المتضمن إحداث الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، العدد 20، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 04 أكتوبر (1991).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 191 - 88 الذي يحدد كيفية سير الصندوق الوطني للسكن، الجريدة الرسمية، العدد 25، الصادرة بتاريخ 12 ماي (1991).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 302 - 05 الذي عنوانه الصندوق الوطني للسكن، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 04 أكتوبر (1988)
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 308 95 يتضمن سندات القرض الوطني لتمويل السكن الاجتماعي، العدد 46، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 04 أكتوبر (1995).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 111 - 93 يتضمن اتفاق القرض للإعانة على إتمام المساكن، الجريدة الرسمية، العدد 25، الصادرة بتاريخ 04 أكتوبر (1993).

د/ المقررات:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي "تقرير حول الوضعية الاقتصادية للبلاد" الجزائر، نوفمبر، 1998
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول السكن الاجتماعي
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (نقلا عن وزارة السكن) " إحصائيات عن التمويل " الجزائر 1989
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي للسداسي الثاني 2000، الدورة 17، الجزائر، ماي 2001.
- سلالي فاطمة، بوزكري منى، نظام تمويل السكن في الجزائر، (تقرير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002 - 2003).
- وزارة السكن " تقرير حول أهم البرامج السكنية من 1962 إلى 1988 " الجزائر، أكتوبر، 2000.

هـ/ المجالات:

- عميمور محي الدين، "وقائع سنوات الأزمة"، الحدث العربي، العدد 07، مارس 2000.
- مارتا أنسويرة، "مقالة حول السياسة السكنية" مجلة التمويل والتنمية. رقم 03، سبتمبر 1984.
- محمد الهادي لعوق، "أبعاد التنمية العمرانية وآليات تحضر التوابع"، آراما، العدد 06، نوفمبر 1999.

و/ مواقع الانترنت:

- لخضر عزي، برنامج التعدد الهيكلي، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الموقع:

www.falasteen.com

- <http://www.djazair2003.org>, du 29.06.2004.
- <http://www.aadl.dz>

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أ/ الكتب:

- A.bacon."Housing, its Relation to Social Work," National Housing Association publication: N, 48, June, 1958
- BENATIA FAROUK, Alger: agrégats ou cité, l'intégration citadine de 1919 à 1979. (Alger: éd SNED, 1980)
- BENMATTI, NADIR, l'habitat du tiers monde, cas de l'Algérie. (Alger: SNED, 1982)
- Bouchara Traki Zannad, Tunis, une Ville est son double, édité Maison tunisienne de l'édition
- Bouchara Tracki zannad, Symboliques Corporelles et Espace Musulman Tunis édit Léré
- Chambart de lawe: la fin des villes, Ed. Calmann levy, Paris 1982
- Chérifa Hadjij, « Famille, logement, propriété »
- CHORFI ABDERHMANE, lutte contre l'habitat insalubre, (Alger: centre de recherche en économie appliqué au développement, 1995)
- Côte, L'Algérie ou l'espace retourné. Algérie: édit Média –plus, 1993
- DJILALI BENAMRANE, Crise de l'habitat, (Alger, centre de recherche en économie appliquée au développement CREA, 1980)
- E. E. Bergel, "Urban Sociology." McGraw - Hill Book Co.. New York, 1955
- F.Engels, la question du logement. pagearis: ed. social. 1977
- François Bourricaud: L'individualisme institutionnel: essai sur la Sociologie de Talcott Parsons. Paris: edt PUF, 1977
- FRANCOISE CHOAY, L'urbanisme, utopies et réalités. (France: Edition du seuil, 1988 (
- GUASSMI LABOUSSINE, crise de l'habitat et perspectives de co-développement avec les pays du Maghreb. (Paris: éditions publisud, 1987)
- Guy Rocher, Introduction à la Sociologie général: L'action sociale. Paris: edt H.M.H, 1968

- Human Rights Watch "plus d'un million de déplacés internes sont ignorés par la communauté internationale" Alger, le 25 février, 2002
- J. E HAVEL, habitat et logement. (France: pages universitaires de France, 1968)
- JEANPAGEEYHIEU, le financement de la construction du logement. pagearis: édition Sirey, 1991
- L. Heydecker, "Land Values, London, New York, J. Wiley and Sons 1927.
- M.Bryce, "The Menace of Great Cities," National Housing Association Publications, No, 20, June 1970
- M.C. BENARABIA, M.ATHMANI et autres, la question du logement à Alger. (Alger. OPU, 1976)
- Madelie Gravit, Méthodes en Sciences Sociales, 8 ed, Paris: ed Dalloz 1990
- MAHMOUD MAMART (dossier Aadl, une formule sans avenir) EL WATAN économie, n°05 du 16.05.2005
- Max (weber) Traduction Julien Freund, Essai sur le théorie et la science. Paris: edt Laplon, 1965
- Michel lallement, Histoire des idées Sociologique: De Parsons au Contemporains, tome 2, Paris: edt. Nathan, 1993
- NOURDINE, GRIM (la page roduction du logement) EL watan économie n° 05 16 au 22 mai 2005
- P Birnbaum, Fchazel, théorie Sociologique.Paris: edt PUF, 1977
- Pierre Bourdieu, Abd El Malek Sayad: Le Déracinement, Ed: Paris
- Pierre Bourdieu, Le sens pratique, Paris: édit Minuit, 1980
- Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie 5 éd Paris: édit PUF,1975
- R Griglione. B matalon, les enquêtes sociologiques (Théories et protiques) paris: armand Colin, 1978
- R. Defarest, and L. Veiller, "The Tenement House probleshin, M.Davie, problemes of city life,"New York.J. Wiley sons 193
- RACHID GRIM. (Un million de logement) EL WATAN N° 4486, 15 mars 2005

- RACHID HAMIDOU, le logement un défis. (Alger: OPU, 1988, Page 84)
- RACHID NACERI, (dossier logement), Alger républicain, N° 16, août 2004

ب/ الجرائد:

- GHANIA AMIROUT. (Etude de la banque mondiale le logement) Le Quotidien d'Oran, 7 Mai 2005
- SALAH SLIMANI (Le coût du logement) EL Watan économie, n° 05, 16 au 22 mai 2005

ج/ وزارات وهيئات إدارية:

- CNEP – NEWS (numéro spécial), L,S,P, mars 2004
- CNEP – NEWS, MAGAZINEDE LA CNEP, n° 05, mars 2005
- CNES, rapport sur la stratégie de l'habitat, 1995
- Ministère de l'habitat "politique de l'habitat" Alger, juin 1998
- Ministère de l'habitat, pagelan d'action (2000 – 2004)
- Ministère de l'habitat, pagelan d'action 2000 – 2004, 2000

فهرس
الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	البرامج السكنية (الحضرية والريفية) لفترة 1970 - 1973	54
02	تطور البرامج السكنية خلال المخطط الرباعي الثاني	56
03	تطور توزيع الاستهلاكات المالية للسكنات الاجتماعية مقارنة بتوزيعها للفترة 1980 - 1989	58
04	تطور معدلات شغل السكن للسنوات 1966 - 1977 - 1987	58
05	تطور عدد السكان الحضريين والريفيين للفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989	59
06	تطور عدد السكان الحضريين والريفيين للفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989	59
07	برنامج السكنات الاجتماعية لفترة 1990 - 1994	61
08	برنامج السكنات الترقية المنجزة من طرف المرقين العقاريين (خواص وعموميين) فترة 1990 - 1994	63
09	الإعانات المالية المقدمة في إطار دعم السكن الريفي لفترة 1995 - 2000	71
10	برنامج السكنات المنجزة الحضرية والريفية للفترة 1995 - 2000	73
11	توزيع أفراد العينة حسب السن	83
12	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	83
13	مهنة المبحوثين	84
14	الإقامة السابقة أو الأصل الجغرافي للمبحوثين	84
15	المستويات التعليمية للمبحوثين	85
16	نوع المسكن سابقا (قبل الزلزال)	85
17	جانب التغيرات	86
18	نوعية البناء الجاهز	86
19	حالة البناء الجاهز حاليا	86
20	رضا المبحوثين بالمسكن الجاهز بعد فهاية صلاحيته	87
21	عدد العائلات القاطنة في نفس المسكن	87

91	تأثير الأصل الجغرافي في إحداث التغيير	22
92	حالة البناء الجاهز وتأثيره في إجراء التغيير	23
93	علاقة نوعية البناء الجاهز وصفات التغيير	24
94	تأثير المستوى التعليمي في إجراء التغيير	25
95	تأثير المستوى التعليمي على رضا المبحوثين بسكناتهم	26
96	العلاقة بين الأصل الجغرافي وصفات التغيير	27
97	تأثير الدخل على تغيير وتعديل المسكن الجاهز	28
98	العلاقة بين الدخل وصفات التغيير	29
103	عدد العائلات بالمسكن ودرجة التغيير	30
104	العلاقة بين عدد العائلات بالمسكن وملائمة المسكن	31
105	تأثير عدد العائلات القاطنة بنفس المسكن وحالة المسكن	32
106	علاقة عدد العائلات بالمسكن وصفات التغيير	33
107	تأثير العدد الإجمالي لأفراد العائلة على درجة التغيير	34
108	تأثير العدد الإجمالي لأفراد العائلة على حالة المسكن	35
109	علاقة حالات تغيير نمط الأسرة وإجراء التغيير	36
110	أسباب التوسعة والتغيير	37
111	اختيارات المبحوثين	38
112	نوعية العلاقات ما بين قاطني المسكن الجاهز	39
116	تأثير الحالة القانونية للمسكن على درجة التغيير	40
117	تأثير وجود رقعة أرض قرب المسكن الجاهز على تملكها	41
118	تأثير التغيير وعلاقته بإجراء التغيير	42
119	تأثير الحالة القانونية للمسكن على صفات التغيير	43
120	علاقة الربط بالمرافق والخدمات العمومية ودرجة التغيير	44
121	توسعة المسكن في إطار مخطط التعمير والبناء	45

122	احترام المبحوثين لمقاييس البناء والتعمير	46
123	تأثير الحالة القانونية للمسكن على حالات تغيير المسكن	47
124	أسباب عدم إكمال وترميم المسكن من الخارج	48
125	التخطيط للبناء وفق صدمات الزلازل	49
126	العلاقة بين الحالة القانونية للمسكن والطرف المساهم في التغيير	50
127	مدى تهوية المسكن	51
127	العوامل التي لم تسمح بالتهوية	52
128	ربط الصعوبات التي واجهت التغيير مع درجة التغيير	53
129	ربط صعوبات التغيير وصفات التغيير	54

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

أ	المقدمة
1	الباب الأول: الإطار النظري
1	الفصل الأول: المنهجية العامة للبحث
3	1- أسباب وأهداف اختيار الموضوع
5	2- الدراسات السابقة
6	3- الإشكالية
8	4- الفرضيات
9	5- تحديد المفاهيم
14	6- التصور النظري للبحث
17	7- المنهج المستعمل في الدراسة
18	8- العينة
18	9- خطوات البحث الميداني
20	الفصل الثاني: الأسرة والمجال السكني
21	1- المجال وعلاقة الأسرة بالمسكن
22	2- المجال عند ابن خلدون
23	3- المجال السكني عند بورديو
24	4- الدلالة الرمزية في تنظيم المجال السكني
28	5- إشكالية التكيف بالمجال السكني
30	ملخص الفصل
31	الفصل الثالث: الإسكان الحضري ومتطلبات العمران
32	تمهيد
33	1- الإسكان مشكلة قديمة
34	2- الإسكان مشكلة حضرية

35 3- الإبعاد الاجتماعية لمشكلة الإسكان
37 4- الإسكان الحضري بالجزائر
42 5- متطلبات العمران بالجزائر
46 ملخص الفصل
47 الفصل الرابع: سياسة الإسكان في الجزائر من 1962 إلى 2008
48 تمهيد
49 1- وضعية السكن في الجزائر من 1962 إلى 1966
52 2- مخططات التنمية وسياسة الإسكان من 1966 إلى 1989
59 3- سياسة الإصلاحات وأنماط السكن الجديد من 1989 إلى 1995
67 4- توسيع سياسة الإسكان من فترة 1995 إلى 1999
74 5- الإسكان وقواعد العمران من 1999 إلى 2008
80 ملخص الفصل
81 الباب الثاني: الإطار الميداني
82 الفصل الأول: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة
83 أفراد العينة حسب السن
83 أفراد العينة حسب الجنس
84 مهنة الأفراد ومكانتهم
84 الإقامة السابقة أو الأصل الجغرافي لأفراد العينة
85 المستوى التعليمي لأفراد العينة
85 نوع المسكن السابق لأفراد العينة
86 جانب التغيرات على المسكن
86 نوعية المسكن الجاهز
86 حالة البناء الجاهز
87 علاقة العينة بالمسكن الجاهز
87 عدد العائلات القاطنة في نفس المسكن

88 ملخص الفصل
	الفصل الثاني: تأثير مدة صلاحية البيوت الجاهزة والمتغيرات السوسيو اقتصادية على
90 إجراء التغيير على المسكن
91 تأثير الأصل الجغرافي في إحداث التغيير
92 حالة البناء الجاهز وتأثيره في إجراء التغيير
93 علاقة نوعية البناء الجاهز وصفات التغيير
94 تأثير المستوى التعليمي في إجراء التغيير
95 تأثير المستوى التعليمي على رضا المبحوثين بسكناتهم
96 العلاقة بين الأصل الجغرافي وصفات التغيير
97 تأثير الدخل على تغيير وتعديل المسكن الجاهز
98 العلاقة بين الدخل وصفات التغيير
100 ملخص الفصل
	الفصل الثالث: توسيع تركيبة العائلة وامتدادها أديا إلى إعادة توزيع لوظائف الإطار
102 المبني للمسكن داخليا وخارجيا
103 عدد العائلات بالمسكن ودرجة التغيير
104 العلاقة بين عدد العائلات بالمسكن وملائمة المسكن
105 تأثير عدد العائلات القاطنة بنفس المسكن وحالة المسكن
106 علاقة عدد العائلات بالمسكن وصفات التغيير
107 تأثير العدد الإجمالي لأفراد العائلة على درجة التغيير
108 تأثير العدد الإجمالي لأفراد العائلة على حالة المسكن
109 علاقة حالات تغيير نمط الأسرة وإجراء التغيير
110 أسباب التوسعة والتغيير
111 اختيارات المبحوثين
112 نوعية العلاقات ما بين قاطني المسكن الجاهز
113 ملخص الفصل

الفصل الرابع: ملكية الأفراد للمسكن وغياب الإجراءات القانونية والتوجيهية

115 للعمران تساعد على انتشار النسيج العمراني غير المخطط.
116 تأثير الحالة القانونية للمسكن على درجة التغيير
117 تأثير وجود رقعة أرض قرب المسكن الجاهز على تملكها
118 تأثير التغيير وعلاقته بإجراء التغيير
119 تأثير الحالة القانونية للمسكن على صفات التغيير
120 علاقة الربط بالمرافق والخدمات العمومية ودرجة التغيير
121 توسعة المسكن في إطار مخطط التعمير والبناء
122 احترام المبحوثين لمقاييس البناء والتعمير
123 تأثير الحالة القانونية للمسكن على حالات تغيير المسكن
124 أسباب عدم إكمال وترميم المسكن من الخارج
125 التخطيط للبناء وفق صدمات الزلازل
126 العلاقة بين الحالة القانونية للمسكن والطرف المساهم في التغيير
127 تمتع المسكن بالتهوية
127 العوامل التي لم تسمح بالتهوية
128 تأثير الصعوبات التي واجهت التغيير على درجة التغيير
129 العلاقة بين صعوبات التغيير وصفات التغيير
131 ملخص الفصل
134 الاستنتاج العام (الخاتمة)
137 توصيات واقتراحات
139 المراجع
146 فهرس الجداول
150 فهرس المحتويات

الملاحق

الملاحق

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

عنوان البحث

البناءات الجاهزة بين متطلبات السكان والتوسع العمراني غير المخطط

دراسة حالة لمدينة سنجاس بالشلف

رقم الاستمارة:

تاريخ ملئ الاستمارة:

تنبيه:

معلومات الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا للأغراض العلمية

2011/2012

بيانات حول المقيم بالسكن الجاهز :

- (1) الجنس : ذكر أنثى
- (2) السن
- (3) تاريخ الحصول على المسكن الجاهز :
- (4) المهنة السابقة:
- (5) المهنة الحالية :
- (6) الإقامة السابقة: سكن ريفي سكن حضري
- (7) المستوى التعليمي : أمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
- (8) الراتب الشهري للعائلة أقل من 15000 من 15000 إلى 25000 من 25000 فأكثر
- (9) مدا خيل أخرى (أذكرها) :
-
-

بيانات خاصة بالعائلة

- (10) عدد العائلات القاطنة في نفس المسكن :
- (11) عدد الأولاد المتزوجون
- (12) عدد الأبناء المتمدرسون
- (13) عدد الأبناء العاملون
- (14) هل يسكن معك أقارب ؟ نعم لا
- (15) في حالة إجابة بنعم ما هي نوعية القرابة : أخوة عمومة أخوال
- آخرون :
- (16) هل تشتركون في مطبخ واحد ؟ نعم لا
- (17) العدد الإجمالي لأفراد العائلة :
- (18) عدد الأفراد المصابين بأمراض : مرض مزمن

اذكره.....

إعاقة

اذكرها.....

بيانات خاصة بالبناء الجاهز

(19) نوعية البناء سابقا(قبل الزلزال) تقليدي حوش عمارة فيلا

(20) نوعية البناء الجاهز :

(21) استغلال البناء الفردي للبناء الجاهز : فردي مزدوج

(22) مستغل البناء الجاهز : المستفيد الأصلي المستأجر الحالي السكن الوظيفي

(23) المساحة الداخلية للبناء الجاهز متر مربع

(24) مساحة الفضاء الخارجي متر مربع

(25) محتويات المسكن : عدد الغرف مطبخ حمام مرحاض

(26) حالة البناء الجاهز : جيدة سيئة متدهورة

(27) حالة المسكن الجاهز بعد نهاية صلاحيته ملائم نوعا ما ملائم غير ملائم

(28) المسكن الجاهز : مستغل كليا مستغل جزئيا غير مستغل

الطبيعة القانونية للقطعة المبنى عليها المسكن (التوسعة الخارجية)

(29) ما هي الطبيعة القانونية للقطعة المبنى عليها المسكن :

❖ أملاك الدولة

❖ ملك البلدية

❖ أخرى :

أذكرها

(30) نوعية البناءات الصلبة إن وجدت :

سكن مراب محلات تجارية

أخرى أذكرها :

(31) متى بدأتم تشعرون أن مجال السكن أصبح لا يلبي متطلبات الأسرة ؟

(1)- زيادة حجم الأسرة

(2) -عند زواج احد أفراد الأسرة

(3)- كبر سن الأبناء

(4) جواب آخر

اذكره

- (32) أمام هذا الوضع هل قتم بتعديلات و تغييرات على المسكن؟ نعم لا
- (33) في حالة الإجابة بنعم مس التعديل ؟ الغرفة بيت الاستقبال الرواق
 الحمام المراض المطبخ بناء مسكن جديد
- (34) هل وجود رقعة ارض قرب المسكن شجعتكم على التوسع وامتلاكها؟ نعم لا
- (35) إذا كانت الإجابة بـ (نعم) هل التوسعة كان مرخص بها ؟ نعم لا
- (36) هل التوسعة كانت لأسباب :

- (1) الضيق في البيت الجاهز
- (2) نهاية صلاحية البيت الجاهز
- (3) توسع أفراد العائلة
- (4) رغبة الاستقلالية عن البيت الجاهز
- (5) أسباب أخرى

اذكرها.....

- (37) ما هي نوعية التوسعة، إضافة 1 (غرف 2 حمام
- (3) مطبخ 4) مرحاض
- (5) حوش 6) مراب

(38) هل التوسعة كان لها تأثير :

- (1) على الجيران
- (2) على المحيط أو الفضاء الخارجي
- (3) على حساب مساحة الشارع
- (4) تأثيرات أخرى اذكرها

(39) هل التوسعة عطلت الربط بالمرافق أو الخدمات العمومية:

- (1) شبكة مياه الشرب 3) شبكة الغاز
- (2) شبكة الكهرباء 4) شبكة الهاتف
- (5) شبكة صرف المياه
- (40) هل تمت توسعة المسكن في إطار مخطط التعمير و البناء : نعم لا

(41) في حالة (لا) أذكر

المبررات:

(42) هل كان هناك احترام لمقاييس البناء و التعمير؟ نعم لا

(43) هل تم تشييد و ترميم المسكن؟

1 (من الداخل فقط 2) أو من الخارج

(44) لماذا لم يتم إكمال و ترميم المسكن من الخارج؟

1) نقص المواد المادية

2) الاهتمام بالمظهر الداخلي للمسكن فقط

3) الانتظار مساعدة من طرف الدولة

4) أسباب أخرى. اذكرها.....

(45) هل تم التخطيط للبناء وفق تقنيات صدمات الزلازل : نعم لا

(46) إذا كانت الإجابة (لا) اذكر

المبررات.....

(47) هل كانت هناك استفادة من مساعدات من طرف الدولة؟: نعم لا

(48) إذا كانت الإجابة بنعم، هل كانت كافية لترميم المسكن؟: نعم لا

(49) هل صادفت عراقيل للاستفادة من هذه المساعدة؟ : نعم لا

(50) هل طالبتك البلدية بدفع تعويضات عن التوسعة؟ نعم لا

(51) هل حاول أحد الجيران إيقافك عن هذا المشروع ؟ نعم لا

(52) إذا كانت الإجابة بنعم. اذكر سبب

التوقيف.....

(53) هل تم التخطيط لهذا التوسع لمساهمة ؟

مهندس معماري بناء لوحداك

(54) هل تفكر في كراء أو بيع البناء المبني ؟ نعم لا

(55) هل ترى أن المسكن المبني بالنسبة للنسيج العمراني : مخطط أو فوضوي

55) هل يتمتع مسكنكم بتهوية جيدة. نعم لا

56) إذا كانت الإجابة بلا. ما هي العوامل التي لم تسمح بذلك؟

1) موقع المسكن

2) محاصرة الجيران المسكن بالأسوار العالية

3) أخرى. اذكرها.....

.....

57) ما هي نوعية علاقتكم مع أفراد الجيران؟

1) علاقات محدودة 2) تعاون وتضامن

3) تبادل زيارات 4) علاقات سيئة

5) علاقات منعدمة

58) لو عرض عليكم الخيار بين أربع. فماذا تختارون؟

1) البقاء في المسكن الجاهز

2) بناء مسكن صلب في مكان البناء الجاهز

3) مسكن جديد في العمارات

4) قطعة ارض

ولماذا؟.....

.....

59) كيف ترون مستقبل وضعية الإقامة بالمسكن

الجاهز:.....

.....



التوسعة الخارجية على حساب البيت الجاهز "تحويل المطبخ وبيت الاستقبال"



التوسعة الخارجية على حساب البيت الجاهز "تحويل الحمام والمرحاض"



محاصرة الجيران للمسكن الجاهز بالأسوار العالية



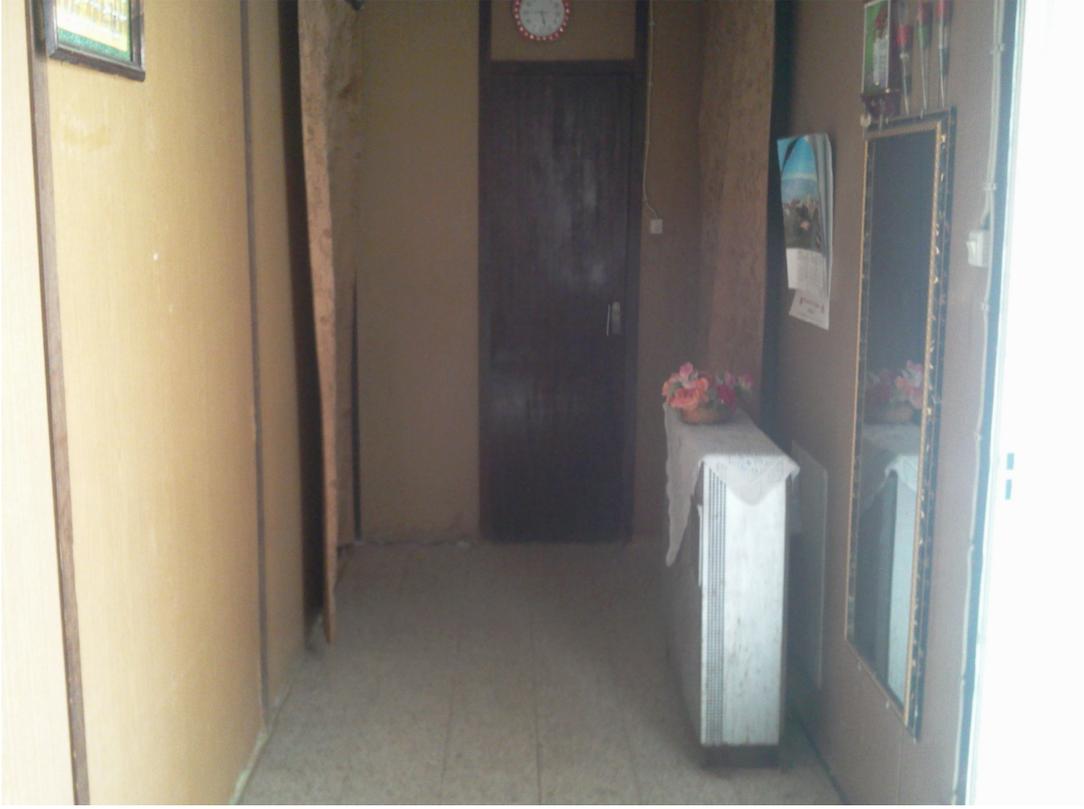
تضييق الشوارع وعرقلة الربط بالمرافق العمومية



التوسعة غير المخططة المشوهة للعمران



عدم إكمال ترميم المساكن



البيت الجاهز من الداخل "تعديل الغرف والرواق"



البيت الجاهز من الخارج